

[al-Sirāzī, Sayyid Ḥafīz]

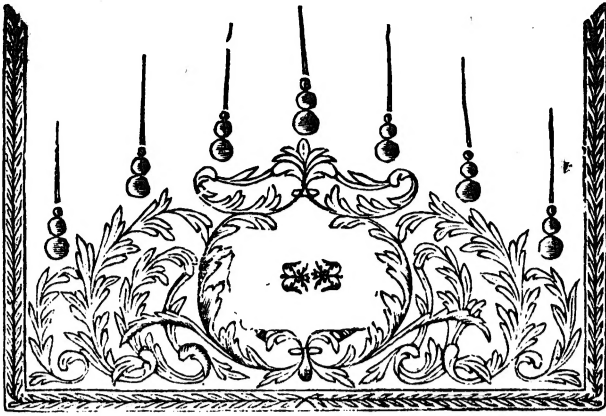
al-Ḥaṣṣiyah al-Jadidah

(RECAP)

2271

.502

(outs).925



✽ الحاشية الجديدة على على قوشي ✽

✽ بسم الله الرحمن الرحيم ✽

قال القاضي العضد رحمه الله (هذه فائدة) افردناها مع ان المشار اليه  
فوائد للاشارة الى كمال المناسبة بين اجزاء الرسالة حتى كأن الكل شيء  
واحد اوالى الوحدة الطارئة من جهة الوحدة اوالى سهولة التداول  
اولمطابقة لافراد هذه وعلى السكت تنوينا للتقليل اولللتعظيم (قوله)  
المشار اليه معناه الشيء الذي اشير اليه فتذكر ضمير اليه باعتبار  
لفظ اللام ومعناه وهو الشيء فان قيل لم يوجد المطابقة بين  
المبتدأ وهو اللام بمعنى الموصول والخبر وهو العبارات وهى موشمة  
فيقال ههنا ليست بلازمة لعدم شرط الزوم وهو اشتقاق الخبر  
وضميره العائد الى المبتدأ وعدم مساواة تذكر الخبر وتأنيثه والكل  
متف ههنا (قوله) بهذه اى بلفظة هذه ويمكن ان يراد معناها  
ويشار بها الى لفظه هذه في المتن ففيه لطافة (قوله) العبارات  
جمع العبارة وهى فى اللغة اما بمعنى العبور والانتقال واما بمعنى التعبير  
والتفسير وفى العرف اللفظ فعلى الاول تسمية اللفظ بالعبارة تسمية  
السبب باسم المسبب لكون اللفظ سببا للعبور المخاطب الى معناه وعلى

✽ الثانى ✽



الثاني كذلك لكون اللفظ سببا لتفسير المتكلم لمعناه للمخاطب وإنما  
خص الإشارة بهذه العبارات دون النقوش أو المعاني أو غير ذلك  
لأن الكتب والرسائل عبارة من الالفاظ في المختار فينا سب  
الإشارة إليها فإن قيل كما يقال قرأت الكافية يقال فهمت الكافية  
واشترت الكافية فأوجه المختار فيقال كتاب الله تعالى عبارة  
عن الالفاظ لقوله تعالى فاقروا ما ينسر من القرآن وللإجتماع  
فالمظاهر المناسب مطابقة سائر الكتب إلى القرآن في كونها عبارة  
عن الالفاظ (قوله) الذهنية صفة للعبارات وكونها ذهنية  
لكونها كلية لأن المشار إليه بهذه الالفاظ المطلقة سواء تكلم بها  
المص أو غيره لأنه لم يكن الفاظا مطلقة وكان الالفاظ التي تكلم بها  
المص لم تكن الالفاظ التي تكلم بها غيره فائدة وهذا خلف والالفاظ  
المطلقة كلية على التحقيق وهو كون الأعراب متبدلة بتبدل المحال  
لكونها تابعة لها في الوجود والتشخيص والكلية غير موجودة  
في الخارج عند التحقيق على ما تقرر في موضعه فالعبارات ذهنية  
وفائدة التقييد بالآ على هذا التقدير دفع احتمال الكذب بالنسبة إلى  
نفس الأمر لا إلى الخبرية في قضية هذه فائدة لأنها لم تقيد بزمحل  
الخاص وهو فائدة آ على العام وهو الالفاظ المطلقة المشار إليها  
بهذه على تقدير عدم التقييد وهو يحتمل الكذب كقولنا الحيوان  
إنسان فإنه يحتمل لجواز تحقق الحيوان المطلق في ضمن غير  
الإنسان فكذا الالفاظ المطلقة ههنا لجواز تحققها في ضمن  
غير الفائدة المشتملة فقيد لدفع هذا الاحتمال وكونها ذهنية على  
المشهور وهو كون الأعراض كالجواهر غير متبدلة بتبدل المحال  
لعدم الوجود في الكتابة والتلفظ وفائدة التقييد بالآ على  
هذا التقدير بيان الذهنية مع الفائدة الأولى على التقدير  
الأول لأنه يكون معناه حيث أراد كتابتها وبيانها ولم يكتب

ولم يبين وعلى هذا التقدير يرد على الشارح تخصيص الإشارة بهذه  
بتقدير تقدم الدباجة وهو خلاف المشهور بين الشارحين بخلاف  
التقدير الاول في بيان الذهنية لانه معنى التقييد حيث ان اراد الكتابة  
والبيان سواء كتبوا بين اولافيشمل تقدير التقدم والتأخر فكذا الإشارة  
فان قيل اذا كان المشار اليه ذهنيا فلا يوجد الحمل الايجابى بين  
المبتدأ والخبر لان معناه اتحاد المتغايرين في الذهن خارجا فيقال  
لانسلم عدم وجود الحمل كيف ومعنى الخارج في تعريف الحمل  
الايجابى اعم من الخارج المحقق او الموهوم كما في شريك البارى ممتنع  
وفي بعض النسخ وقع بدل الواو كلمة او فهى لمنع الخلو (قوله)  
زلت منزلة الشخص اه جواب سؤال مقدرت قد يره بان لفظة  
هذه موضوع للشخص المشاهد المبصر والعبارات الذهنية  
لبست بموجودة في الخارج فضلا عن المبصرة فلا يصح الإشارة  
بهذه وتقرير الجواب بان صحيح استعمال اللفظ في المعنى لو كان  
مختصا في الوضع لو رد السؤال المذكور لانه لم يوجد ههنا لكنه  
لم ينحصر لان صحيح الاستعمال اما وضع ان استعمال اللفظ في الموضوع  
له واما علاقة ان استعمال اللفظ في غير المعنى الحقيقى وههنا  
وان لم يوجد الصحيح الاول وهو الوضع لكن الثانى وهو العلاقة  
موجود فيصح الاستعمال بطريق المجاز وهو الاستعارة وتقريرها  
بالتركى كمال امتيازده عبارات مشخص مشاهد محسوس  
بالبصرة تشبيه اولندى جنسند ن اولسى ادعا اولندى مشخص  
مشاهد محسوس بالبصرة موضوع اولان هذه عباراته  
استعمال اولندى استعارة مضرحة اصلية اولدى (فان قيل عبارة  
المشخص المشاهد المحسوس تشتمل الاستدراك لان معنى المشاهد  
هنا هو المبصر وهو اخص من المحسوس اذ معناه المحسوس  
بالحواس الخمس الظاهرة فلا حاجة الى ايراد العام بعد ايراد الخاص



فيقال نعم لو جلا على المعنيين المذكورين وهو ممنوع بل جل  
 المشاهد على معنى الحاضر والمحسوس على معنى المبصر فلا استدراك  
 (قوله) الموضوعه صفة للفظه هذه المضاف اليها الكلمة فان  
 قيل ان المشهور اذا دار الصفة او الضمير بين المضاف والمضاف اليه  
 فيصرف الى المضاف على ما هو الظاهر لكونه مقصودا والمضاف اليه  
 محيى لبيان فكيف يكون لفظه الموضوعه صفة للمضاف اليه وهو  
 لفظه هذه فيقال ان المشهور فيما كان المضاف غير لفظ كل او بعض وفيما  
 لم يكن الاضافة من قبيل اضافة علم النحو وعلم الفقه والا فيصرف بحسب  
 الظاهر الى المضاف اليه كما فيما نحن فيه (قوله) والفائدة ما حصلته  
 الواو فيه عاطفة لهذه الجملة على الجملة المشار اليه بهذه العبارات  
 عطف القصة على القصة لاشتركا في بيان قول المص هذه فائدة  
 (قوله) من علم اما متعلق بمحصلته فيخرج من التعريف ما حصلته  
 من الجاه والمنصب مع انه من افراد المعرفة واما حال من ضمير المنصوب  
 وبيان لما فيخرج نفس الجامع المنصب مع انه من افراد المعرفة فان قيل  
 فيكون فاسدا لكونه غير جامع لافراد المعرفة فيقال ذكر المال  
 والعلم فيه لكونهما اشرف الفائدة محمول على التمثيل بقرينة ذكر  
 الخبر يدل العلم في بيان ما أخذ الاشتقاق حيث قال مشتق من الفيد  
 بمعنى استحداث المال والخير ولفظ استحداث في هذا القول مضاف  
 الى المفعول به غير الضرر مح على تقدير تعلق من الى حصلته في التعريف  
 ومضاف الى المفعول به الصريح على تقدير كونها للبيان للناسبة  
 الثامة بينهما وان قيل جل التعريف على الفائدة يقتضي ان يكون  
 المراد بها المعنى وحمل مشتق يقتضي ان يكون المراد بها اللفظ لكونه  
 الاشتقاق من قبيل اوصاف الالفاظ فايهما يراد لا يراد الاخر لكون  
 جمعا بين المعنيين في اطلاق واحد في لفظ واحد وهو باطل  
 فيقال انما يلزم البطولان اذا اريد المعنيان بطريق الحقيقة

او اذا ارى اجد هما بطريق الحقيقة والاخر بطريق المجاز وههنا  
 لبس الامر كذلك لانه ارى المعنيان ههنا بطريق عموم المجاز وهو ههنا  
 ما يطلق عليه لفظ الفائدة سواء كان مفهوم الفائدة اولفظ الفائدة  
 فهذه الارادة صحيحة وعلاقة هذا المجاز العموم والخصوص  
 وقرينته حل الخبرين وفائدته الاستغناء عن ذكر الفائدة مرتين وان  
 قيل لم عدل من التعريف المشهور وهو ما استفدته من علم او مال  
 فيقال لاستلزامه الدور لان جهالة المشتق وتعريفه باعتبار المأخذ  
 وهو الفيد ههنا فلو عرف بما استفدت لتوقف معرفة استفدت  
 على معرفة مأخذ الاشتقاق وهو الاستفادة ومعرفة ما على معرفة  
 الثلاثي وهو الفيد وهو المعرف بحسب الحقيقة فيلزم توقف معرفة  
 الفيد على معرفته وهو الدور والجواب بحمل المرف على الاصطلاح  
 وما وقع في التعريف على اللغوي لبس بصحيح هنا لان الغرض  
 تعريف معنى اللغوي وان صح الجواب بان التعريف تنبيهي اولفظي  
 لكنه تكلف فلذا عدل عن المشهور (قوله) قبل اسم الفاعل  
 آه فان قيل ذكر اسم الفاعل ههنا دون ما سبق يقتضي عدم كون  
 ما سبق اسم الفاعل مع انه اسم الفاعل فيقال حذف اسم الفاعل  
 من الاول بقرينة ذكره في الثاني وحذف من الثاني لفظ مشتق  
 بقرينة ذكره في الاول فيوجد ههنا صنعة الاحتباك من علم البديع  
 فلا اقتضاء فان قيل اذا كان لفظ الفائدة على التقدير الاول اسم الفاعل  
 كان معناه محصلة اسم الفاعل لا ما حصلته لان ما حصلته معنى  
 اسم المفعول فيقال ان الفائدة اذا اسندت الى غير المحصل كان اسنادها  
 مجازا فالمعنى ٩ المحصل للفائدة اسم الفاعل بملاحظة كون الاسناد  
 مجازا ما حصلته آه والجواب بان اسم الفاعل بمعنى اسم المفعول  
 غير مرهني لانه حيث تكون الفائدة مجازا لغويا وقوله في اللغة  
 آب عنه لانه لا يبحث فيها من المعنى المجازي لان علم اللغة علم يبحث

٩ كما في ان المعنى الحاصل  
 في عبشة راضية عبشة  
 مرضية

فيه عن احوال جواهر المفردات بحسب معانيها الاصلية فان قيل  
 كون ايمان القائده مجازا يعني الى ما صيأتي من الشارح وهو قوله واما  
 محل القائده آله فاجواب الذي يقال انه غير مرضى مرضى فيقال الاستناد  
 المجازي في التوجيه باعتبار نسبتها الى القاء غسل وانقضاء الاستناد  
 المجازي كما فهم من قوله الاتي باعتبار نسبتها مع الفاعل الى المبتدأ  
 فلا تنافي ولا رضاء بغير المرضي (قوله) من فادته بالتكلم  
 ظاهره شامل لمذهب الكوفية والبصرية لانه يحتمل انه مشتق من  
 فادته لا من مصدره ويحتمل انه مشتق من فادته بالذات كما هو  
 مذهب الامام الاعظم رح وبالواسطة من مصدره والاحتمال الاول  
 مذهب الكوفية والثاني مذهب البصرية فلا منافات بين هذا القول  
 وبين القول السابق وهو قوله مشتق من الفيد لان هذا القول على  
 الاحتمال الاول غير مرضى عند الشارح كما دل عليه قوله قيل والقول  
 الاول مرضى عنده فلا تنافي وعلى الاحتمال الثاني بيان الاشتقاق  
 بالذات والقول الاول بيان الاشتقاق بالواسطة (قوله)  
 اذا احسبت فؤاده بالخطاب على ما هو فاعدا التفسير باذا وهي كون  
 الكلمة الواقعة في التفسير مخاطبا اذا كان الكلمة الواقعة في المفسر  
 متكلمها كما قال دده افندي ومعنى اللغوى للفسادة على الثاني  
 مصيبة مؤثرة في الفؤاد للحسن واللطافة (قوله) وفي العرف  
 اي العرف العام كما هو المتبادر من اطلاق العرف (قوله)  
 المصلحة بمعنى المنفعة فيخرج المضرة من جنس التعريف (قوله)  
 عن حيث هي ثمرة وتبين كلمة من متعلقة بالمرتبة وقيد الحيثية  
 للاطلاق وقادتها التعميم بمعنى سواء كانت تلك المصلحة مطلوبة  
 للفاعل بالفعل او كان صدور الفعل لاجلها ولا يلتزم التناول التعريف الى  
 القرض والعللة الغائية وان امكن الحمل على التقييد او التعليل لكن  
 بالم يفيد التعميم المطلوب نصا لاحتمال كون معنى الحيثية على

تقدير التقيد والتعليل من حيث هي ثمرة وتنتجته فقد فلا يتناول  
لما ذكر لا شماله على الزائد على مجرد كون المصلحة ثمرة وتنتجته  
بخلاف الجمل على الإطلاق لانه ينافي التقيد بفقط فيكون نصا  
في المطلوب وهو المطلوب فان قيل يقال اذا كان قيد الحشية عين  
المحيط فهو للإطلاق كقولنا كل انسان من حيث انه انسان حيوان  
واذا كان غيره فان صلح للتعليل فهو له كقولنا كل انسان من حيث  
انه متعجب ضاحك والافهول للتقيد كقولنا كل انسان من حيث انه  
ضاحك متعجب فهنا لبس عين المحيط لان الثمرة والنتيجة لبيت  
هذه كورة في المحيط وهو ظاهر فكيف يكون للإطلاق فيقال ان هذا القول  
لبس بكلي بل أكثر ويدل على حقيقة هذا الجواب كون الحشية  
المفيدة كورة في نعر بنى الحقيقة والمجاز للتقيد والتعليل مع انها عين  
المحيط كما عرف في موضعه (قوله) على الاقدام بمعنى القدوم بمعنى  
الجرأة والافيكوين معنى باعثة للفاعل على الاقدام حاملة له على الجمل  
فلا يحصل له (قوله) وصدور الفعل اما منصوب معطوف على  
اسم ان وقوله لا جلها ظرف مستقر معطوف على خبره عطف  
الشئين بحرف واحد وهو الواو وهما على معنوى عامل واحد  
وهوان ههنا واما رفوع معطوف على خبران وقوله لا جلها ظرف  
لقول صدور وعلى التقديرين فالعطف عطف تفسير للمعطوف عليه  
وهذان الاحتمالان هما الظاهران وان امكن غيرهما لكنه خلاف  
(قوله) فالفاضة آه الفاء متفرع على التعريفات المستفادة  
با اعتبار الحشيات المذكورة في التقسيم (قوله) متحدان بالذات  
معناه متحدان بحسب الافراد يعنى كلما صدق عليه الفائزة صدق عليه  
الغاية وبالعكس (قوله) مختلفان بالاعتبار اي باعتبار الحشية يعنى  
بحسب المفهوم من حيث هو هو (قوله) ايضا كناية عن الامتحان  
بالذات (قوله) كذلك كناية عن الاختلاف بالا اعتبار قوله

الحيثيين امدليل للامور الاربعة المذكورة على سبيل التنازع لان معناه لانها  
سواء كانتا بين الغاية والفائدة او بين الغرض والعللة الغائية متلازمتان  
والتلازم يقتضي المغايرة بين الملزوم واللازم ولو اعتبارية كما ههنا  
وقد يقتضي المساواة في الصدق كما ههنا فقد ثبت الدعاوى الاربعة  
بهذا الدليل وبيان التلازم ظاهر (قوله) ودليل اعتبار آه جواب  
سؤال مقدر تقديره انما ثبت الدعاوى المذكورة بالدليل المذكور لو ثبت  
اعتبار الحثيات في الامور الاربعة وهو ممنوع وتقرير الجواب ان  
صواب عرف العام اضافوا الغرض الى الفاعل فيقولون  
غرض الفاعل من هذا الفعل كذا واضافوا العلة الغائية الى  
الفعل فيقولون علة غائية الفعل مثلا فلذا اعتبر حثية كون  
المصلحة مطلوبة للفاعل في الغرض وحثية كونها صدور  
الفعل لاجلها في العلة الغائية و اضافوا الفائدة والغاية الى الفعل  
فيقولون فائدة الفعل كذا وغايته كذا فلذا اعتبر حثية كون المصلحة  
ثمرة الفعل وتيجته في الفائدة وحثيته كونها على طرف الفعل في الغاية  
ولكن ايضا ففهم الفائدة والغاية الى الفعل ظاهرة فلذا ترك بيان  
الاضافة فيهما (قوله) فيما اعتبرت فيه ضمير اعتبرت راجع  
الى حثيته وفي بعض النسخ فيما اعتبر فيه فثابت فاعل اعتبارا مضمير  
راجع الى حثيته بتأويل ان مع الفعل يعني ان بحث واما ضمير راجع  
الى مصدر اعتبروا ما فيه (قوله) الغرض منصوب معطوف به  
للاضافة (قوله) والعللة اما منصوب معطوف على الغرض  
فقوله بالعكس على هذا اما متعلق بالاضافة بواسطة العطف فالباء  
بمعنى الى واما ظرف مستقر حال من العلة الغائية واما مر فوع  
مبتدأ فقوله بالعكس على هذا ظرف مستقر خبره والجملة حال من  
الغرض (قوله) فلاولان الفاء جواب لشرط مخدوف والتقدير  
هكذا اذا عرف النسبة بين الاولين او بين الآخرين بالاحتجاج

الذاتي والاختلاف الاعتباري وإريد النسبة من جهة أخرى بين  
الاولين والاخيرين فالاولان آه (قوله) اذ ر بما يترتب كلمة اذعلة لاعم  
(قوله) لا تكون مقصودة كالاستظلال المترتب على غرس شجر  
التمر لان المقصود من الغرس هو الثمر لا الاستظلال فيكون فائدة  
و غاية ولا يكون غرضا وعلة غائية فيكون الاولان اعم من  
الاخيرين (قوله) واما حل آه الواو فيه عاطفة لهذه الجملة على  
مقدرة تقديرها اما حال هذه وحال لفائدة ما ذكر فالمقدرة عديل  
لاما المذكورة (قوله) لغة وعرفا تميز من النسبة الاضا فيه لجل  
الفائدة والتقدير حل شيء الفائدة من جهة اللغة والعرف يعني بشيء  
الفائدة من جهتهما معناه اللغوي والعرفي فاللايق تقديرهما على لفظ  
حقيقة الا انه اخرهما ليكون الحكم بحقيقة على الجمل مطلقا ومحملا ثم  
يكون مقيدا ومفصلا فيتحقق الاجال اولا والتفصيل ثانيا فيكون اوقع  
في النفوس (قوله) اذ العبارات تعليل لنسبة حقيقة الى حل الفائدة  
(قوله) في نفسها وفي بعض النسخ انفسها بصيغة الجمع معناه مع  
قطع النظر عن المعاني اومع قطع النظر عن التعدد الحاصل بتعدد  
المحال (قوله) اما باعتبار آه تقديره اما كون العبارات فائدة في نفسها  
باعتبار اللغة فظاهرا لانها محصلة من العلم على المعنى الاول من اللغويين  
وانها مؤثرة في القواد الحسن على المعنى الثاني منهما (قوله) ترتب على  
تصحیح حروفها واخر اجها عن محالها يعترض على هذا بان المشار اليه  
بهذه العبارات الذهنية على ما مر والعبارات الذهنية لا ترتب على التصحيح  
والاخراج بل المترتبة عليهما العبارات الخارجية فالمحمول عليهما الفائدة  
لبست بمرتبة ولا فائدة والمرتبة والفائدة لبست بمحمول عليها فيجاب  
بان العبارات الذهنية مع قطع النظر عن التعدد العارض بمرتبة عليهما  
في وقت النطق فيكون قضية هذه فائدة وقية مطلقة كقولنا كل قر  
منخسف وقت الحلولة لكن هذا الجواب انما يصح على القول المشهور

في العبارات الذهنية دون التحقيق لانها على التحقيق كلية فلا يتعلق  
 النطق بالكلية في حال من الاحوال فالجواب على التحقيق ان العبارات  
 الذهنية الكلية عنوان الموضوع وافرادها ذات الموضوع والحكم على  
 ذات الموضوع لاعلى عنوانه فلا يرد السؤال لان ذات الموضوع موجودة  
 مرتبة عليهما ومعنى قوله في انفسها على التحقيق مع قطع النظر عن  
 المعاني لامع قطع عن التعدد العارض بتعدد المحال لانه لو قطع عن التعدد  
 المذكور لم تكن العبارات موجودة في الخارج مطلقا لكونها كلية مجردة عن  
 اعتبار الافراد لانه يحصل باعتبار التعدد على التحقيق فلم تكن فائدة  
 بخلاف المشهور لانه لو قطع عن التعدد لكانت موجودة في الخارج لكونها  
 مشخصة لان الاعراض على المشهور كالجواهر وهي موجودة مع قطع  
 النظر عن التعدد المذكور فالاعراض كذلك فيمكن ان يحمل قوله  
 في انفسها على المعنيين كما سبق الاشارة اليه (قوله) ويجوز ان يكون  
 مجازا الواو فيه عاطفة لهذه الجملة على جملة واما جل آه او عاطفة لها  
 على الخبر وهو لفظ حقيقة بتأويل احدى ما بالآخر على رأى وهو ههنا  
 هكذا جاز كون الجملة مجازا او يكون حقيقة فان قيل يقتضى  
 المعطوف عدم كون العبارات ماهولة للفائدة والمعطوف عليه يقتضى  
 كون العبارات ماهولة لها فيتحقق التناقض بينهما فيقال ان  
 المعطوف عليه مبنى على ارادة الفائدة المطلقة منها والمعطوف مبنى على  
 ارادة الفائدة المعتد بها منها لان الالفاظ مقصودة للمعاني والمعاني  
 مقصودة بالذات فتكون المعاني ماهولة للفائدة المعتد بها والالفاظ ماهولة  
 له للفائدة المطلقة فلا يتحقق التناقض لاختلاف الجهة وعلاقة  
 المجاز في الاسناد على ما بين الشارح بقوله باعتبار ان لتلك العبارات  
 آه السببية اى كون غير ماهولة وهو العبارات سببا لماهولة وهو  
 المعاني ويمكن ان تكون الدالية والمدلولية (قوله) اما خبر  
 بعد خبر آه قدم خبرية تشتمل على الحالية لكون الخبر ركنا من الكلام

والركن اشرف من الفضلة التي هي الحال هنا وعلى الوصفية لتكون  
الخبرية مفيدة للنسبة المجهولة والوصفية لاتفيد لما يقال الاوصاف  
قبل العلم بها اخبار وبعدها العلم بها اوصاف والمفيد اولى من غير  
المفيد وقد تم الحالية على الوصفية لان الحال وان كانت فضلة  
بالنسبة الى العامل لكنها مفيدة معللة للنسبة المجهولة بالنسبة الى  
ذى الحال بخلاف الضعة لانها غير مفيدة لما مر بل مخصصة  
او مادة او غير ذلك فان قيل قول المص تشتمل دون مشتملة  
مطابقة للقاعدة وهي الخبر الاول يرجح الحالية والوصفية فتعارض  
الترجيحان فلم قدم الخبرية عليهما فيقال ان الترجيح الاول من  
جهة المعنى المقصود والثاني من جهة اللفظ الغير المقصود  
فالترجيح الاول اولى من الثاني فلا تعارض بينهما (قوله) والمراد  
آه وفي مقام التفسير باعث عام وهو الابهام وفائدة عامة وهي رفع  
الابهام وهما يتخذان في كل تفسير وباعث خاص وهو ورود السؤال  
المختص بحسب المقام وفائدة خاصة وهي رفع السؤال المختص  
وهما متغايران في كل مقام ومصحح التفسير كالعلاقة في التفسير  
بالمجازي والنو جود في اللغة في التفسير بالحقيق واداة التفسير كاي  
واعنى ويعنى فالاولان والسادس ههنا معلومة وتقرير الثالث ههنا  
بان عبارة تشتمل فاسدة لانها مستلزمة لاشتمال الشيء على نفسه  
واشتمال الشيء على نفسه فاسد فهذه العبارة مستلزمة للفاسد  
وكل مستلزمة للفاسد فاسدة فعبارة تشتمل فاسدة وتقرير الرابع  
ههنا باننا لانسلم ان هذه العبارة مستلزمة للاشتمال المذكور كيف  
والمشتمل ههنا مجمل للتعبير عنه بلفظ واحد وهو ضمير تشتمل والمشتمل  
عليه مفصل للتعبير عنه بالفاظ متعددة او المشتمل كل والمشتمل عليه  
كل جزء من اجزائه وعبارة الشارح تحتمل كلا التوجيهين وان كان الظاهر  
هو الثاني من لفظ كل واجزائه والتوجيه الاول مبنى على ملاحظة



العطف قبل الحكم بالاشتغال والثاني على ملاحظة الحكم قبل العطف  
والخامس استعمال حرف العطف عند البلغاء على الوجهين  
(قوله) وجه الترتيب انما عدل عن التعبير المشهور وهو وجه  
الضبط لان الترتيب يستلزم الضبط مع افادته حسن الانتظام  
لانه وضع كل شيء في مرتبة الثلاثة بخلاف الضبط لانه يدل على  
الحصر لاعلى حسن الانتظام مع ان الدليل يفيد بل لفظ مقدمة  
وتقسيم وخاتمة في المتن فلذا عدل عنه اليه (قوله) ان ما ذكره  
آه مادة الالف والنون ههنا بالقبح لانها اذا وقعت خبرا عن اسم معنى  
قد يجوز فيها الكسر فقط كقولك العلم انه حسن لانها لو قحقت فيد  
لكان المعنى بعد التأويل بالمصدر العلم كونه حسنا فلا يصح الجمل  
ينتهى لعدم الاتحاد الخارجي لانه ليس بمحدد مع الكون المذكور بل متحد  
مع حسن وقد يجوز القبح فيها فقط كقولك ما مولى انك قائم لانها  
لو كسرت لكان المعنى ما مولى انك ثابت القيام فلا يصح الجمل  
ينتهما لان المأمول نفس القيام لانفس المخاطب لانه لو كان نفسه  
ليقال ما مولى انت ولو كان المخاطب من حيث انه قائم  
ارجع المعنى الى صورة القبح فلا فائدة في الكسر بل لا يحسنه لعدم  
العائد من الجملة الى المبتدأ فان نحن فيه من قبيل الثاني لان وجه  
الترتيب كونه ما ذكره لافادة كنه ولا فائدة كذا لانفس ما ذكره لعدم  
العائد ويجوز القبح ههنا بتقدير حرف الجراي وجهه حاصل بان ما  
آه (قوله) في هذه الرسالة ان قيل ان ما ذكره عبارة عن الالفاظ  
بقريئة بانه بقوله من العبارات والرسالة عبارة عنها على المختار على  
ما مر فلزم ظرفية الشيء لنفسه فيقال الالفاظ التي هي عبارة  
عنها الرسالة خاصة والالفاظ التي ما ذكره عبارة عنها عامة فيكون  
الظرفية ظرفية الكل للجزء لان الخاص مقيد والعام مطلق والمطلق  
جزء المقيد وهو كل له فلا يلزم ظرفية الشيء لنفسه وان قيل قوله

من العبارات مستدرك لان ما ذكره لا يحتمل غيرها فيقال انا لانسلم انه  
لا يحتمل غيرها كيف ولفظ ذكره اما مشتق من الذكر بضم الذال وهو  
التعقل واما مشتق من الذكر بالكسر وهو التلفظ وعلى هذا اللفظ ذكر  
مشترك يحتمل المعنيين التعقل والتلفظ وقرينة ارادة التلفظ قوله  
من العبارات فلا استدراك او يقال فائده دفع احتمال كون النسبة  
الوقوعية لذكر الى ضمير المفعول مجازا لكون ما عبارة عن المعاني  
وتقرير وجه الضبط على طريق مفصول النتائج ظاهر وتقريره على  
موصول النتائج هكذا ما ذكر في هذه الرسالة مرتب على مقدمة  
وتقسيم وخاتمة لانه امان يكون لافادة المقصود اولافادة ما يتعلق  
بهوكما كان الاول فهو التقسيم فاذا ذكر فيها اما تقسيم اولافادة ما يتعلق به  
وكما كان الثاني فاما ان يكون ذلك التعلق تعلق السابق باللاحق  
او تعلق اللاحق بالسابق وكما كان الاول فهو المقدمة فاذا ذكر فيها  
اما تقسيم واما متقدمة واما ان يكون ذلك التعلق تعلق اللاحق  
بالسابق وكما كان ذلك التعلق تعلق اللاحق بالسابق فهو  
الخاتمة فاذا ذكر فيها اما تقسيم واما مقدمة واما خاتمة وكل شيء شأنه كذا  
فهو مرتب على مقدمة وتقسيم وخاتمة فاذا ذكر فيها مرتب  
عليها وهو المطلوب فان قيل لانسلم كلما كان الاول فهو التقسيم  
كيف وجزء التقسيم من الاول ولبس بتقسيم فيقال جزء التقسيم  
لبس من الاول لان المقصود من قوله لافادة المقصود لافادة  
جميع المقصود والجزء لبس لافادة جميعه فان قيل فعلى هذا الجواب  
يرد السؤال على قوله كلما كان الثاني فاما ان يكون ذلك آه بان الجزء  
اذا لم يدخل في الاول يدخل في الثاني مع انه يتعلق به تعلق الجزء  
بالكل ولا يتعلق السابق باللاحق وبالعكس فالحصار الثاني في التعليقين  
منوع فيقال انه لم يدخل في الثاني لانه يخص من الثاني تعلق الجزء فان  
قبل يرد السؤال على هذا الجواب على انحصار ما ذكر في لافادة المقصود

وإفادة ما يتعلق به فالجواب الخامس لا صل الشبهة تخصيص  
 ما ذكر بما يكون جزءاً مستقلاً وجزءاً ليس جزءاً مستقلاً فلم يدخل  
 في المقسم وهو ما ذكر حتى يرد السؤال (قوله) والمقدمة آه قدم  
 اشتقاقها من قدم اللازم على اشتقاقها من قدم المتعدي لأن المناسبة  
 على الاشتقاق الأول ظاهرة دون الثاني بين المعنى الاصطلاحي  
 واللغوي لأن التقديم صفة حقيقة للمعنى العرفي والتقديم صفة مجازية  
 بطريق السببية لاحقية بطريق الصدور لأن التقديم لكونه من  
 الأفعال الاختيارية يقتضي الاختيار في المصدر ولا اختيار في المعنى  
 العرفي فللمناسبة ظاهرة على الأول دون الثاني فلذا قدم الأول وآخر  
 الثاني (قوله) عبارة عما يتوقف معناه يعبر عنها بما آه (قوله)  
 لتقدمها ناظر إلى الاشتقاق من اللازم والمناسبة بين المعنيين  
 اللازم على الاحتمالين لأن كلا من التقديم والتقديم لازم للمعنى العرفي  
 وهو ظاهر أو العموم والخصوص لأن معناه اللغوي أمور متقدمة  
 والمعنى العرفي بعض من هذه الأمور فيكون من قبيل نقل العام  
 إلى الخاص (قوله) أول تقديم الطالب ناظر إلى الاشتقاق من المتعدي  
 معناه لتقديم الطالب العالم بها على غير العالم بها والتاء فيها  
 بعد النقل أم لا تأنيث أن قدر الموصوف مؤنثاً كطائفة وأمور وأما  
 للنقل أن قدر الموصوف مذكراً كشيء وأمر والتاء للنقل يكون مجازاً  
 وتقريره بالتركي فرعيته نقلية مطلقة تأنيث مطلقة تشبيه أولندي  
 جنسندن أولنسي ادعا أولندي تأنيث مطلقة نقلية مطلقة بحسب  
 الإرادة استعمال أولندي استعارة مصرحة أصلية أولدي بواسطة  
 تبعاً تأنيث مطلقة بك جريئاً منه موضوع أولان ناء نقلية مطلقة بك  
 جريئاً تندن بر جزئياً سي أولان مقدمة لفظتك نقلية استعمال  
 أولندي استعارة مصرحة تبعه أولدي (قوله) في المقاصد بالذات  
 كعاني التقسم ههنا والقياس في المنطق (قوله) وبالأوسط كالفاظ

التقسيم ههنا والقضايا في التطبيق ( قوله ) المعاني المخصوصة  
والعبارات فان قيل تقديم كون المقدمة عبارة عن المعاني على كونها  
عبارة عن الالفاظ يدل على رجحانية كونها عبارة عن المعاني وتخصيص  
الإشارة في هذه بالعبارات يدل على رجحانية كونها عبارة عن الالفاظ  
فيلزم التناقض بين كلاميه فيقال ان ما سبق مبنى على الرجحانية في نفس  
الامر وما ذكره هنا مبنى على الرجحانية بالنسبة الى نقل المقدمة من المعنى  
العرفي الى احدهما لان المعنى العرفي من قبيل المعنى فيكون المعاني  
المنقول اليها ههنا من افراده فيكون المناسبة تامة بخلاف الالفاظ ولانها  
لبست من افرادها فلا يكون المناسبة بينهما تامة فيختلف جهتها  
الرجحانيتين فلا يلزم التناقض ( قوله ) فلا يد من اختيار التجوز فيه لانه  
لان التجوز لبس بلان على تقدير الاول لانه يجوز ان يكون الاستعمال  
حقيقة بان استعمال العام بمهمة في الخاص فلا وجه للزوم فيجاب بان  
هذا النظر انما يرد لولم يكن لفظ اختيار الزوم المستفاد من لابد بمعنى  
الوجوب الاستحسانى وهو ممنوع وحاصل الكلام على التوجيهين ٩  
يحسن التجوز سواء كان واجبا كما بالنظر الى العلاقة الثانية اولم يكن واجبا  
كما بالنظر الى العلاقة الاولى بل حسنا لان الحقيقة المذكورة تستلزم  
ارادة غير المراد مرجوحة بالنظر الى المجاز والمجاز المذكور حسن بالنظر  
اليها ( قوله ) من قبيل اطلاق الكلى على جزئياته ناظر الى احتمال  
المعاني والكلى ما يتوقف آه وبعض جزئياته معان المقدمة ههنا  
قوله او اطلاق اسم المدلول ناظر الى احتمال الالفاظ ( قوله ) على  
مادل عليه ان قيل ان اسم المدلول لم يطلق على جميع مادل عليه بل  
على بعض مادل عليه ولم يدل عليه لفظ الشارح بل على الاول الصير  
لما رده ههنا فيقال ان عدم الدلالة على المطلوب ممنوع لان لفظ ما فيها  
دل للعهد الذهني لولان ضمير عليه واجم الى بعض جزئياته لولان  
ضمير عليه محمول على الاستخدام والمراد منه بعض المدلول وعلى

٩ والجواب الاول ناظر الى  
نسخة من اختيار التجوز  
والثاني الى نسخة من  
اعتبار التجوز

التقدير الثالثة يفيد لفظه المطلوب فان قيل ان الوضع والتقسيم  
 ليس بعلم بل مباد العلوم العربية او مبادئ علم اللغة فلا يصدق ما يتوقف  
 عليه الشروع في العلم على معاني المقدمة ههنا لانها ما يتوقف عليه  
 الشروع في التقسيم وهو ليس بعلم فيقال انا لانم عدم الصدق كيف  
 والتوقف المذكور في التعريف اعم من التوقف بالذات او بالواسطة  
 والشروع في العلم الذي الوضع مبادله يتوقف على الشروع في الوضع  
 والتقسيم والشروع على وجه البصيرة في التقسيم يتوقف على  
 المقدمة ههنا فالشروع في العلم المقصود يتوقف على المقدمة  
 بالواسطة فيصدق ما يتوقف عليه الشروع في العلم فيصح العلاقتان  
 المذكورتان او يقال انا لانم ان الوضع ليس بعلم كيف عرف الخادجي  
 رح في رسالة البسمة علم الوضع بانه علم يبحث فيه عن احوال الوضع  
 بحسب الكلية والجزئية واذا كان الوضع علما فيصدق التعريف المذكور  
 على مدلول المقدمة ههنا بلا تعميم التوقف فيه فيصح العلاقتان  
 (قوله) اذا التنبيه من المقدمة لان ما ذكر فيه يشتد ارتباطه بها ولانه  
 المذكور متكررا مخالفا لخواهيه التقسيم والخاصة (قال المص المقدمة  
 اللام للعهد الخارجي لتقدم ذكرها صراحة ان كان المراد بهما  
 واحدا او كناية ان كان المراد بهما مختلفا بان يكون المراد باحد هما  
 الالفاظ وبالاخر المعاني فان قيل المراد بمدخول العهد الحصة  
 وهي تقتضي ذا الحصة فها هو فيقال ما يطلق عليه لفظ المقدمة  
 سواء كان معنى عرفيا او معنى لغويا او معنى مراداهنا اولفظ المقدمة  
 والمعنى المراد ههنا حصة من هذا المطلق العام وهو ليس بمراد ههنا  
 بل يعتبر مجرد وجودان ذي الحصة لهما (قوله) مبتدأ خبر مبتدأ محذوف  
 والتقدير هو اى لفظ المقدمة (قوله) او بالعكس طرف مستقر عطف  
 على مبتدأ فان قيل لم تقدم احتمال كون المقدمة مبتدأ  
 والخبر محذوفا واخر العكس فيقال لان المقرر عندهم اذا  
 اجتمع الشئان اللذان احدهما اعرف من الاخر فيجعل

الاعرف مبتدأ وغيره خبرا وهما المقدمة اعرف من الخبر اتقدم ذكرها  
 والخبر وهو الذي نشرع فيه لبس باعرف منها لعدم تقدم ذكرها  
 فلذلك فعل كذلك (قوله) واما جعل آه جواب سؤال مقدر فنقدريه  
 بان في كلا الاحتمالين حذفًا وتكلفًا وفي احتمال جعل المقدمة مبتدأ  
 والخبر العبارات المذكورة رجحانا عليهما لعدم الحذف فيه  
 فترجيحهما عليه ترجيح المرجوح على الراجح وحاصل الجواب ان هذا  
 الاحتمال غير مناسب ومرجوح من جهة المعنى فقط والاحتمالان  
 الاولان مرجوحان من جهة اللفظ فقط ففيهما جزالة المعنى وركاكة  
 اللفظ وفي ذلك الاحتمال ركاكة المعنى وجزالة اللفظ واذا اجتمع  
 الجزالتان يرجح جزالة المعنى ويترك جزالة اللفظ ويختار تكلفه لان المعنى  
 مقصود بالذات واللفظ مقصود لاجل المعنى فناسب ترجيح جزالته  
 على جزالة اللفظ ووجه ركاكة المعنى على هذا الجعل انه اذا جعل  
 العبارات المذكورة خبرا للمقدمة يكون نسبتها لها مقصودة لانها اذا  
 لم تكن مقصودة والنسبة بين العبارات مقصودة لم تكن خبرا كقولك زيد  
 قام ابوه لانه لم تكن نسبة قام الى الاب مقصودة لانها لو كانت مقصودة  
 لم يكن قام ابوه خبرا لزيد لانه لم تكن النسبة المقصودة في الكلام  
 اثنين فهنا اذا كان العبارات خبرا للمقدمة لم تكن النسبة بين العبارات  
 مقصودة مع انها مقصودة في نفس الامر فيلزم ان تكون النسبة  
 المقصودة غير مقصودة فيلزم ان ركاكة من جهة المعنى (قوله) تأمل  
 اشارة الى ما ذكر في بيان عدم المناسبة وهو بيان عدم الجزالة ووجهه  
 (قوله) وتعلل الموضوع له عطف على مدخول الاعتبار وهو  
 خصوص الوضع بقرينة قوله في جواب لما بدأ بتقسيم اللفظ  
 بذلك الاعتبار دون تعلل الموضوع له (قوله) كذلك طرف  
 مستقر حال من الموضوع له ومعنى كذلك خصوص الموضوع له  
 وعمومه والافرض من قضية لما كان آه بيان وجه الابتداء باللفظ

قد بوضع آه (قوله) اعلم ان اللفظ الى قوله فلا يقال خلاصته  
 ان اللفظ في اصل اللغة الرمي مطلقا فنقل منه الى ما لم يكن جرفا آه وفي  
 عرف اللغة الرمي من اللفظ اي النطق فنقل الى ما صدر من اللفظ آه وكلا  
 النقلين يكون من قبيل نقل المتعلق الى المتعلق بالفتح ثم نقل الى المعنى  
 الاصطلاحي بطريق نقل الاعم من وجه الى الاخص من وجه على  
 الاول وبطريق النقل الاخص المطلق الى الاعم المطلق على الثاني  
 (قوله) فلا يقال لفظه الله تفريع على الثاني لانه ليكون الثاني  
 مخصوصا بما صدر من اللفظ يشعر له تعالى فاوهومته عن اللفظ الجارحة  
 بخلاف القول بالمعنى الاول لعدم التخصيص والاشعار (قوله) بل  
 كلمة الله تعالى فان قيل ان اللفظ مأخوذ في تعريف الكلمة فلم ان يقال  
 كلمة الله تعالى كما لا يقال لفظه الله تعالى فيقال انا لانم اللزوم المذكور لان  
 اللفظ المعبر في ماهية الكلمة بالمعنى الاصطلاحي وهو لا يشعر بالكلمة  
 لا يشعر (قوله) احكامه المراد به الاحكام اللفظية بقريته ان التعريف  
 للنحاة وقريته كالعطف والافيدخل في التعريف الدوال الاربعة  
 لانها تشارك الما من شأنه ان يصدر آه في الدلالة على المعنى وهذه المشاركة  
 في الحكم المعنوي ولا مشاركة لها في الحكم اللفظي فاذا خصصت  
 الاحكام المذكورة في التعريف باللفظية فلم تدخل الدوال الاربعة  
 في التعريف (قوله) فيندرج فيه اي في اللفظ او في تعريفه كلمات الله  
 تعالى تفريع على التعريف بكلا القسمين لان المراد بها الكلمات الواصلة  
 البينا لا الكلمات النفسية القائمة بذاته تعالى لانها ليست بلفظ باي معنى  
 كان وللکلمات اللفظية نسبتان نسبة البينا ونسبة الى ذاته تعالى  
 وبالنسبة البينا الفاظ تصدر منا حين القراءة بالفعل فهذه الحثية  
 ليست بمرادة في التفريع وبالنسبة الى ذاته ليست صادرة منا بالفعل  
 بل من شأنها ان تصدر او يجري عليها احكام اللفظ لان  
 من شأنها النسبة البينا فهذه الحثية داخل في التفريع على القسمين

والظهور اندراجها بهذا  
 الاعتبار فلا حاجة الى  
 الارادة في التفريع

٦ (قوله) وكذا الضمائر تفرع على القسم الثاني فقط فلذا اخر  
 هذا التفرع عن تفرع كلمات الله تعالى (قوله) التي يجب  
 استارها احتراز عن جائر الاستعاراته مما يصدر بالفعل في بعض  
 الاحيان (قوله) اللام فيه للجنس آه فان قيل لم قدم بيان اللفظ  
 على بيان اللام مع ان اللام مقدم في الذكر في المتن فيقال ان اللام  
 حرف وهي محتاجة الى مدخولها في الافادة وهو لفظ وبيان المحتاج  
 اليه مقدم على بيان المحتاج وان قيل لم يذكر الاستغراق والجنس من  
 حيث هو وفيقال لعدم صحتها ههنا اما الاستغراق فلانه اذا حل اللام  
 عليه فكان معنى كلام المص كل لفظ من الالفاظ مطلقا سواء كان  
 مهملًا او لا قد يوضع وهو فاسد لانه يستلزم عدم وجود المهمل  
 مع انه موجود كحسق واما الجنس من حيث هو هو فلانه اذا حل  
 اللام عليه فكان معناه مفهوم اللفظ من حيث هو هو قد يوضع  
 وهو فاسد لان الوضع لا يتعلق بالمفهوم والماهية بل يتعلق بما صدق  
 عليه المفهوم فلذا لم يذكرهما وان قيل لم قدم العهد الذهني على العهد  
 الخارجي فيقال لانه اذا حل اللام على العهد الذهني فلا يحتاج الى التأويل  
 في قد يوضع لان معنى اللفظ بعض افراده وهو وان كان محتملا  
 للموضوع لكنه لا يستلزم تحصيل الحاصل في حكم قد يوضع لجواز ان  
 يحمل التقليل المستفاد من لفظة قد على التقليل بالنسبة الى عدم الوضع  
 بالنسبة الى مقابل هذا القسم وهو باعتبار امر عام فيكون معنى الكلام  
 بعض افراد اللفظ قد يوضع وبعضه قد لا يوضع فالوضع يعتبر بالنسبة  
 الى غير الموضوع وعدم الوضع بالنسبة الى الموضوع فلا احتياج الى  
 التأويل بخلاف العهد الخارجي لان المراد من اللفظ اللفظ الموضوع  
 فيلزم تحصيل الحاصل وان حل التقليل على التقليل بالنسبة الى عدم  
 الوضع لانه يكون المعنى ح اللفظ الموضوع قد يوضع وقد لا يوضع  
 والوضع بالنسبة الى الموضوع تحصيل الحاصل او يقال ان بعض

وهذا التوجيه مبني على  
 عطف يجري على مصدر  
 في تعريف اللفظ والاعلى  
 ما هو الظاهر لعدم  
 الاحتياج الى ادخال من  
 شأنه على يجري لتحقيق  
 الاجراء بالفعل في الضمائر  
 المستترة ودخول الكلمات  
 المذكورة في ما من شأنه ان  
 يصدر فيكون اندراج  
 كلمات الله تعالى متفرعا على  
 القسم الاول من اللفظ  
 فقط لعدم اجراء الاحكام  
 بالفعل بهذا الاعتبار كما  
 كان الضمائر المستترة متفرعة  
 على القسم الثاني فقط  
 فيكون التفرع نشر  
 على ترتيب الف ٤



الافراد المراد من العهد الذهني يخصص بغير الموضوع بقرينة قد  
 يوضع وان كان محتملا للموضوع بالنظر الى ذاته فلا يلزم في الحكم بالوضع  
 الفساد المذكور وان حل التقليل على التقليل بالنسبة الى المقابل بخلاف  
 العهد الخارجي لان المراد من اللفظ حيثذ اللفظ الموضوع فلم يمكن  
 التخصيص فلزم الفساد المذكور قطعاً على انه يرد السؤال على الحمل على  
 العهد الخارجي بانه مشروط بتقدم الذكر صريحاً او كناية او حكماً وهو  
 منتف وان امكن الجواب بان تقدم الذكر ههنا حكماً متحقق وهو  
 معلومية اللفظ الموضوع وهو الحصة ههنا بقرينة التبادر والكمال فيه  
 فلذا قدم العهد الذهني واخر العهد الخارجي (قوله) وحيثذ آماى  
 حين اذ كان اللام للعهد الخارجي المراد منه الموضوع يجب آه لئلا يلزم  
 تحصيل الحاصل (قوله) اما لاستحضار الصورة اللام فيه  
 متعلق بالعدول مع الاحتمال الى التعلق بالحمل وبيان نكتة المجاز في بوضع  
 باعتبار معنى الحال الحاضر لان الاستحضار انما يكون بلفظ دال  
 على الحاضر (قوله) لنوع غرابة تعليل الاستحضار وبيان  
 لشرط كونه نكتة لان كون الاستحضار نكتة مشروط  
 بالغرابة وبيان غرابة صورة الوضع بان الوضع مع انه امر يسير المعرفة  
 يحصل به نظام الدنيا والاخرى لانه يحصل به فهم احكام الدنيا  
 والاخرى من الالفاظ وتقرير المجاز على هذا التوجيه  
 بالتركي نصب العين واجب المشاهدة اولفلقده وضع في الماضي  
 وضع في الحاضر تشبيه اولدى جنسند ن اولسى ادا اولدى  
 وضع في الحاضر وضع في الزمان الماضي استعمل اولدى استعارة  
 مصرحة اصلية اولدى بو استعاره به تبعاً بوضعك هبتي زمان  
 ماضيه استعمال اولدى استعارة مصرحة تبعه اولدى ويمكن  
 ان يكتفى بالتشبيه في المصدرين وان يكون الاستعارة في الزمانين  
 اصلية (قوله) اولتأخر الوضع آه علة للعدول وبيان لنكتة

المجاز في يوضع باعتبار معنى الاستقبال وتقريره كما مر ( قوله )  
 الى الذات اي الى ذات اللفظ يعني اللفظ الغير المقيد بقيد الموضوع  
 وانما قيد بهذا احترازا عن اللفظ الموضوع لانه متأخر عن الوضع  
 والمتقدم على الوضع ذات اللفظ كالضرب فانه نسبة متأخر عن ذات  
 الضارب والمضروب والضارب من حيث انه ضارب والمضروب  
 من حيث انه مضروب متأخر عن الضرب وهو ظاهر ( قوله )  
 واذا تمهد هذا الى معنى اللفظ واللام والمراد ههنا والغرض من هذا  
 الكلام الى قوله واكتفى ببيان القسمين الغير المذكورين وقوله واكتفى  
 اعتذار عن ترك ذكر القسمين ( قوله ) على ما يقتضيه التقسيم العقلي  
 ظرف مستقر صفة لاقسام وفائدتها صحة الجمل باربعة على  
 اقسام ولكن حصول هذه الفائدة يحتاج الى قوله ابتداء لان هذا  
 القول بدونه يحتمل ان يكون معناه اقتضاء التقسيم العقلي مع النظر  
 الى الخارج او مع قطع النظر عنه وصحة الحكم باربعة انما هي بالنسبة  
 الى الثاني دون الاول لانها بالنسبة اليه ثلاثة فلذا قيد الاقتضاء  
 بابتداء فهو مفعول فيه له ٩ ومعناه في حالة الابتداء اي مع قطع النظر  
 عن ملاحظة الخارج فان قيل ههنا احتمالات اخر ككون آلة  
 الملاحظة امرا جزئيا والموضوع له جزئيات متعددة وكونها  
 امرا كليا والموضوع له كليات متعددة وكونها امرا مابيناله  
 فلا يصح الجمل بعد التقييد فيقال ان هذه الاحتمالات خارجة  
 عن طرف المبتدأ بقيد الاقتضاء اذا المراد منه الاقتضاء المناسب  
 وهذه الاحتمالات بعيدة عن العقل فلا يتحقق الاقتضاء المناسب  
 فيها فيخرج عن المبتدأ فلا اشكال ويمكن ان تدرج هذه الاحتمالات  
 في الاقسام الاربعة ( قوله ) لموضوع له اللام فيه اما متعلق  
 بوضعا او ظرف مستقر صفة لوضعا خاصا ( قوله ) خاص  
 صفة لموضوع له ( قوله ) ذات زيد ان اريد زيد لفظه فاضافة

٩ يجوز ان يكون متعلقا  
 بالتقسيم اي تقسيما اوليا  
 لا ثانويا لان الاقسام  
 الحاصلة من التقسيم  
 الثانوي تسعة كما سيأتي  
 في التقسيم

ذات اليه من قبيل اضافة المدلول الى الدال وان اريد معناه فالاضافة  
 بيانية لغوية من قبيل اضافة العام الى الخاص (قوله) لفظه بازائه  
 الظاهر ضمير لفظه راجع الى زيد لتأنيث الذات بحسب الظاهر وعلى  
 التقدير الاول في الاول فالاضافة كالثاني وعلى الثاني فيه كعكس  
 الاول (قوله) بازائه ضميره عبارة عن المدلول قطعاً اما بطريق  
 الاستخدام على تقدير رجوعه الى زيد على التقدير الاول او بلا  
 استخدام على التقدير الثاني او رجوعه الى ذات لكونها عبارة عن المدلول  
 مثال القسم الاول من الوضع النوعي وضع الاوزان بان ما يطرؤ الى  
 تركيب فعل فهو موضوع لجنس ما يوزن به فطرف الموضوع يلاحظ  
 بالنوعى اعني ما يطرؤ وطرف الموضوع له جنس ما يوزن به وهو آلة  
 الملاحظة مثلاً فعمل بالفتح من افراد ما يطرؤ يلاحظ به ويوضع  
 له هيئة ضرب وقتل وفتح مثلاً فان اعتبر تعدد الهيئة باعتبار تعدد  
 المادة فالموضوع له كلى معين من حيث انه معين فالاوزان من قبيل  
 اعلام الاجناس والافهمى من قبيل اعلام الاشخاص وعلى الاول  
 يكون التعبير في طرف الموضوع له بلفظ الجنس اى جنس ما يوزن به  
 وعلى الثاني بغير لفظ الجنس اى ما يوزن به والاول هو المشهور  
 ومثال الثاني من الوضع النوعي وضع هيئة عامة الافعال بان  
 يقال كل فعل ماض فهو موضوع لنسبة الحدث الى فاعل  
 معين او الى فاعل ماضى في الزمان الماضى فطرف الموضوع  
 يلاحظ بالنوع وهو الماضى وطرف الموضوع له اعني كل  
 نسبة جزئية من نسبة الحدث الى فاعل معين او الى فاعل ماضى  
 الزمان الماضى يلاحظ بالكلى اعني مطلق نسبة الحدث  
 آه لا كل فرد من افراد مطلق النسبة مثلاً هيئة ضرب في  
 ضرب زيد ملحوظة بالكلى وهو الماضى وموضوعه  
 النسبة الضرب الى زيد في الزمان الماضى الملحوظة بمطلق نسبة

الحدث الى فاعل معين او فاعل ما في الزمان الماضي ومثال الثالث من  
النوعى وضع عامة المشتقات للذات بان يقال مثلا كل اسم فاعل وهو  
طرف الموضوع فهو موضوع لمن قام به مأخذ اشتقاقه وهو الة  
الملاحظة باعتبار ذاته والموضوع له باعتبار افراد الكلية مثلا ضرب  
لمحوظ بالعنوان الكلى وهو اسم الفاعل وموضوع لمن قام به الضرب  
بواسطة وضع كل اسم فاعل لمن قام به مأخذ الاشتقاق (قوله) وهذا  
القسم سمى بالوجود له يعنى بدليل الاستقراء (قوله) بل حكموا بل  
لترقى من دعوى عدم الوجود الى دعوى الاستحالة وهى الاعلى  
ويمكن ان يوجد الترقى باعتبار الدليلين لان دليل عدم الوجود  
الاستقراء وهو لا حتماله ان يكون ناقصا ناقص بالنسبة الى الثانى  
فيتحقق الترقى بالنسبة اليهما (قوله) لا يعقل كونها مرأى  
لا يتصور ولا يدرك فان قيل ح يرد انه لا يجزى اتصورات بل تتعلق  
ببعض نفسها فكيف يصح هذا النفي فيقال ان الامكان يلزمه التصور  
فى الجملة وانتفاء التصور يلزمه انتفاء الامكان فى الجملة لان انتفاء اللازم  
وهو التصور ملزوم لانتفاء الملزوم وهو الامكان فيكون لا يعقل كتابة  
عن لا يمكن وقرنتها ذكر الاستحالة فى الدعوى وفائدتها المبالغة فان  
قيل لم يمكن مجازا فيقال لا يمكن ارادة المعنى الحقيقى ههنا بالنسبة الى  
بعض الازهان والازمان وفى المجاز يلزم عدم الامكان (قوله) بخلاف  
العكس طرف مستقر حال من كونها اى حال كون الكون ملابسا بخلاف  
العكس وهو عبارة عن كون الكليات مرأى للملاحظة الخصوصيات  
والمخالفة بينهما عدم امكان الاول وامكان الثانى وهو العكس وملازمة  
الكون الاول الى مخالفة الثانى فى الامكان وعدمه مؤكدة لمعنى لا يعقل  
فالخلال مؤكدة وبيان عدم الامكان بان الجزئيات لتأصلها وتعلقها  
بالجواس الخمس الظاهرة لا ترتبط بالكليات المتعلقة بغير الجواس  
بخلاف الكليات لانها لعدم تأصلها ترتبط بالجزئيات وغيرها

هذه هو المشهور وما هو  
غيره ان يدرج القسم الاول  
والقسم الثالث فى القسم  
الثانى وهو الوضع العام  
للموضوع له الخاص لتقليل  
الاقسام والانتشار لتسهيل  
الضبطان ما يوزن به باعتبار  
ذاته الة للملاحظة وباعتبار  
افراد الموضوع له للاوزان  
فيكون وضعها من قبيل  
وضع العام للموضوع له  
الخاص من النوعى وبيان  
من قام به مأخذ الاشتقاق  
مثلا باعتبار ذاته آلة  
الملاحظة وباعتبار افراد  
الموضوع له لاسم الفاعل  
مثل من قام به الضرب  
لضارب ومن قام به العلم  
لعالم ومن به الجهل لجاهل  
فيكون وضع هيئة  
المشتقات من قبيل وضع  
العام للموضوع له الخاص  
فيتحقق القسم الثانى من  
الموضع النوعى فقط لا

فان قيل تجوز السيد الشريف قدس سره التعريف بالاخص مخالفا  
لعدم امكان كون الجزئيات فرأة لملاحظة الكليات فيقال ما جوزه  
السيد الشريف التعريف بالاخص الكلّي والمنقّي ههنا التعريف  
والتعقل بالخاص الجزئي الحقّي فلا مخالفة لاختلاف الجهة وان قيل  
يلزم من تعقل الجزئيات بالكلّي تعريفها به وهو محال ولذا يقال  
التعريف للماهية لا للافراد فيقال ان الاعم الزوم المذكور كيف وهو  
انما يتحقّق لو كان تعقل الخصوصيات بالكلّي تفصيليا وهو ممنوع  
لان العلم التفصيلي المستفاد من التعريف انما يتعلق بالكلّي المعروف  
والعلم المتعلق بالجزئيات علم اجمالي حاصل بالكلّي المعروف فلا يلزم  
المحال وهو ملا حظّة الافراد الغير المتناهية تفصيليا (قوله)  
كذلك اي كالثالث في الظهور (قوله) الا انه لما شاركه  
ان قيل كما كان الاول مشاركا للثاني في تشخيص المعنى كان الثالث  
مشاركا له في عموم الوضع فالمشارك ان اقتضت ذكر الاول اقتضت  
ذكر الثالث فيقال ان مشاركة الاول في المعنى المقصود بالذات  
ومشاركة الثالث في الوضع الغير المقصود فلذا اقتضى مشاركة الاول  
ذاكره لمزيد توضيح صاحبه اي الثاني ولم يقتض مشاركة الثالث  
له (قوله) بعينه يحتمل آه ان قيل يرد على التوجيه الاول عدم  
حجية المقابلة بين القسمين لان معنى قوله اللفظ قد يوضع لشخص  
يعينه حيث انه قد يوضع لشخص معين سواء كان باعتبار امر عام  
او باعتبار امر خاص فلا تقابل بينهما فيقال ان المقابلة حاصلة  
بان يعتبر قيد الانفراد في الاول وقيد عدم الانفراد في الثاني وان لم  
تحصل المقابلة باعتبار آلة الملاحظة وقريئة اعتبار الانفراد في  
الاول المقابلة الى عدم الانفراد المعترف في الثاني وقريئة قول المصنف  
في بيان الثاني لكل واحد من هذه الشخصيات وفائدة الصفة  
لغير الشخص الخارجيّ وهو العلم الشخصي والذهني وهو العلم

الجنسي يشمل هذا القسم وضع كلا القسمين للعلم وتخصيص  
بحيثية التعيين ليخرج المنكر فقيه شيان مع الكشف وان قيل ان قول  
المص هذا غير مقيد باعتار آلة الملاحظة وعلم القسمي آلة الملاحظة  
وخصوص الآلة متحقق في قسمي العلم وعمومها في اي موضع  
يتحقق فيقال يتحقق في ملاحظة الشخص بكلي مختصر في فرد  
كما في لحظة الجلالة فانها تلا حظ مدلولها حين الوضع  
بانه المعمود بالحق فتوضع لذاته تعالى الملاحظة به وكافي تسمية الاولاد  
قبل رؤيتها وبعد الاخبار وآلة الملاحظة وان كانت  
كلية لكنه لا يسمى وضعاً عاماً بل وضعاً خاصاً للموضوع له خاص  
لكون ذلك الكلي جزئياً بحسب الخارج ولا طراد وضع الاعلام  
ولا اشتراط الوضع العام للموضوع له الخاص بكون الموضوع  
له متعدد فلا تعدد في هذا فلا يكون من القسم الثاني والثالث  
بل من الاول (وان قيل رد على التوجيه الثاني بان القسم الاول حيث  
لا يشمل الوضع لشخص بملاحظة بكلي مختصر في فرد لان معنى  
قول المصنف هذا قد يوضع لشخص بملاحظة عينه وهي في هذه  
الصورة لا بالعين فيقال معنى ملاحظة العين اعم من الاجمال  
والتفصيل وفي هذه الصورة يتحقق ملاحظة العين به اجمالاً  
وان لم يتحقق الملاحظة بالعين تفصيلاً فيشمل القسم الاول  
الى هذه المادة ويرد على هذا التوجيه على القسم الاول اعلام الاجناس  
بان لفظ شخص عليه لم يقيد بشيء والمتبادر من مطلق الشخص  
الشخص الخارجى والشخص فى العلم النفسى ذهنى فلا شمول  
فلذا اخرج هذا التوجيه عن التوجيه الاول (قوله) اي  
باعتبار تعقله بامر عام اشارة الى حذف مضاف والمضاف اليه  
المدكور مابه التعقل والمتعقل محذوف اواشارة الى ان لفظ اعتبار  
معنى الملاحظة والمتعقل والمضاف اليه كما سبق آتوا لفظ الاعتبار

في التفسير معنى الباء السببية والمذكورة فيه صلة (قال المص) وذلك  
 وضع الظاهر موضع الضمير لسبق المرجح ليكون اشارة الى الذات  
 مع الوصف وهو باعتبار امر عام بخلاف الضمير لانه راجع الى الذات  
 وهو هنا الوضع لشخص وهو خلاف المراد وذلك مجاز في ذلك  
 الموضع لكونه اشارة الى غير المبصر وهو الوضع وتقريره بالتركي  
 كمال امتيازده وضع باعتبار امر عام مبصر متبناه تشبيه اولندي  
 جنسندن اولسي ادعا اولندي مبصر متبناه موضوع اولان ذا  
 وضع باعتبار امر عام منده استعمال اولندي استعاره مصرحة  
 اصلية اولدي وهذا التقرير بالنسبة الى ذا بدون لك والتقرير معه  
 بالتركي بعد فهمي بعدم كاني مطلق البعده تشبيه اولندي جنسندن  
 اولسي ادعا اولندي بعد كاني به موضوع اولان ذلك بعد فهميه  
 استعمال اولندي استعاره مصرحة اصلية اولدي ففي لفظة  
 ذلك استعاره من وجهين (فان قيل ان وجه شبه الاول وهو كمال  
 امتياز ووجد شبه الثاني وهو مطلق البعد الشامل للبعد الفهمي  
 متنافيان فيقال ان الاول بالنظر الى نفس الامر والثاني بالنظر الى المتقدمين  
 المذكورين للوضع العام للموضوع له الخاص فلا تناقض (قال المص) بان  
 يعقل بصيغة المجهول اما من الثلاث او من التفعيل بمعنى التفعيل  
 (قال المص) امر مشترك اسم فاعل ان كان بناؤه للخطا وعتا وسم مفعول  
 ان كان بمعنى مشارك فيه (قال المصنف) ثم يقال مقصوب معطوف على  
 يعقل ان قيل مفعول هذا القول وهو هذا اللفظ موضوع آه كاذب  
 لاقتضاء تحقق الوضع قبل هذا القول مع انه لا يتحقق فيقال هذا  
 القول مستعمل في الانشاء كعنت واشتريت فلا يكتفي فيه واذا  
 استعمل فيه يكون تقرير الجاز بالتركي هكذا مطلق التنبه به نسبة  
 انشائية مطلقه نسبة خبرية مطلقه به تشبيه اولندي جنسندن اولسي  
 ادعا اولندي بحسب الارادة نسبة خبرية مطلقه نسبة انشائية مطلقه

استعمال اولدى استعاره مصرحة اصلية اولدى بواسطة استعاره  
 تبعان نسبة خبرية مطلقة بك جزئياته وضع اولتان جملة خبرية بك  
 هيئتي نسبة انشائية مطلقة بك جزئياتين اولان موضوعيتك  
 هذا اللفظ نسبة انشائية جزئية سده استعمال اولدى استعاره  
 مصرحة تبعية اولدى وقائده هذا المجاز عدم امكان التعبير عن  
 الانشاء ههنا بالحقيقة (قال المصنف) بخصوصه ظرف مستقر حال من  
 واحد اوصفقه او متعلق بموضوع وقائده اشتراط الانفراد في كون  
 كل واحد موضوعا له يعنى ذلك الواحد مستقل في كونه موضوعا له  
 وهذا كذا وغير ذلك كذا واشتراط عدم الانفراد في التوجيه الاول  
 في معناه بالنسبة الى تعلق الوضع فلا تنافي (قوله) اى يعين اللفظ تفسير  
 ليقال واسارة الى دفع السؤال وهو ان الوضع تعيين وتخصيص  
 لا قول فلا وجه لذكر القول ههنا وتقرير الدفع ان ذكر القول ههنا  
 مجاز عن التعيين بعلاقة ان التعيين يستلزمه هذا القول وقائده ما ذكره  
 الشارح فيما بعد بقوله وانما عبر آه (قوله) سواء كان ذلك الامر  
 العام الغرض من هذا التعميم بيان امر عام ودفع لما يرد على المصنف  
 بان هذا القول يشعر ان المصنف قائل بعدم الفرق بين ملاحظة الشيء  
 بالوجه وبين ملاحظة الوجه يعنى ان العلم بالشيء بالوجه علم بذلك  
 الوجه في التحقيق وعدمه مذهب المنكرين لهذا القسم من الوضع  
 وفتاف لمذهب المصنف فاللائق له ان يقال بان يعقل الشخصيات  
 بامر عام ويبيان الدفع بان المراد ما هو اللائق على مذهبه ولكن  
 قال هكذا لانه وان كان ذلك الامر العام في بعض الالفاظ من عوارض  
 الموضوع له لكنه في بعضها من ذاتياته فكان الامر العام  
 الذاتي داخلا في ماهية الموضوع له المعلوم به وبهذا الاعتبار  
 كان معلوما وللأشعار بهذا الاعتبار قال هكذا والمراد غير  
 بقرينة لكل واحد من هذه الشخصيات وبيان الدخول



بان البناء لمثل موضوع الصوق الإيمان الى الله في تركيب آتيت بالله تعالى  
 وآلة الملا حظة لوضعه مطلق الصوق وهو جزء من المقيّد  
 المذكور وبيان الخروج بان لفظ هذا موضوع لزيد المشار اليه بإشارة  
 حسيّة وآلة الملا حظة لوضعه المفرد المذكور المشار اليه بإشارة  
 حسيّة وهو خارج عن ماهيّة زيد وهي الحيوان النسا طى مع  
 الشخص ففس على المذكور غيره (قوله) وذلك الامر العام  
 الى قوله وانما عبر ببيان الفرض من مجموع هذا الكلام وهو رد المنكرين  
 لهذا الوضع كما يدل عليه قوله كإتوهم بعض (قوله) هو الوضع  
 حقيقة احتراز عن الوضع مجازا وهو القول والكتابة (قوله)  
 غالبا إشارة الى ظهور اثنين والوضع لغيره كالكتابة والإشارة  
 (قوله) بقوله يدل من بالحقيقة (قوله) لئلا يتوهم عسلة  
 لقوله وانما قيد وكلمة التوهم والإيهام مثلا قد يستعمل في مقام  
 ضعف المقاد والتوهم وقد يستعمل في مقام ضعف الافادة وقد  
 يستعمل فيهما وهو المراد ههنا لأن المقاد ههنا ضعف وباطل كما  
 اشار اليه بقوله فان ذلك باطل والافادة كذلك لأنها بعد تقييد  
 كل واحد بقيد بخصوصه بمعنى استقلال كل واحد في كونه موضوعا له  
 على حدة في غاية الضعف فقيد بها يدفع التوهم الضعيف الدال  
 على ضعفه التغيير بصفة الفعل اعني يتوهم (قوله) هو  
 مفهوم كل واحد اضافية المفهوم الى كل واحد من قبيل اضافة  
 العام الى الخاص وعلى هذا التوهم يكون معنى اللفظ الموضوع بهذا  
 الوضع كمنى مد تحول لام الاستفراق ومد تحول لفظ كل يعنى ان كل  
 واحد يكون تمام الموضوع له والواحد منه جزء الموضوع له (قوله)  
 فان ذلك إشارة الى التوهم المذكور آنفا والفاء تعليل لئلا يتوهم أو تعليل  
 لقيد المقيد بل لا يتوهم (قوله) باطل لانه يخالف لجميع اشتغال الان  
 العرف واللفظ (قوله) بل المقصود آء عطف على مقدر

مستفاد من قوله فان ذلك آه وهو ليس المتوهم بمقصود بل آه فهي  
 للترقي من نفي مقصودية المتوهم الى اثبات المخالف له وهو اعلى منه  
 ومعنى المقصود مقصود الواضع من قوله هذا اللفظ موضوع لكل واحد  
 من هذه الشخصيات بخصوصه او مقصود المص لتقله كلام الواضع  
 فليعمل هذا محكما قيد بالحيثية المذكورة (قوله) اى متجاوزا اشارة  
 الى دفع سؤال وارد على كونه حالا لاشتراط الحالية بالنكرة ودون  
 ههنا لاضافتهم الى المعرفة وهو القدر معرفة فلا يصح الحالية بان  
 دون بمعنى متجاوزا يعنى بمعنى اسم الفاعل ولو وضع موضع دون  
 المكان اضافته لفظية لوجود شرط عمله فكذلك لفظ دون فيصح  
 الحالية (قوله) بحسب الوضع احتراز عن الاستعمال فيه بحسب  
 الاستعمال اى المجاز لانه يجوز وان لم يوجد وخلاصة كلام الشارح  
 رد المتكررين حاصل بقول المص لكل واحد واشتراط الانفراد حاصل  
 بقوله بخصوصه وقوله بحيث الى دون ناظر الى الثاني وتأكيده  
 وقوله دون القدر المشترك ناظر الى الاول وتأكيده وبيان الاختلاف  
 بين الفريقين بان المتكررين قالوا ان اللفظ الموضوع بهذا الوضع عند  
 المص موضوع للموضوع له العام بالوضع العام بشرط الاستعمال  
 في جزئياته لانه لو لم يوضع له هذا اما ان يوضع لكل واحد من هذا  
 العام وهو فاشد لانه يستلزم تعقل الامور الغير المنتهية ولان العلم  
 بالشئ بالوجه علم بذلك الوجه فالمعلوم ههنا المفهوم العام لكل  
 واحد حتى يوضع اللفظ له ولانه يستلزم الاشتراك اللفظي في  
 الالفاظ الكثيرة على تقدير اشتراط الانفراد ولانه يستلزم ان يفهم  
 من اللفظ من هذا القبيل كل واحد على تقدير عدم اشتراط الانفراد  
 وكلاهما ظاهر البطلان واما ان يوضع لواحد من العام ويكون  
 في الباقي مجازا وهو ظاهر البطلان ايضا والجواب من طرف المثبت  
 والمص بان يختار الشق الاول ويدفع المحذورات بان تعقل الامور

القبيل المتأهبة على طريق الانجبال جائز وهو كاف في الوضع  
في التعقل على طريق التخصيص محال وهو ليس بلازم  
وبان العلم بالشئ بالوجه وان كان علميا تفصيلا بذلك  
الوجه في التحقيق لصحة علمه بذلك الشئ اجمالا وهو كاف  
في الوضع او بان مذهب المذهب لهذا الوضع ان العلم بالشئ بالوجه  
علم بذلك الشئ وبان اللفظ موضوع لكل واحد مع شرط الانفراد  
والاشتراف ليس بلازم على ذلك التقدير لان تعدد الاوضاع فيه  
صراحة لازم وهوها ليس يتحقق لان الوضع فيما نحن فيه في دفعه  
واحدة ويقتضى بعدا لجواب على التكرير بله يلزم عليهم محازات  
لاحقايق لها لانه لم يستعمل اللفظ من هذا القبيل في المفهوم وهو  
بعد جدا لانه لو كان الالفاظ المذكورة كذلك لكانت اهل اللغة بامثلة  
نادرة في جوازها كالرحم والتوفيق بين الفريقين وارجاع النزاع  
الى اللفظ بان مراد من قالوا ان الوضع للمفهوم التكلي انه للمفهوم  
من حيث وجوده في ضمن الجزئيات فيرجع الى مذهب المذهب او من  
حيث اتحاد ذلك المفهوم بالجزئيات بناء على اتحاد العلم والمعلوم  
بالذات وآلة الملا حظة والعلم بالجزئيات هو المفهوم والمعلوم هو  
الجزئيات فاذا اتفقت فيكون الوضع للمفهوم وضعا للجزئيات فيرجع الى  
مذهب المص وفي التوفيق الاخير ضعف (قول المص) فتعقل ذلك  
المشترك آلة للوضع الفاء فيه جواب لشرط محذوف تقديره كما اشار  
اليه الشارح اذا كان اللفظ موضوعا بطريق المذكور او اذا كان اللفظ  
لا يفهم منه القدر المشترك فتعقل آفاقا قبل هذه المقابلة فافسده لانها  
مستلزمة لحل المبين وهو آلة على المبين الاخر وهو تعقل وهو فاسد قبل  
ان اضافة التعقل الى ذلك المشترك من قبيل اضافة الصفة الى  
الموصوف بحسب الفلأمر عند البصريين فيكون معنى التعقل اسم  
مفعول بطريق ذكر الجزاء وازادة الكل مثلا فيكون المعنى الموضوع له

وجه الضم في ان المقابلة  
بين المشردين على ثلثية  
نوع على ما ذهب  
الفصل الثاني في  
الحلال على التعبد في  
بحث العلم الاول المقابلة  
الاعتبارية وهما  
واحدة في هذه المقابلة كريد  
الصاحك والكاتب  
والثاني المقابلة الذاتية  
الحقيقة وهما في شيان  
متعاران في امر ذاتي حقيقي  
وهو الصورة النوعية  
الصاحك والناسط في  
الانسان والفرس اذ هما  
متغايران في امر حقيقي  
والثالث المقابلة الذاتية  
الاعتبارية وهما في شيان  
متغايران في امر  
اعتباري كالرومي والخرماد  
هما متغايران في امر اعتباري  
رأى على ما هيها الحقيقة  
وهي الجواند الخارج  
وهو الزنجية والرومية وما  
يقال ان المقابلة بين العلم  
والمعلوم اعتبارية وذاتهما  
متحدة عند التحقيق فهم  
ليس من النوع الاول من  
المقابلة لانه لو كان متلزم  
ان يكون التصور عين  
التصديق اذا تعلق به  
وهو باطل اذ هما نوعان



فيكون اطلاق الكلّي عليه من قبيل نسبة وصف السبب الى المسيب  
 فيكون من قبيل المجاز العقلي والطرفان حقيقيان ويمكن ان يكون من  
 قبيل استعمال اسم السبب في المسبب فيكون النسبة حقيقة وآلة  
 الملاحظة كلية مشبه بها والوضع مشبه بوجه الشبه التعدد وهو في آلة  
 الملاحظة باعتبار الافراد في الوضع باعتبار التعلق الى كل واحد  
 من الشخصات فيكون الاطلاق من قبيل استعمال اسم المشبه به  
 في المشبه فيكون استعارة في لفظ الكلّي والنسبة حقيقة عقلية  
 ٩ (قوله) كما قرناه اي في الموضوعين احدهما قوله بل المقصود آه  
 والثاني قوله ما وضع لشخص آه في تسميته السابق وقادته دفع توهم  
 تقييد شخص بقيد وحده مع ان الموضوع له ههنا يجب ان يكون  
 متعددا (قال المص) وذلك مثل اسم الاشارة خالف الى طريق المشهور  
 وهو حذف المبتدأ في مقام التثنية اعتناء واهتماما لبيان هذا القسم  
 لا نكار المنكرين (قوله) نزل ذلك الامر الكلّي وهو اللفظ الموضوع  
 لشخص باعتبار امر عام اشارة الى ان في ذلك في المتن استعارة  
 وتقريرها ظاهر من الشرح وفيه استعارة من جهة ذا معك وتقريرها  
 بالتركي مروكذا سؤال المناقاة بين النكتتين ودفعها وههنا دفع  
 آخر بان محال التميز بالنسبة الى البيان السابق من النصف والبعد  
 الفهمي مع قطع النظر عنه (قال المنصف) فان هذا مثلا موضوع اي  
 لفظ هذا ولفظ مثلا حيث اشارة الى سائر اسم الاشارة ويمكن ان  
 يشار بهذا الى اسم الاشارة ولفظ مثلا حيث اشارة الى غير اسم  
 الاشارة من المضمرات والموصولات ففيه لطافة (قوله)  
 اي كل واحد من افراد مفهوم المشار اليه مطلقا فائدة هذا  
 التفسير دفع السؤال وهو ان معنى لفظ هذا ليس بشخص بل  
 كل مشار اليه شخص والمستفاد من قول المنصف الاول  
 بان اللام في لفظ المشار اليه للاستغراق فيكون المستفاد هو

٩ وههنا تفصيل يطلب  
 من الحاشية على شرح  
 العصام للوضعية علام

المعنى الثاني وهو المطلوب ولفظ مطلقا على الاحتمال الاول في فان  
 هذا حال من مفهوم وفائده تخصيصه بالماهية المطلقة يعنى الماهية  
 لا بشرط شئ لانه اذا اريد به الماهية المجردة يعنى الماهية بشرط  
 لا شئ ولا يصح اضافة الافراد واذا اريد الماهية المحلولة يعنى  
 الماهية بشرط شئ فهى عين الافراد بحسب المأل فلا فائدة في الاضافة  
 فيقيد بالاطلاق للاحتراز عن الاحتمالين ويمكن ان يقال على الاحتمال  
 الاول انه حال من كل واحد لكونه مفعولا لمعنى التفسير المستفاد من  
 اى وفائده تعميمه يعنى مذكرا كان او مؤنثا بعد التعميم والتأويل  
 في ضمير مسماه بان يرجع الى لفظ هذا ومثله تأويل كل واحد على الاحتمال  
 الثانى مع احتمال الحالية من المفهوم يكون حالا من كل واحد  
 بلا تأويل في ضمير مسماه فان اول حيث يذكيكون مطلقا مفعولا  
 مطلقا لمشار اليه اى اشارة مطلقة يعنى سواء كانت عقلية كما  
 في المضمرات او حسية كما في اسم الاشارة والوجه الوجيه في توجيه  
 مطلقا الاشارة الى ان معنى الحال وان كان متبادرا من لفظ المشار  
 اليه لكنه ليس بمراد بل المراد هو المطلق سواء كان الاشارة في زمان  
 الاستقبال او الحال والماضى ٣ يعنى مع قطع النظر عن وقوع الاشارة  
 في زمان من الازمنة بقرينة وقوع لفظ المشار اليه في تعريف المسمى  
 لما يقال ان الالفاظ الواقعة في التعريفات منسجمة عن اعتبار الزمان  
 فيها سواء كان داخل في مفهومها اولا (قوله) ولا يجوز ان يكون  
 الشخص صفة للمشار اليه لانه اما ان يراد به المفهوم كما هو المتبادر  
 فلا يكون الشخص صفة له لانه مشخص خارجي بقرينة بحث لا يقبل آه  
 وهو لا يتحد مع مفهوم المشار اليه مع ان الاتحاد لازم بينهما كما في المبتدأ  
 والخبر لانهما بحسب المأل كالمبتدأ والخبر واما ان يراد به الفرد معين  
 او غير معين فانه وان صح ٩ ان يكون صفة له مع قطع النظر عن المقام لكنه  
 لا يصح بالنظر اليه لان المقام مقام بيان مسمى هذا وهو كل واحد

٣ فيكون مطلقا مفعولا  
 مطلقا مجازيا للمشار اليه  
 ٤

٤ لاضالة الجنس ولاشتمار  
 هذا اللفظ في آله للملاحظة  
 ٥

٩ فان قيل قوله وان صح آه  
 يقتضى ان يصح كون  
 الشخص صفة للمشار اليه  
 على تقدير ارادة الفرد الغير  
 المعين منه وهو فاسد لان  
 الشخص يقتضى التعيين  
 والمشار اليه الموصوف  
 يقتضى عدم التعيين على  
 هذا التقدير فيلزم جمع  
 المتنافيين فيقال انا لانسلم  
 اقتضاء هذا القول لما ذكر  
 كيف وهو مبني على تغليب  
 ارادة المعين على ارادة  
 الغير المعين ولو سلم ٦

من الافراد لا الفرد الشخص فتعين ان المراد من المشار اليه الاستغراق  
 بقرينة المقام والمثل فيكون صفة لكل فرد من الافراد بحسب المعنى  
 وان كان صفة للمشار اليه لفظا على تقدير كون اللام حرفا تعريفا واسم  
 موصول على رأى او بحسب المعنى واللفظ على تقدير كونها اسم موصول  
 على التحقيق ويمكن ان يوجد الجواز على تقدير ارادة الفرد بان المراد  
 الفرد الشخص مع عدم الانفراد كما مر في الموضعين احدهما  
 الموضوع له مشخص والاخر قد يوضع له لكن في هذا التوجيه  
 حذف وفي توجيه الشارح ليس حذفاً وهو راجع على الاول وهو  
 من جوح وهو بالنسبة الى الراجح بمنزلة المنكر عند البلغاء فلذا  
 قال الشارح ولا يجوز ان يكون صفة اى بغير الاستغراق بقرينة  
 المقابلة لما سبق ( قوله ) ذى مسكة اى ذى عقل ( قوله )  
 بناء التأييد ظرف مستقر خبر لقوله قوله ( قوله ) على انه خبر  
 بتأويل اللفظة او الكلمة ظرف مستقر خبر ثان فأنثته دفع اشباه  
 ناش من التأييد وهو ان المبتدأ مذكور والخبر على هذه النسخة  
 مؤنث فلا يصح الخبرية بان لفظ هذا مأول باحد التأويلين  
 فتحقق المطابقة بينهما فيصح الخبرية فان قيل ان تذكر ضمير  
 مسماه يتاى باحد التأويلين فكيف يصح هذا الجواب فيقال ان الانسليم  
 المتأفاه ان يجوز ان يكون تذكر ضمير مسماه اشارة الى جهة تذكره  
 بتأويل اللفظ وتأنيث موضوعه اشارة الى جهة تأنيثه باحد  
 التأويلين وهو حسن واطيف ( قوله ) على انه من قبيل  
 الاسماء ظرف مستقر بمنزلة الخبر ان كان العطف عطف المفرد  
 او خبر ان كان عطف الجملة على الجملة بتقدير المبتدأ وهو قوله موضوعه  
 وعلى التقديرين فأنثته دفع اشباه وهو انه كان المعنى حيثئذ ان لفظ  
 هذا موضوع للفظه فلا مناسبة لهذا في هذا المقام لانه مقام بيان  
 الوضع القصدي لا بيان وضع اللفظ له وهو الوضع الغير القصدي

١٩ الاقتضاء المذكور فلام  
 بطلان المقتضى لجواز  
 ان يكون المراد من المشار  
 اليه الفرد الغير المعين قبل  
 المفهومية من اللفظ ومن  
 الشخص المعين بعد  
 المفهومية من لفظ المعرفة  
 فلا تنافي فلا بطلان في  
 المقتضى بالقبح  
 والفرق بين التوجيه الاول  
 وبين التوجيه الثانى على  
 الاحتمال الاول والثانى  
 والثالث على الاحتمال  
 الثانى بان الاول توجيه لقول  
 الشارح على الاحتمالين  
 وبان الباقي على الاحتمالين  
 توجيه لقول المص والتوجيه  
 الرابع وهو التوجيه الوجه  
 توجيه لقول المصنف  
 وغير مخصوص باحد  
 الاحتمالين



بان لفظ موضوع ج من قبيل الاسماء يعنى من قبيل الحذف والايصال  
 كالمرج في الاستثناء فيكون المعنى موضوع له لهذا فيناسب المقام  
 ويكون حيث قد بوله ومسماه بياناً له لاتحادهما وعلى الاولى لا يكون بياناً  
 لما فيزنها لان الموضوعية حيث قد دال والمعنى مدلول (قوله) تأكيد  
 بما يستفاد من الشخص فائدة دفع التوهم ان يراد من الشخص  
 المعين كلياً كان او جزئياً (قوله) الشخص صفة مافى ماضى  
 عليه (قوله) الذى آه صفة له واسارة الى اعراب بحيث لا يقبل  
 بانه ظرف مستقر صفة للشخص بتقدير المتعلق معرفة (قوله)  
 لامفهوم آه اسارة الى فائدة القيد والتأكيد وهو ما ذكر آتفا (قوله)  
 والحاصل اى حاصل كلام المصنف من ومسماه الى لا يقبل  
 الشركة فائدته بيان المقصود ودفع اشتباه وهو ان المناسب للمصنف  
 ان يقول ومسماه كل مفرد مذكر مشار اليه شخص حتى لا يحتاج  
 الى التأويل بان ما ذكره المصنف يشير الى آله الملا خطه مع اقادة  
 المطلوب وان احتاج بحسب الظاهر الى التأويل (قوله) بهذا العنوان  
 اى عنوان الروى وحاصل التنظير ان الوضع في هذا القسم كالحكم  
 في هذه القضية في التعلق الى الامور الكثيرة واللفظ الموضوع فيه  
 كايض في التعلق المذكور والموضوع له كافرار الروى في الكون  
 مشحونات كثيرة ملحوظة بامر عام (قال المصنف) تنبيه الظاهر انه خبر  
 مبتدأ محذوف اى هذا الذى نشرع فيه تنبيه لانه تقدم تقدم ذكره  
 نكرة وهى الاصل في الخبر دون المبتدأ لان الاصل فيه التعريف  
 وجه الابتدائية مع المرجوحية كون ثبوته للوحدة فيكون نكرة  
 مخصوصة اى تنبيه واحد هذا الذى نشرع فيه وقد يرجع الابتداء  
 بان الحذف فيها بعد الاحتياج بخلاف الخبرية لان الحذف فيها قبل  
 الاحتياج اى في طرف المبتدأ وهو خلاف الظاهر لانه كترج الحذف  
 قبل الوصول الى الماء فان قيل لا يصح الحمل فيهما لان هذا الذى نشرع

فان قيل كما كان في قول  
 المصنف اسارة الى آله  
 الملا خطه كان في هذا  
 القول اسارة اليها لانه  
 متضمن لها فيقال ان معنى  
 الاسارة ههنا مذكورية  
 آله الملا خطه بحسب  
 الظاهر والموضوع له  
 بحسب الحقيقة والتأويل  
 وهذا المعنى موجود في لفظ  
 المشار اليه بخلاف كل  
 مفرد مذكر مشار اليه لانه  
 بحسب الظاهر والتأويل  
 عبارة عن الموضوع له  
 لا عن آله الملا خطه

٩ فان قيل لما تقرر في العلم  
 المعاني ان كون المبتدأ



فيه عبارة عن الالفاظ على المختار وتنبية مصدق قائم معناه بالمتنبه فلا  
 اتحاد ولا صحة فيقال ان المعنى المصدرى ليس بمبراد ههنا حتى يزاد  
 بل المراد الالفاظ بطريق نقل المتعلق بالكسر الى المتعلق  
 بالفتح يعني به معنى اسم الفاعل او المفعول ومعنى التنبيه على الاول  
 والثاني ما يحصل بسببه التنبيه اى مله التنبيه لان المنبه المتعلق  
 اسم فاعل المتكلم والمنبه الحقيقي اسم مفعول المعنى والحكم المذكور  
 لا لالفاظ يعني بعد ان كان التنبيه بمعنى اسم الفاعل او المفعول يكون  
 نسبته الى الضمير المستتر مجازا عقليا ان اعتبر الضمير والافىكون مجازا  
 لغويا في المرتبة الثانية بطريق اطلاق اسم الشئ على سببه باعتبار  
 معنى التنبيه او بطريق اطلاق اسم السبب وهو المتكلم على سببه  
 وهو الالفاظ الصادرة عنه على التقدير الاول او بطريق اسم المدلول  
 على المدال على التقدير الثاني (قوله) الحكم المذكور اى المتعلق  
 لانه من الذكر بالضم معنى الحكم الوقوع والادوقوع لانها المتعلقان  
 لا الايقاع والانتزاع لانها من قبيل التعقل (قوله) ان يكون  
 اى الحكم معلوما من الكلام السابق بعرض عليه بانه لا يستعمل  
 فى الحكم المعلوم صراحة والتبادر من لفظه المعلوم صراحة لانه  
 حاصل معنى الحال المتبادر من صيغة اسم المفعول فيجيب بان المراد  
 منه المعلوم التراما بقرينة ظهور ان التنبيه لا يطلق على الحكم المعلوم  
 صراحة فان قيل اذا كان المراد من لفظ التعريف متوقفا على المعرف  
 وهو يتوقف على التعريف فلزم الدور فيقال المعرف من جهة  
 معلومته وهو عدم الاطلاق المذكور قرينته للمراد من لفظ التعريف  
 وموقوف عليه ومن جهة مجهولته وهى ماهيته موقوف على  
 التعريف فتغاير الجهتان فلا دور (قوله) ههنا الحكم الظاهر  
 ان المراد به الا وقوع لا عاده معرفة (قوله) بديهي هو  
 ما لا يحتاج الى نظر وكسب (قوله) اولى اى جلي (قوله)

والخبر مرتين او تكرير  
 والمبتدأ معرفة والخبر تكرة  
 جازي بخلاف كون المبتدأ  
 تكرة والخبر معرفة فانه  
 لا يجوز بحسب استعمال  
 اللغة فلا يصح ابتداء  
 تنبيه تكرة وخبرية هذا  
 الذى تشرع معرفة فقال  
 ان المذكور فى علم النحو  
 فى كون التكرة مبتدأ  
 تخصصها بوجه ما لا غير  
 والجوز المذكور ههنا  
 مبنى على المذكور فى علم  
 النحو لا على التحقيق  
 المذكور فى علم المعاني  
 او يقال ان الخبر وهو هذا  
 الذى تشرع لاجاله  
 باعتبار هذا التعبير فى قوة  
 التكرة فيكون مما هو اطار  
 فى علم المعاني بحسب  
 الحقيقة عنه

لان تصور طرفيه آه علة للاولية وبيان لها وفي بعض النسخ اذ يعنى  
ان من تصور ما هو من هذا القبيل وتصور الافادة وتصور الاسناد يعنى  
لا وقوع الافادة جزم لا وقوعها بلا احتياج الى امر آخر ويمكن حله  
على المعنى الثانى لان حكم عدم الافادة معلوم مما سبق وهو القول بعد  
التفعل بامر كلى بان هذا اللفظ موضوع لكل واحد آه لانه يفهم منه  
استواء نسبة الوضع فيفهم منه عدم الافادة ولكن حل على الاول  
فقط للمناسبة لثبوت هذه القضية لاشعار الاول بداهتها دون الثانى  
لاشعاره معلوميتها فقط وبداهتها على الاحتمال فلم يشعر الثبوت  
فلم يناسب ( قوله ) وليس ما ذكره آه جواب سؤال مقدر وهو ان  
تعليق هذا الحكم بقوله لاستواء نسبة آه يقتضى عدم البداهة وحل التنبيه  
على المعنى الاول يقتضى البداهة فلزم التناقض بين مقتضيهما  
فلا يصح الجمل على المعنى الاول اين الرجحان المستفاد من تخصيصه  
بالمعنى الاول وتقرير الجواب بان التعليل الذى ذكر في صورة الدليل  
لبس بدليل حتى يلزم ما ذكر بل تنبيه في صورة الدليل فلا يكون مقتضاه  
عدم البداهة فلا تناقض فيصح ويرجح الاول فان قيل ان البديهي  
ههنا جلى فلا يحتاج الى التنبيه فيعود المحذور فيقال ان البديهيات  
ولو كانت جلية تنبه عليها بالنسبة الى الاذهان القاصرة لانها ليست  
جلية بالنسبة اليها وهذا الجواب معنى قوله والبديهيات قد تنبه  
عليها آه يعنى جلاء البداهة وخفائها مختلفان باختلاف الاشخاص  
وهذا الحكم وان كان بديهي ايجابا بالنسبة الى الاذهان الكاملة لكنه خفى  
بالنسبة الى القاصرة فلذا ينبه عليه ( قوله ) اى ما صدق عليه  
اللفظ آه تفسير لما هو بقرينة كونه مبتدأ لعدم الافادة لان المراد منه  
الافراد غالباً وبقرينة لفظه القبيل لانه قد تستعمل في جريئات الشئ  
ومناسباته والثانى ٣ غير مناسب فتعين الاول فيكون معنى ما هو جريئات  
اللفظ الموضوع آه المستفاد من لام القبيل لكونها عهداً خارجياً

٣ بل هو غير صحيح لان  
مناسب ما هو من هذا  
القبيل هو اللفظ الموضوع  
بالوضع ٨

او عوضا عن المضاف اليه (قوله) وهو لا يختص اشارة الى مقدمة  
 مطوية علة ومعلول للعللة المذكورة والخاص ان عدم الافادة لعدم  
 الاختصاص وعدمه للاستواء فعدم الافادة للاستواء فذكر المص  
 العلة بالواسطة فهو الاستواء وترك العلة بالذات وهو عدم الاختصاص  
 لانفهامه من الاستواء (قوله) اي لا شراك الكل في ذلك اي في ذلك  
 الوضع تفسير باللازم واشارة الى دلالة الاستواء على مقدمة  
 مذكورة آنفا (قوله) فلا بد من افادة اشارة الى النتيجة وهي  
 المنهوى المذكورة في المتن (قوله) وهو اي امر ينضم الى الوضع به  
 يحصل التعيين (قوله) المعنى اي المقصود (قوله) بالقرينة اي قرينة  
 مذكورة في المتن وهي قرينة معينة ولو اريد بالقرينة بلا قيد معينة  
 لزم استدراك قيد معينة في المتن لوجود التعيين في القرينة  
 المعرفة بهذا التعريف (قوله) فان قيل آه متفرع على قوله فلا بد  
 آه وجواب لشرط محذوف مستفاد منه تقديره اذا كان لا بد في افادة  
 التعيين من امر ينضم اليه يحصل التعيين فان قيل آه والعمدة في منشاء  
 هذا السؤال لفظ قرينة معينة ومورده دعوى ما هو من هذا القبيل آه  
 تقرير السؤال ان ما هو من هذا القبيل يفيد الشخص بلا قرينة معينة  
 لانهم لم يفد لزم عدم الفرق بين ما هو من هذا القبيل وبين الالفاظ  
 المشتركة وهو باطل لخالفته للاجماع والمقدم كذا فثبت  
 المطلوب وهو الافادة ونقبض دعوى المصنف وجواب قلنا للشارح  
 منع للملازمة باننا لانمزم عدم الفرق لعدم الافادة بدونها كيف  
 وفريق بينهما من جهة اخرى وهو لزوم التعيين في المعنى في ما هو  
 من هذا القبيل وعدم لزومه في المشترك لجواز كونه اسم جنس  
 كمين ووحدة الوضع صراحة في الاول وتعدد صراحة  
 في المشترك وهذه المعارضة الصورية على تقدير كون  
 ما في قوله فثنا الفرق بينهما استفهامية انكارية واما

٨ الخاص للموضوع له  
 الخاص وبالوضع العام  
 للموضوع له العام واللفظ  
 الموضوع بكلا الوضعين  
 يفيد الشخص بلا قرينة  
 فلا يصح الحكم عليه بقوله  
 لا يفيد آه اذا اريد من  
 طرف الموضوع وهو ما هو  
 من هذا القبيل فلا صحة  
 لارادة المناسب محمد

اذا كان استنفها مية استفسارية كان السؤال استفساريا فلا يتدرج  
 في الوظائف فلا يحتاج الى التقرير (قوله) وعدمه عطف على  
 لزوم بان يرجع ضميره المضاف اليه الى اللزوم فيكون المعنى عدم لزوم  
 التعين في المشترك سواء كان معينا او غير معين ولو عطف على التعين  
 مع ارجاع الضمير اليه او على اللزوم مع انه لا يوجد التعين في المشترك  
 اصلا وهو فاسد ولو عطف على التعين مع ارجاع الضمير الى اللزوم اى  
 لزوم عدم لزوم التعين لرجع الى معنى العطف الاول ولكن به يدعى الفهم  
 (قوله) ووحدة الوضع في الاول وتعدد في المشترك بالرفع معطوفا  
 على لزوم وبالجزم على مدخول لزوم (قوله) فان قلت متفرع على  
 الجواب اى اذا عرفت جواب الاعتراض المذكور فان قلت آه  
 والمورد والنشأ كما سبق بلافرفي وتقرير السؤال بان ما هو من هذا  
 القبول يفيد التشخيص آه لانه لو لم يفد لزوم المخالفة للاجتماع المقرر  
 عندهم وهو الاحتياج الى القرينة في المجاز وعدم الاحتياج في الحقيقة  
 لكن التالى باطل وكذا المقدم فثبت المطلوب وهو نقبض دعوى  
 المص وتقرير خلاصة جواب قلنا للشارح بان الاحتياج الى القرينة  
 المثبت في المجاز ليجرد صحة الاستعمال والمنى عندهم في الحقيقة  
 لصحة الاستعمال لانها حاصلة بالوضع بدون القرينة والاحتياج  
 المثبت ههنا الى القرينة لفهم المراد وتعيينه فاثبات الاحتياج اليها  
 بالنسبة الى تعين المراد ونفى الاحتياج بالنسبة الى صحة الاستعمال  
 فلا مخالفة وحاصله منع الملازمة بان لا يعم انه لو لم يفد لزوم المخالفة  
 كيف والمقرر بالنسبة الى الاستعمال والمذكور المثبت بالنسبة  
 الى فهم المراد وفي هذا الجواب مخالفة للمقرر وهو ان صحة  
 الاستعمال قسمان وضع في الحقيقة وعلاقة في المجاز حتى ظنوا  
 في قولك خذ هذا الفرس مشيرا الى الكلب ان هذا خلط مع وجود  
 قرينة الاستعمال لعدم العلاقة المتغيرة بينهما فقول الشارح

ان الا حجاج الى القرينة في المجاز مجرد الاستعمال مخالف للمقرر  
 الا ان يقال ان المراد القرينة مع العلاقة <sup>مصححة</sup> الاستعمال  
 والقرينة المجردة مرحة في المجاز والقرينة مع الوضع <sup>مصححة</sup>  
 الاستعمال في الحقيقة والقرينة المجردة مرحة فيها والقرينتان  
 بالنظر الى ذاتيهما مرحتان وهما مع الانضمام <sup>مصححتان</sup> متغايرتان  
 لتغاير المضموم اليه فيهما وهو الوضع في الحقيقة والعلاقة في المجاز  
 على ان المخالفة لا تضر جواب الشارح لانها بالنظر الى قرينة المجاز  
 وذكر قرينته في السؤال والجواب استطرادى (قوله) لتصرف  
 اى القرينة وفي بعض النسخ لينصرف اى ذهن السامع (قوله)  
 ولما فرغ شرع قضية شرطية لزومية فأتى بها بيان الشارحين  
 بحسب عا دتهم لانتقال المصنفين من بحث الى بحث آخر فان قيل  
 ملازمة هذه القضية ممنوعة لانه لا يلزم الشروع للفراغ فيقال  
 طرف المقدم مقيد بالمتزام المص التكميل فيكون الحاصل لما فرغ  
 والترم التكميل والشروع في المقصود شرع فثبت الملازمة  
 (قوله) فقال عطف على شرع فان قيل ليس بين الشروع  
 وبين القول تعقيب لاتحادهما فيقال نعم لو حلا على حقيقةهما لكن  
 شرع لو حل على معنى اراد الشروع لتحقيق التعقيب لان الارادة  
 متقدمة على القول او يقال الفاء ههنا تفصيلية مستعملة في التعقيب  
 الرتبى وهو تعقيب رتبة التفصيل عن الاجال بطريق المجاز  
 المرسل من قبيل ذكر المقيد وهو التعقيب الزمانى وارادة المطلق وهو  
 التعقيب المطلق وذكره وارادة المقيد وهو التعقيب الرتبى او يظن  
 الاستعارة وتقريرها بالتركى تعقيب زمانى مطلقه به تعقيب رتبى  
 مطلق مطلق التعقيب تشبيه اولينى جنسند ان اولسى ادعا  
 اولينى بحسب الارادة تعقيب زمانى مطلقه تعقيب رتبى مطلقه  
 استعمال اولينى استعارة مصرحة اصله اولينى بواستعاره به

تبعا تعقيب زمانى مطلقه كجزئياته موضوع اولان فاء تعقيب  
 رتبى مطلقه كجزئيات تدن اولان قولك شروع تدن تعقيب  
 رتبى سنده استعمال اولدى استعاره مصرحة تبعية اولدى  
 (قوله) على ما مر كلمة على متعلق بالحكم بالابتدائية والخبرية وكلمة  
 ما عبارة عما ذكره الشارح فى المقدمة هو محذوفية الخبر  
 او المبتدأ مع عدم مذكورية الخبر بان جعل الالفاظ المذكورة خبرا  
 (قوله) والمحذوف هو المذكور رأى المحذوف فى المتن ههنا  
 المذكور فى الشرح فيما سبق وهو الذى نشرع فيه او المراد لفظ  
 المذكور فلا تنافى بين المحذوفية والمذكورية (قوله) ومعنى  
 التقسيم ان اريد بالتقسيم لفظه فاضافة معنى اليه من قبيل اضافة  
 المدلول الى الدال وان اريد به معنا فلا اضافة من قبيل اضافة  
 العام الى الخاص فعلى الاول ضمير هو راجع الى المعنى لعدم صحة الحمد  
 فى الرجوع الى التقسيم وهو ظاهر وعلى الثانى الظاهر ضمير هو راجع  
 الى التقسيم لكونه مقصودا والمعنى المضاف جئى لبيانته فان قيل  
 يلزم حينئذ ان يكون جملة هو ضم خبرا عن المعنى بلا عائد وهو غير جائز  
 فيقال ان العائد الى المضاف اليه عائد بحسب الحقيقة الى المضاف  
 فى هذه الصورة لكونه مبنيا للمضاف اليه او يقال ان المبتدأ ههنا  
 بحسب الحقيقة هو التقسيم المضاف اليه لكونه مقصودا فيتحقق  
 العائد بحسب الحقيقة وهو كاف او يقال ان هذا الخبر ليس بجملة  
 حقيقة حتى يلزم العائد لكونه من القول الشارح وهو من التصورات  
 (قوله) مباينا للقسم الآخر ناظر الى التقسيم الحقيقى (قوله)  
 غير مباينين ناظر الى التقسيم الاعتبارى (قوله) باعتبار تنافى  
 القيد يراى فيه ما فوق الواحد بقرينة وقوعه فى التعريف وقرينة ذكر  
 القيد فى اول التعريف ليناول القيد ين ناظر الى المباين  
 (قوله) او تخالفا فقط ناظر الى الغير المباين فنشر الشارح

و ضمير لكونه راجع الى الخبر  
 بطريق الاستخدام لان  
 المراد من الخبر المرجع هو  
 ضم ومن الضمير جزؤه  
 وهو ضم فقط ومعنى قوله  
 وهو آ القول الشارح مع  
 المعروف من التصورات  
 عند السيد الشريف

والفرق بين التوجيه الاول  
 والثانى بان العائد فى الاول  
 عائد حقيقة الى المبتدأ  
 الظاهرى وفى الثانى عائد  
 ظاهرا الى المبتدأ الحقيقى

على ترتيب لفه وفائدة قيد فقط ليصح المقابلة بينهما لان معنى فقط ان يتحقق في القيود تخالف مجرد عن التنافي فيصح المقابلة بخلاف ترك فقط لانه حينئذ يكون المعنى تخالف القيود سواء وجد التنافي معه اولا فيكون اعم من الاول فلا تصح المقابلة ظاهرة (قوله) والمتبادر اى من لفظ ٩ التقسيم ومما صدق عليه اذ اطلق عن قيد الاعتبارى (قوله) بحسب العرف اى عرف العام المتبادر عند الاطلاق (قوله) هو اعتبار التباين اى تباين الاقسام بحسب الصدق على الافراد (قوله) وما نحن فيه من هذا القبيل اى من جزئيات التقسيم الذى اعتبر فيه التباين وهو الحقيقى (قوله) حاصله اى التقسيم المذكور ههنا (قوله) مجملا تميز عن النسبة الاضافية الحاصل الى الضمير او حال من الحاصل بلا تأويل او مع التأويل والتقسيم بحسب الاجال والتفصيل ثلاثة فالأثنان منها تفصيليان والواحد اجمالى والاول من التفصيلى ما ذكر فيه المقسم والقيد بلفظين يدلان عليهما بالمطابقة كتقسيم الحيوان الى حيوان ناطق وحيوان صاهل والثانى ما ذكر فيه القيد بلفظ يدل عليه بالمطابقة وحذف المقسم وهو مراد كتقسيمه الى ناطق وصاهل ومن هذين التقسيمين يستفاد التعريف المعتبر للاقسام والثالث الاجمالى ما ذكر فيه المقسم والقيد بلفظ يدل عليهما تضمنا كتقسيمه الى انسان وفرس والمذكور فى الشرح من هذا القبيل فلذا قال مجملا والمذكور فى المتن من قبيل اول التفصيلى مع كونه حقيقيا كما قال الشارح فيما سبق (فان قيل ان يشكر مثلا يكون علما اذا سمي شخص معين وفعل فلا يتحقق التباين بين العلم والفعل فكيف يكون تقسيم المصنف من هذا القبيل فيقال ان التباين المعتبر فى التقسيم الحقيقى بين الاقسام بالنسبة الى اقسام تقسيم واحد لا الى اقسام تقسيمات متعددة فيه تباين الفعل الى مصدر واسم جنس ومشتق وتباين

٩ سواء كان لفظ التقسيم  
وامثاله مذكورا فى التقسيم  
كقولك الكلمة تنقسم الى  
ثلاثة اقسام اولا كقولك  
الكلمة اما فعل واسم  
او حرف م

العلم الى حرف واخواته ولا يعتبر تباين العلم الى الفعل حتى يرد ما ذكر  
 فالتباين بين الاقسام متحقق ههنا فثبت انه تقسيم حقيقي  
 (قوله) اولاً ظرف لغو لتقسيم (قوله) ما مدلوله مجرور محلاً  
 بدل او عطف بيان من اللفظ او منصوب مفعول اعني به اى باللفظ  
 او بالتقسيم المذكور (قوله) منه اى من اللفظ او مافى ما مدلوله  
 كلى او مشخص (قوله) على وجه ظرف مستقر مفعول مطلق  
 مجازى لتقسيم الثانى اوله ولأوليه والتقدير تقسيماً كما ثناء على وجه  
 (قوله) ينضبط صفة لوجه بتقدير عاذاً اى به (قوله)  
 فان تحقيقها اى الاقسام من مزالق الاقدام او مزالق الاقدام شبه  
 الاذهان الى الاقدام فى سببية الوصول الى المطلوب فاستعمل الاقدام  
 للاذهان استعارة مصرحة اصلية والمزالق ترشيح (قوله)  
 اى الموضوع بقرينة ان هذه الرسالة فى الوضع وبقرينة الكمال  
 والتبادر (فان قيل) هذا ينافى ما سأتى من ان المورد للقسمة  
 مفهوم لان مقتضى هذه الارادة كون اللام للعهد ومقتضى  
 ما سأتى كون اللام للجنس فيقال انا لانسلم المناهات لان ارادة الموضوع  
 من اللفظ ههنا لبست بمعونة اللام بل اللام داخلة بعد الارادة  
 بمعونة القرينة على المراد لجنسيتها فاللام للجنس اولان الارادة بعد  
 دخول اللام والمراد حصّة ومفهوم نوعى وهو اللفظ الموضوع وهى  
 لاتنافى ما سأتى لان المراد منه المراد من المقسم المفهوم سواء كان غين  
 مفهوم مدخوله او حصّة منه فلا تنافى وانما يلزم لو كان اللام للعهد  
 انخازجى الشخصى (فان قيل) اذا كان اللام للعهد فلم لم يحمل  
 للعهد الخارجى الصريحى لتقدم ذكر اللفظ صريحاً فى اول المقدمة  
 ويحمل على العلمى بالقرينتين المذكورتين فيقال نعم ذكر اللفظ صريحاً  
 لكن فى بحث آخر وجزء آخر من الرسالة فيبعد ان يكون ما ذكر فى جزء  
 قرينة لما ذكر فى جزء فلذا حل على العلمى دون الصريحى

والظاهر انه مجرور بدل  
 او عطف بيان من القسمين  
 او منصوب مفعول اعني  
 بهما فضمير منه راجع الى  
 التقسيم او الى اللفظ  
 فيكون المذكور فى الاصل  
 اظهار ما خفى وابقاء  
 ما ظهر منه



( قوله ) اى الموضوع له بقرينة الاضافة الى اللفظ المراد منه الموضوع وبقرينة التبا در وبقرينة ان الرسالة فى بيان الوضع المطلوب منه بيان الموضوع له ( قوله ) فان الحاصل فى العقل تعليل للمعنى التفسير المستفاد من كلمة اى ( قوله ) من حيث حصوله فيه متعلق بالحاصل احتراز عن الحصول فى الخارج فالحيثية للتقييد كسائرهما ويجوز ان يكون معنى الحيثية تحقق الحصول فى العقل سواء كان بانفهام الغير اولا فتكون للاطلاق ( قوله ) بهذه العبارة اى الحاصل فى العقل ( قوله ) مطلقا حال من انفهام معناه سواء كان بانفهام الغير اولا وحيثية الحصول والانفهام متلازمان فالحاصل والمفهوم متحدان بالذات ومختلفان بالاعتبار ( قوله ) بانفهام غيره اى داله وبين حيثية المفهومية والمدلولية عموم وخصوص مطلق لان حيثية المدلولية مقيدة بالانفهام من الدال فهى اخص من حيثية المفهومية وهى اعم منها فبين المفهوم والمدلول عموم وخصوص مطلق وكلتا حيثيتين اعم من وجه من حيثية كونه موضوعا له لان حيثية كونه موضوعا له مستلزمة لهما بالنسبة الى العالم بالوضع وغير مستلزمة لهما بالنسبة الى غيره فالحيثيتان مجتمعتان لهما فى المعنى الموضوع له بالنسبة الى العالم بالوضع ومفترقتان عنها فى المعنى المجازى وحيثية كونه موضوعا له مفترقة فى الموضوع له عنهما بالنسبة الى غير العالم بالوضع فثبت بينهما وبينها عموم وخصوص من وجه فبين المفهوم والمدلول وبين الموضوع له عموم وخصوص من وجه ولهذه المناسبة فسر المدلول بالموضوع له وحيثية المعنوية مستلزمة للانفهام دونها فى المعنى الغير المقصود من اللفظ ان اريد بالقصد فى حيثية المعنى القصد بالذات فبين المفهوم والمدلول وبين المعنى عموم وخصوص مطلق وان اريد القصد المطلق كما يدل عليه اطلاق المعنى

على المدلول الالتزامى لحيثية المعنوية مستلزمة لحيثية المدلولية  
والمفهومية وبالعكس فى المدلولية دون المفهومية لجواز تحققها  
بدون الدال فيبين المدلول والمعنى مساوات وبين المفهوم وبين  
المعنى عموم وخصوص مطلق وحيثية كونه موضوعا والمعنوية  
تجتمعا فى المعنى الموضوع له المقصود بالنسبة الى العالم بالوضع  
وحيثية المعنوية تحقق فى المعنى المجازى المقصود دونها وحيثية كونه  
موضوعا له تحقق فى المعنى الموضوع له دونها بالنسبة الى غير العالم  
بالوضع لان العاقل لا يقصد المعنى الموضوع له بالنسبة اليه لعدم  
الفائدة فيبين الموضوع له والمعنى عموم وخصوص من وجه  
(ان قيل) لم خص البيان باللفظ مع ان الموضوع له يتحقق  
بالنسبة الى الغير كالد والاربعة فيقال لان البحث فى اللفظ  
فلذا خص (قوله) لان مدلوله تعليل لمختصر المقدر بقرينة  
دلالة المقام لانه مقام البيان والسكوت فيه عن غير المذكور اعتراف  
للاختصار اليه او المستفاد من خوى الكلام بقرينة المقام فعلى  
الاول المتعلق شبه فعل وعلى الثانى معنى فعل (قوله) اما ان يمنع  
اى ذوان يمنع ضمير يمنع راجع الى المدلول فالاسناد مجازى لان  
الامتناع صفة للعقل (قوله) من فرض فائدته فى تعريف الجزئى  
اخراج الكليات التى ليست بصا دقة بل مفروضة الصدق  
كشريك البارى واللاشئ وفى تعريف الكلى ادخالها فيه لانها  
وان لم تكن صادقة بالفعل على المتعدد لكنها مفروضة الصدق  
(فان قيل) يلزم حينئذ ان يكون زيد داخل فى تعريف الكلى وخارجا  
عن تعريف الجزئى ففى زيادة الفرض فيهما فساد من جهة اخرى  
فيقال ان المراد من الفرض المذكور ههنا التجوز العقلى اى حكم العقل  
بالجواز مع قطع النظر عن الخارج والفرض بالمعنى المذكور لا يتحقق  
فى الجزئى الحقيقى لان العقل اذا تصور زيدا مثلا لا يجوز الصدق

ولا يحكم بجوازه على متعدد وان جاز فرض الصدق في زيد بمعنى  
 التقدير المجرد عن حكم العقل وهو ليس بمراد ههنا لعدم التبادر بل  
 المراد الاول للتبادر ويسمى الاول فرض محال بالاضافة والثاني  
 فرضا محالا بالتوصيف يعني في الاول المفروض محال والفرض ممكن  
 بالمعنى الاول وفي الثاني المفروض محال والفرض بالمعنى الاول محال  
 وبالمعنى الثاني ممكن لانه مجرد التصور بدون الحكم ولا حجر  
 في التصورات حتى تتعلق بنقيضها (قوله) اولا يمتنع كذلك اي  
 من الفرض المذكور فالكاف بمعنى من وذا اشارة الى الفرض المذكور  
 او امتناعا كما شأ مثل الامتناع المذكور (قوله) وهو الكلي اي  
 يصدق عليه الكلي المنطقي فالمصدوق كلي طبيعي والصادق  
 منطقي والمركب منهما كلي عقلي (قوله) فان قيل اي اذا عرف  
 معنى القسمين فان آه (قوله) ههنا اي اللفظ مدلوله آه (قوله)  
 لان الالف واللام آه بيان لمنشأ السؤال (قوله) فغنا آه  
 من تمة المنشأ تفصيل له (قوله) ولا شك بيان لمقدمة مطوية  
 مستفادة من التقسيم بالضرورة لانه يلزم من تقسيم اللفظ الى  
 القسمين بان يكون مورد القسمة اللفظ بالضرورة (قوله) وكل لفظ  
 كذلك اي موضوع المعنى والمطوية صغرى والمذكورة بقوله كل لفظ  
 آه كبرى من حيث هي كبرى وهو المذكور فيما سبق لتفصيل المنشأ  
 فلا استدراك وتقرير القياس المستفاد من قوله فان كان الى قلنا  
 بان هذا التقسيم فاسد لانه يستلزم تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره وكل  
 تقسيم هذا شأنه فهو فاسد فهذا التقسيم فاسد واثبت صغرى هذا  
 القياس بنتيجة القياس المذكور في الشرح مع كبرى المطوية بان هذا  
 التقسيم يستلزم تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره لانه مورد القسمة  
 فيه اما الاول واما الثاني وكل تقسيم شأنه كذا فهو يستلزم تقسيم الشيء  
 الى نفسه والى غيره فيج الصغرى واثبت صغرى هذا القياس

بالقياس المذكور في الشرح ظاهر وتقرر جواب قلنا بان الحد الاوسط  
 لا يتكرر في القياس المذكور في الشرح لان صفراء طبيعة لا يلاحظ  
 فيها الافراد في الموضوع والمحمول فالحد الاوسط فيها اللفظ  
 الموضوع بلا ملاحظة الافراد وفي الكبرى مع ملاحظة الافراد فلا تكرر  
 فلا انتاج حتى يلزم المحذور وخلاصة الاعتراض لزوم انقسام الشيء  
 الى نفسه والى غيره بحمل اللام على الاستغراق وخلاصة الجواب  
 دفع المحذور المذكور بحمل اللام على الجنس (فان قيل) اذا حمل اللام  
 عليه فان اريد الجنس المتحقق في احد القسمين يلزم المحذور  
 المذكور فيقال يراد الجنس المطلق من المقسم في كل تقسيم اعني  
 الماهية لا بشرط شيء ولا يراد الجنس المقيد اعني الماهية بشرط  
 شيء اي بشرط التحقيق في ضمن احد القسمين حتى يرد المحذور  
 (فان قيل) ان العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص فيلزم  
 المحذور على هذه الارادة فيقال فرق بين الارادة والتحقيق لانها  
 صفة المرید والتحقيق صفة العام فلا يلزم من تحققه في الخاص  
 الارادة فيه حتى يلزم المحذور وتقرر قياس ما قيل بسطابان هذا  
 التقسيم باطل لانه يستلزم انقسام الشيء الى نفسه والى غيره وكل  
 تقديم شانه كذا فهو باطل وكلتا المقدمات المذكورتان بقوله ويلزم  
 الى فيكون واثبات صفراء بانه يستلزم لزوم الانقسام للاقسام لكل  
 منهما وهي مذكورة وكبراه مطوية وهي كل تقسيم شانه هذا  
 يستلزم انقسام الشيء الى نفسه والى غيره واثبات صفراء بالمذكور  
 وهو قياس المساوات وقوله ولازم اللازم آه مقدمة اجنبية له وتقرر  
 القياس مر كما موصولا بان هذا التقسيم باطل لان الانقسام لازم  
 للمقسم والمقسم لازم للاقسام فالانقسام لازم للاقسام وكل تقسيم  
 الانقسام لازم للاقسام يستلزم تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره فهذا  
 التقسيم يستلزم انقسام الشيء الى نفسه والى غيره وكل تقسيم

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين  
وآل بيته الطيبين  
الطاهرين  
وآل بيته الطيبين  
الطاهرين

بين المبتدأ والخبر واخر هذا التوجيه مع عدم الالتزام لانه قال يقال  
لان بيان المدلول على التوجيه الاول حاصل بالذات وعلى الثاني  
غير حاصل لانه لا يراد بل المراد الدال على هذا التوجيه مع ان بيان  
المدلول الوضعي مطلوب لكونه مطلوباً من معرفة اللفظ ووضع  
(قوله) من اللفظ بيان لما في على ما يدل وهو افراد اسم الجنس  
كرجل وفرس وافراد المصدر كنصر و ضرب (قوله)  
وحينئذ يستقيم قوله وهو اسم الجنس اي حين اذ فسر الاول باللفظ  
يستقيم بلا تأويل قوله وهو اسم الجنس واخواته لان ضمير وهو راجع  
الى الاول الذي هو عبارة عن اللفظ واسم الجنس من قبيل اللفظ  
فيحقق الاتحاد بينهما فلا يحتاج الى التأويل واما اذا كان لفظ الاول  
عبارة عن المدلول فلا يستقيم بلا تأويل لعدم الاتحاد بينهما فيحتاج  
اليه اما في طرف المبتدأ وهو بتقدير دال او مثله فغنى هو داله  
او بالاستخدام في ضمير هو واما في طرف الخبر بتقدير مدلول او مثله  
(فان قيل) وان لم يلزم التأويل على تقدير كون الاول عبارة عن اللفظ  
في قوله وهو لكنه يلزم في قوله ذات مع ان التأويل فيه تأويل في اول  
الكلام بخلاف كون الاول عبارة عن المدلول لان التأويل فيه في آخر  
الكلام فلم يرجح كون الاول عبارة عن اللفظ بذكره وترك كونه عبارة  
عن المدلول فيقال ٦ لمطابقة المعطوف للمعطوف عليه وهو اللفظ  
مدلوله آه (قوله) انما اخرج المصدر جواب سؤال مقدر تقديره  
بان اسم الجنس عند النحاة عرف بما يساوق النكرة وعند اهل  
البيان عرف باسم كلي غير مشتق والمصدر داخل في اسم الجنس  
على كلا التعريفين والمصنف لم اخرج المصدر منه وخالف  
كلام المذهبين بان مخالفة المصنف لبناء التقسيم الى الفعل والمشتق  
على المخالفة والاخراج بارجاع ضمير بينهما الى ذات وحدث (قوله)  
فكانه آه متفرع على بناء التقسيم اليهما على الاخراج لانه يقتضي

٦ ولانه اذا كان الاول عبارة  
عن اللفظ يلزم التأويل  
في موضع واحد وهو  
مدلوله واذا كان عبارة عن  
المدلول يلزم التأويل  
في هو في موضع اربعة  
والتأويل في موضع واحد  
اول من التأويل في مواضع  
اربعة منهم

المقابلة بين الاقسام الثلاثة وجواب لسؤال مقدر تقرره بان الذات  
والحدث شامل للمركب اى الفعل والمستحق لان فيهما حدثا وذاثا  
ففسد التقسيم بالتداخل والتعريفان المستفادان منه لاسم الجنس  
والمصدر بعدم منع الاغيار بان قيد وحده معتبر في الذات والحدث  
بقريته المقابلة الى المركب اى اونسنة بينهما فحصل تبين القسمين  
الى الثالث ومنع الاغيار ( قوله ) والمراد بالذات جواب لسؤال  
مقدر تقرره بان للذات معان ثلاثة الاول ما يقوم بذاته فعلى هذا  
يلزم ان يكون التقسيم غير حاصر لاقسام المقسم لان هذا المعنى وان كان  
متحققا في البعض كرجل لكنه لم يتحقق في البعض الاخر كياض  
وسواد وان يكون التعريف المستفاد لاسم الجنس غير جامع للافراد  
هذا اذا كان اسم الجنس موضوعا للفرد المنتشر واما اذا كان موضوعا  
للماهية فيكون التعريف المستفاد مبايناله لانها لا تقوم بذاتها والثاني  
الماهية فعلى هذا يلزم دخول قسم المصدر في قسم اسم الجنس  
لانها متحققة فيهما على المذهب الثاني وهو كونه موضوعا للماهية  
ويلزم ان يكون التعريف لاسم الجنس غير مانع للاغيار وعلى  
المذهب الاول وهو كونه موضوعا للفرد المنتشر يلزم ان يكون التقسيم  
غير حاصر لاقسام المقسم وان يكون التعريف المستفاد لاسم الجنس  
مبايناله والثالث المستقل بالمفهومية فعلى هذا يلزم دخول سائر الاقسام  
فيه وكون التعريف المستفاد لاسم الجنس غير مانع للاغيار وتقرر جواب  
الشارح بقوله والمراد باختيار الثالث ان ظهور الفساد في الاول ودفع  
المحدور بالتقييد بقيد لا يكون حدثا ولا مركبا منه وغيره بقريته المقابلة  
للقسمين فيكون كلمة ما في ما لا يكون عبارة عن المستقل بالمفهومية  
او باختيار الثاني على مذهب المصنف رحمه الله وهو كون اسم الجنس  
موضوعا للماهية من حيث هي هي ودفع المحدور بالتقييد فيكون  
كلمة ما في ما لا يكون عبارة عن الماهية وهذا الجواب مرضى الشارح

على ما استفاد من قوله في شرح التنبيه السادس (قوله) ههنا  
 اشارة الى ان للذات معنى آخر غير مراد ههنا وهو المعنى الاول  
 (قوله) منسوب باللفظ احدهما الى آخر صفة المركبات وتقييده لان  
 الاستفادة بقرينة المقابلة في المركب المقيد لا المطلق (قوله)  
 وبالحديث عطف على الذات دفع سؤال وهو ان السواد والبياض  
 مثلا اسم الجنس مع انه يدخل في قسم المصدر وتعرف به الاستفادة بان  
 هذا السؤال انما يرد لو كان المراد بالحدث امر قائم بغيره وهو ممنوع  
 بل المراد به امر قائم بغيره يعبر عنه آه بقرينة شهرة الحدث وتبادره  
 في المعنى المصدرى المذكور فيخرج ما ذكر لعدم التعبر عنه بالمذكور  
 وذكر الجيد بمعنى الغنى والنوال بكسر الميم وسكون النون معناه  
 بالتركيب يطفون كن يرى صار دقارى انما جد رتبى لظهور عدم  
 ورود السؤال بهما (قوله) ومعناه اى معنى القيام بالغير في تعريف  
 الحدث (قوله) اختصاص آه عند الحكماء معناه تعلق احدهما  
 الى آخر بحيث يكون ناعنا للآخر والآخر مضمونا (قوله)  
 التبعية في التحيز عند المتكلمين يرد بان المجردات كالفوس الانسانية  
 والعقول العشرة لم يكن لها تحيز حتى يكون اوصافها تابعة لها  
 في التحيز فيكون التعريف الثانى غير جامع لافرادها فيكون تعريف  
 الحدث غير جامع لبعض افرادها وهو المصادر الصادرة عن المجردات  
 فيرجع المحذور الى التقسيم بعدم الحاصرة والى تعريف المصدر  
 بعدم الجامعة فاشار الشارح الى جوابه بقوله اى الاتحاد في اشارة  
 آه بطريق ذكر الملزوم واردة اللازم لان التبعية المذكورة مستلزمة  
 للاتحاد المذكور وهو ظاهر وحاصل الجواب بان المراد بالاتحاد  
 في الاشارة حسية كانت او عقلية والاتحاد في الاشارة العقلية  
 وان لم يتحقق في اوصاف المجردات لكن الاتحاد في الاشارة العقلية  
 متحقق لان العلم يعلم العقل الاول مثلا يستلزم العلم بالعقل الاول

أو تعريف فيكون آه مبنى  
 على ان يكون القيام بالغير  
 بالتعريف الثانى الغير  
 الجامع لافراده معتبرا في  
 تعريف الحدث والا فلا  
 يصح التعريف فيختص  
 لا اعتراض تعريف القيام  
 فقط سلم



وهذا الجواب لا يدفع  
الاعتراض بالمصادر  
الصادرة عن الواجب  
تعالى كالامانة والاحياء  
فلذا صدر بالامكان

لان العلم بالمضاف لا يتحقق بدون المضاف اليه فيتحقق الاتحاد  
في الاشارة العلمية ويمكن ان يجاب بان هذا التعريف للتكلمين  
المتكررين للمجردات فلا يتحقق مادة النقص فلا يراد السؤال مع  
حل التعريف على الظاهر لان تحقق مادة النقص لازم في النقص  
(قوله) ولما كان الى قوله فغير عنه بيان لنكته المجاز في لفظ  
نسبة يعني لو عبر بالحقيقة ولو قيل او مركب منهما لا يستفاد منه  
التقييد وهو اعتبار النسبة بين جزئي التركيب بخلاف المجاز فانه  
يستفاد منه التقييد وهو مقصود فلا غاشه ارتكب التعبير بالمجاز  
(قوله) لانها السبب على التعبير ويسان لعلاقة المجاز يعني  
ان النسبة سبب للمركب من حيث انه موضوع له وهو مسبب لها  
(فان قيل) تفريع التعبير على الانحصار بالفاء يفيد علية  
الانحصار للتعبير فاذا كان لانها علة له يلزم توارد العلتين على معلول  
واحد وهو فاسد فيقال ان المعلول ههنا اثنان كالعلة لان معلول  
الانحصار رجحان التعبير لكونه نكته المجاز ومعلول لانها صحة التعبير  
لكونه بيان للعلاقة وهي مصححة فلا يلزم التوارد الباطل (قوله)  
في وضع اللفظ بازاء ذلك المركب يرد عليه ان الوضع بازائه يتحقق  
في المشتق لانه موضوع لذات مأخوذة مع بعض صفاتها ولم يتحقق  
في الفعل لانه لم يوضع للذات وهي الفاعل بل للحدث والنسبة والزمان  
فلا يصح قوله هذا على اطلاقه فيجاب بان المركب في هذا القول  
اعم من المركب من الغير كافي للصفات ومن المركب مع الغير كافي للفعل  
ومعنى المركب فيها مجموع الذات بالحدث ومعنى الغير كل واحد  
من الذات والحدث ومعنى المركب في الفعل الحدث ومعنى الغير فيه  
الفاعل فعنى المركب من الغير المركب بالفعل ومعنى المركب مع الغير  
المركب بالقوة القريبة فيتحقق الوضع بازاء المركب مطلقا في الفعل  
والصفات فيصح هذا القول من الشارح وكذا المركب المراد

من قول المصنف او نسبة بينهما بقريته ذكر الفعل مع المشتق فيما  
بعده ( فان قيل ) لا يتحقق معنى التركيب في اسم الفاعل مثلا  
على ما ذكره الشارح فيما سبق بقوله ولا امر كبا منه ومن غيره منسوبا  
لفظ احدهما الى الآخر لان جزئي المركب يستفاد ان من لفظ  
اسم الفاعل مثلا فلا يتحقق لفظان ههنا حتى يتحقق نسبة احدهما  
الى الآخر فيتحقق التركيب فيقال ان اللفظان وان لم يتحققا بالنظر  
الى مجرد الذات لكنهما متحققان من حيث انه يعبر عنه بالفاعل  
ومن حيث تحققه في ضمن الفاعل فيتحقق التركيب في المشتق  
( قوله ) اي النسبة تفسير لاسم الاشارة لدفع اشباه حصل  
من عدم مطابقة اسم الاشارة مع المشار اليه في التذكير والتأنيث  
( قوله ) والتذكير باعتبار المذكر كور دفع سؤال مقدر تقريره  
بان هذا التفسير فاسد لانه مستلزم لعدم المطابقة بين اسم  
الاشارة والمشار اليه باننا لا نسلم استلزام عدم المطابقة كيف والمشار اليه  
مذكر باعتبار المذكر كور كاسم الاشارة ( فان قيل ) تأويل النسبة  
المذكور يستلزم حمله عليها فلا مطابقة في التأويل فلا يصح  
التأويل بالمذكور بل بالمذكورة فيقال ان موصوفه فيقدر بشيء مثلا  
فيكون معنى المذكور الشيء الذي ذكر فلا يلزم المطابقة بينهما لعدم  
شرطها لجود المحمول اللازم للتأويل فلا يرد السؤال بعد مها  
( قوله ) او المركب المشتمل عليها الظاهر عطف على المذكور  
واشارة الى تأويل ثان في تذكير النسبة يرد عليه ان التأويل بالمركب  
يستلزم اطلاق المركب عليها مع انها ليست بمركبة بقريته المشتمل  
عليها فيجاب بان المراد من هذا التأويل تأويل بالجزء من المركب  
لكنه باعتبار المركب فلنقل قال او المركب بدل او الجزء منه  
وقدم الاول على الثاني لاشتهار الاول وجرائه في كثير من المواد  
بخلاف الثاني ويجوز عطف او المركب على مد خول اي وهو

النسبة فيكون بياناً للمشار اليه وإشارة الى ان تذكر ذلك باعتبار  
معنى نسبة بينهما وهذا وان كان ابعد من ظاهر عبارة الشرح لكنه  
اقرب من المتن لصحة الإشارة بلا تأويل باعتبار المعنى ولكون تذكر  
ذلك قرينة للمجاز على ذلك التقدير وان احتج الى استخدام في ضمير  
ان تعتبر بان يراد بالمرجع المعنى المجازي لنسبة ٩ وهو المركب ويضمير  
تعتبر المعنى الحقيقي لنسبة بخلاف التأويلين المذكورين فان ذلك حينئذ  
إشارة الى نسبة مذكورة في ضمن المعنى المجازي بقرينة ضمير عليها  
وضمير تعتبر راجع الى المشار اليه وهو المعنى الحقيقي لنسبة فلا استخدام  
فوجه تقديم الاول وهو الإشارة الى نسبة على الثاني وهو الإشارة  
الى المركب على تقدير العطف على مدخول اى الاحتياج  
الى الاستخدام في الثاني دون الاول ( قال المصنف ) اما ان تعتبر  
حيزاً لذلك بتأويل مثل ملابس بان تعتبر ( قال المصنف ) من طرف  
الذات أه الذات والحدث اعيدا معرفة فهما عينان للاولين  
ومعنى الاولين معلومات من الشرح فهما معلومان ( فان قيل )  
لم لم يعكس الاعتبار فيقال ان الذات داخل في مفهوم المشتق  
بخلاف الفعل فانه لا يدخل في مفهومه بل الداخل الحدث فلذا  
اعتبر النسبة من طرف الذات في المشتق ومن طرف الحدث في الفعل  
( فان قيل ) كما يدخل الذات في مفهوم المشتق يدخل الحدث  
في باعتبارها من طرف الذات دون الحدث تحكم فيقال الاعتبار  
المذكور لتحصيل الفرق بين المشتق والفعل باعتبار النسبة  
مع شرافة الذات ( قوله ) فان قيل المراد أه متفرع على تفصيل  
الاقسام يعني اذا عرفت تفصيل معاني الاقسام ( فان قيل )  
أه ومنشأ هذا السؤال جعل قيد وجوده في قوله او غير حدث وحده  
قيد حدث وغير داخل على المقيد ونفي التقييد والافتراء

٩ فان قيل اذا كان المرجع  
لضمير وتعتبر هو المركب على  
تقدير الاستخدام فلا يصح  
تأنيث تعتبر ( فيقال ان  
التأنيث باعتبار المعنى المراد  
وهو النسبة فان قيل اعتبار  
التذكير جائز باعتبار المعنى  
الغير المراد فمرجح التأنيث  
باعتبار المعنى المراد  
( فيقال ليكون التأنيث  
قرينة للاستخدام المجازي  
بخلاف التذكير فانه لا يدل  
عليه لمطابقته للمرجع  
( فان قيل على تقدير  
التأنيث لا يوجد المطابقة  
بين المتبدأ وهو ذلك  
المذكور والخبر وهو تعتبر  
المؤنث فلا يصح التأنيث  
( فيقال ان الخبر ليس  
باعتبار عدم صحة الحمل بل  
الخبر هو المقدر كذو فيصح  
التأنيث ✽

بناء على توجه النفي الى  
 القيد فقط على ماهو  
 الظاهر من النفي الداخل  
 على المقيد لا على توجه  
 النفي على القيد والمقيد معا  
 والا فيكون المعنى او ذات  
 او حدث مركب لشمول  
 انتهاء الحدث المقيد حينئذ  
 وهو الحدث المنفرد لهما  
 فعبارة الشرح وان كانت  
 تحتمل الاحتمالين لكن  
 التحسية بنيت على الاول  
 لما ذكر

فيكون المعنى او حدث غير منفرد اى مركب ومورده بالذات  
 جواب التقييد بقريته المقابلة وبالمواسطة التقييد بدخول  
 القسم الثالث في الاول والتعريف المستفاد منه لاسم الجنس  
 بدخول الاغبار فيه وجواب قلنا جعل قيد وحده متعلقا بالغير  
 وتقييد النفي فيكون المعنى غير حدث وذلك الغير منفرد اى غير مركب  
 فلا يتناول القسم الاول الى الثالث فيندفع السؤال الوارد بالذات  
 وبالمواسطة (قوله) والا تقسام الى الازبعة استقرارى جواب  
 سؤال مقدر تقريره بان ملا يمكن القسمين الاولين لم ينحصر في المركب  
 المذكور عند العقل التجويزه قسما آخر كالمركب من حدثين  
 او ذاتين او المركب من ذات وحدث بلانسيه بينهما فيكون التقسيم  
 غير حاصرا لقسام المقسم بان التقسيم ههنا استقرارى والمقسم له  
 لا لقسام التحققة والاقسام الثلاثة المجوزة عند العقل غير محققة  
 فلا يدخل في المقسم حتى يلزم ان يكون التقسيم غير حاصرا لقسامه  
 يعنى ان الاقسام الثلاثة كما لم تدخل في الاقسام لاندخل في المقسم  
 (قوله) وان كان مترددا بين النفي والاثبات اه يعنى ان كان مترددا  
 فيكون التقسيم استقراريا ولا يكون التزديد مثلا في الاستقرائية وان لم  
 يعتبر التزديد فيكون استقراريا بطريق الاولوية (قوله) راجعا  
 الى تقسيمات ثلثة وثان الرجوع بان اللفظ المذكور مدلوله اما ذات او لا  
 والثاني مدلوله اما حدث او لا والثاني اما ان يعتبر النسبة من طرف الذات  
 او لا وهو القسم المرسل الاخير لانه يحتمل ان لا توجد النسبة وان تعتبر  
 من طرف الذات الى الذات او من طرف الحدث الى الحدث وهذه  
 الاقسام لا تتحقق او من طرف الحدث الى الذات وهو الفعل المتحقق  
 (قوله) فلا يضره متفرع على ككون التقسيم استقراريا  
 (قوله) واحتمال اتقسام بعض الاقسام الى اقسام مفرجة  
 تحته اى تحت بعض الاقسام دفع توهم وهو ان ههنا اقسام اخرى  
 كالامر والنهي والصفة المشبهة وهى داخله في المقسم ولم تذكر

في الاقسام فلا يصح هذا التقسيم بان ما ذكر داخل في الاقسام  
ايضا فلذا لم يذكر فيصح الانحصار (قوله) فان كلا منهما بيان  
لطابقه المثال وهو الفعل والمشتق للممثل وهو بعض الاقسام  
المنقسم الى الاقسام (قال المصنف) والثاني فالوضع اما شخص  
الواو فيه عاطفة لهذه الجملة على جملة والاولد اما ذات (فان قيل)  
قوله فالوضع مبتدأ ثان خبره اما شخص فالجملة خبر للمبتدأ الاول  
وهو الثاني مع انها لا عائد فيها فكيف يصح ان تكون خبره فيقال  
العائد اللام في الوضع لكونها عهدا خارجيا اشارة الى وضع معهود  
في الثاني اولكونها عوضا عن الضمير المضاف اليه فيكون التقدير  
فوضعه ويمكن ان يكون العائد وضع الظاهر وهو لفظ الوضع  
موضع الضمير وهو هو الراجع الى الوضع المذكور في ضمن الثاني  
(قوله) اي اللفظ الموضوع لمعنى شخص اي سواء كان منفردا  
او غير منفرد تفسير بقريته المقابلة للاول المفسر باللفظ بقريته المقسم  
الاول وهو اللفظ مدلوله آه (قوله) بان يكون الموضوع له  
شخصا آه بيان لجل شخص على التوضع بان الشخص آله الوضع  
وسببه فيكون اسناده الى الوضع مجازا عقليا من قبيل اسناد صفة  
سبب الشيء الى الشيء (فان قيل) لا حاجة ههنا الى التجوز لان  
الوضع من مقولة الفعل وامر خارجي شخص فيكون الاسناد  
من قبيل اسناد وصف الشيء الى الشيء فيكون حقيقة فيقال  
نعم ان الامر كما قيل بالنظر الى ذات هذا القسم لكن النظر الى مقابله  
وهو كلى يقتضي ان يكون الاسناد مجازا للمناسبة بين المتقابلين لان  
حل كلى على الوضع مجازي لعدم الكلية في الوضع كما اشار اليه بقوله  
اي عام بان يكون آه (قوله) اي بما يعينه تفسير بخصوصه  
وتعميم له ليتناول الملاحظة بكلى محصر في فرد لان معنى  
ما يمينه عام للمعين الكلى والشخص (قوله) اي اللفظ الموضوع

ان قيل هذا التعميم مناف  
لما سبق من ان نسبة  
شخص الى الوضع  
مجازية فيكون حاصل  
المعنى آله الوضع شخص  
وهذا التعميم شامل لكلى  
محصر في فرد فلا يكون  
شخصا بالنظر الى ذاته  
لكنه شخص بالنظر  
الى الخارج فتغاير جهة  
الكلية والجزئية فلا تنافي  
✽

تفسير للاول بقرينة المقسم ودفع توهم كون الاول عبارة  
 عن الوضع كما هو الظاهر (قوله) اى الشخصى تفسير  
 بقرينة التبادر (قوله) ٣ واما العلم الجنسى آه دفع سؤال مقدر وارد  
 على التفسير وهو ان هذا التفسير فاسد لانه مستلزم لاجمية التعريف  
 عن المعرفة لدخول علم الجنس فى التعريف مع عدم دخوله فى المعرفة  
 على هذا التفسير بان العلم الجنس خارج عن التعريف كما يخرج  
 عن المعرفة لان المقسم وهو جنس التعريف اللفظ الموضوع  
 لشخص وهو ليس موضوعا لشخص بل الكلى فهذا حاصل كلام  
 الشارح وان كان هذا حقا فى نفس الامر لكنه باطل بالنظر الى كلام  
 المصنوع فى التنبيه السادس من انه يعلم منه الفرق بين اسم الجنس  
 وعلم الجنس لانه يقتضى خروج علم الجنس عن اسم الجنس ودخوله  
 فى تعريف العلم بان يعمم الشخص عن الخارجى والذهنى وان يكون  
 معنى ماسبق وهو اما كلى او مشخص اما غير معين او معين من حيث  
 انه معين فيكون وضع اعلام الاجناس من قبيل وضع الخاص  
 للموضوع له الخاص عند المصنوع بخلاف الشرح لان وضعها عنده  
 من قبيل وضع العام للموضوع له العام (قوله) بمعنى انه  
 لا يحصل فى الذهن ناظر الى قوله يتعين آه ولا فى الخارج ناظر  
 الى قوله معنى فى غيره فيكون النشر على غير ترتيب اللف وفأذنه دفع  
 للاستدراك بحمل قوله معنى فى غيره بالنظر الى الخارج وقوله يتعين  
 بالنظر الى الذهن (قوله) بل يتحقق دفع السؤال الوارد على  
 قوله معنى فى غيره وهو ان يكون المعنى فى الغير يقتضى ان يكون مدلول  
 الغير وان اضافة مدلوله يقتضى ان لا يكون مدلول الغير بل مدلول  
 المضاف اليه للمدلول فيلزم من عبارة المصنوع جمع المتألفين بان فى  
 فى غيره بمعنى الاعتبار والسبب بقرينة العرف وظهور الفساد  
 فلا اقتضاء فلا تنافى وتقرير المجازى فى بالتركى هكذا سببية

ثم ويمكن ان يقرر السؤال  
 باخصية التعريف لعدم  
 تناوله لعلم الجنس لعدم  
 كونه موضوعا لشخص  
 مع ان المعرفة يتناوله  
 فتفسير الشارح للعلم بقوله  
 اى الشخصى اشارة الى  
 جواب السؤال المذكور  
 بتخصيص المعرفة وقوله  
 واما العلم الجنس آه يجوز  
 ان يكون اشارة الى السؤال  
 المذكور او الى قرينة  
 التفسير المذكور

مطلقه ملايستده ظرفية مطلقه به تشبيه اولندي جنسند ن  
اولسي ادعا اولندي بحسب الارادة ظرفية مطلقه سببية مطلقه ده  
استعمال اولندي استعاره مصرحة اصلية اولدي بواسطه به  
تبعا ظرفيت مطلقه نك جزئيا تنه موضوع اولان في لفظي سببية  
مطلقه نك جزئيا تنده اولان غير نك معنا به سببية جزئية سنده  
استعمال اولندي استعاره مصرحة تبعه اولدي وفائدة  
المجاز افادة الكمال في السببية ( قوله ) ويعقل بتعقله دفع  
السؤال الوارد على قوله يتعين آه وهو ان السواد في سواد زيد يتعين  
بالاضافة الى زيد ويحصل به فيدخل في تعريف الحرف فيختل هو  
والتقسيم بان المتبادر من تعيين التعيين الاصلى العقلى والتعيين  
الحاصل باضافة سواد الى زيد فيه لبس باصلى لانه يحصل بدونها  
بل للتعين الحاصل بها التعيين الزائدى ففي قوله بمعنى انه الى بتعقله  
فوائد ثلثة ويمكن ان يدفع السؤال الوارد على قوله في غرضه بقوله  
يتعين بالانضمام آه فيكون فائدة التفسير بقوله بمعنى آه دفع السؤال الوارد  
على قول المصنف يتعين فقط ويكون في قول المصنف رح تأكيذ وتفسير  
بجلا ف ما ذكر اولالا لانه تأسيس ( قوله ) كذلك اشارة الى معنى  
في غيره فيكون المعنى اولالا يكون مدلوله مثل معنى في غيره واذا اتنى  
المثلية بمحتمل ان يكون عينه فيختل التعريف المستفاد بالحرف  
فيجب حل كافي كذلك على القرآن فلذا فسر كذلك بان  
يكون آه ( قوله ) واذا عرفت الى قول المصنف رحمه الله فالقرينة اشارة  
الى ان البقاء تفرعية على قوله اولالا بالانضمام مقدمة معلومة من التنبيه  
بالداهة ( قوله ) يعنى المخاطبة تفسير الخطاب دفع سؤال  
وهو ان تعريف الضمير غير جامع لافراده وان التقسيم الى الاقسام  
الاربعة غير حاصر لاقسامه لخروج ضمير الغائب والمتكلم بقوله  
في الخطاب عن التعريف والتقسيم مع دخولهما في المعرفة والمقسم



بان الخطاب ههنا ليس بمعنى المقابل للتكلم والغيبة حتى يلزم ما ذكر  
 بل بمعنى المخاطبة يعني توجيه الكلام الى الحاضر وهذا المعنى متحقق  
 في الضمائر كلها ( فان قيل ) هذا المعنى لا يتحقق في بعض الصور  
 كما اذا كان الخطاب بطريق الكتابة فيقال الحاضر المذكور في التعريف  
 اعم من ان يكون محققا او مقدرا والغائب الواصل اليه الكتاب  
 كالحاضر في الاستفادة من الكلام فالاولى تبديل الحاضر الى الغير  
 وهو المطابق لما ذكر في كتب الاصول من توجيه الكلام نحو الغير  
 الالفهام ( قوله ) فان ما يفيد تطبيق المثال للممثل مطلق للتبديل  
 المستفاد من الكاف في كانا ( قوله منها ) اي انا وانت وهو قوله من القرينة  
 يتيان لما في ما يفيد ( قوله ) انما هو الخطاب خبر لان يعترض عليه  
 بان يكون الخطاب قرينة انما هو في المتكلم والمخاطب دون الغائب لانه  
 لا معنى لكون توجيه الكلام وايراده الى الغير قرينة لضمير الغائب بل  
 قرينته سبق المرجع وبان ظرفية الخطاب للقرينة ظرفية الشيء لنفسه  
 بالنسبة الى ضمير المتكلم والمخاطب فيجيب بان قرينة ضمير  
 المخاطب كون الكلام خطابا معه وقرينة ضمير المتكلم كونه صادرا منه  
 وقرينة ضمير الغائب كون ما يرجع الضمير اليه مذكورا فيه سابقا وبان  
 المضاف مقدر في كلام السارح والتقدير انما هو صفة الخطاب  
 وضافه توجيه الى الكلام من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف فيكون  
 معنى التعريف الكلام الموجه مع التبديل المذكور والتأويل المذكور  
 والقراش الثلاثة صفة للخطاب بمعنى الكلام الموجه فيكون الظرفية  
 من قبيل ظرفية الموصوف للصفة فاندفع الاعتراضان ( فان قيل )  
 وفي بعض الضمائر القافية يكون المرجع مذكورا في الاذهان  
 ولا يحتاج الى سبق المرجع وكون المرجع مذكورا فيها ليس  
 صفة الكلام فلا ينافي قول المصنف الى هذا الضمير فيحمل التعريف  
 والتقسيم به فيقال ان كون المرجع مذكورا في الكلام سابقا اعم



من ان يكون حقيقة او حكما ويكون المرجع مر كوزا فيها وان لم يكن  
صفة له بالنسبة الى ذاته لكنه صفة له من حيث **كون** ذلك الكون  
كون المرجع مذ كوزا فيه حكما فيندفع الاعتراضان ( فاقبل )  
قرينة لام العهد الخارجى صفة للكلام لانها فى الغالب كون مدخول  
اللام مذ كوزا فيه فيدخل المعرف بلام العهد الخارجى فى تعريف  
المضمرة لانه موضوع بالوضع النوعى مع اللام لكل حصه من حصه  
مفهوم ما دخل عليه اللام فيكون تعريف المضمرة مانع لاغيره  
فيقال ان المقسم ههنا اللفظ الموضوع لشخص بوضع شخصى  
لانوعى فيكون خارجا من جنس تعريف المضمرة ويمكن ان يقال ان المراد  
بالمقسم اللفظ المفرد والمعرف المذكور مركب اذا وضع بوضع التركيبى  
لا بوضع المنزل منزلة الافرادى لانه حينئذ يكون مفردا وقرينه هذين  
التخصيصين كون غرض المصنف من تأليف هذه الرسالة تحقيق  
معاني الاقسام الاربعة المذكورة ههنا وهى مفردة وموضوعة بالوضع  
الشخصى ( فان قيل ) يد على تعريف المضمرة الضمائر المستترة  
لانها ليست بلفظ فضلا عن ان تكون موضوعة لكل واحد  
من الشخصات فيقال ان فيها مذهب المذهب الاول لابن  
الحاجب رحمه الله وهو انها من قبيل المحذوف فتكون الفاظا  
حقيقية موضوعة فلا اشكال والمذهب الثانى للبعض وهو لا ضمير  
مستتر اصلا فاذا لم يوجد للفعل فاعل فيما بعده ففاعله فيما قبله  
مثلا زيد ضرب زيد فاعل ضرب فعلى هذا المذهب لا يتحقق  
قاعدة النقص فلا اشكال والمذهب الثالث للبركوى رحمه الله وهو  
كونها امورا اعتبارية اعتبرها المتحويون لمحافظة قاعدتهم  
من انه لا بد لكل فعل من مرفوع فلا تكون لفظا حقيقة فان كان  
المراد من الثانى المقسم ههنا اللفظ الموضوع حقيقة فمخرج  
من جنس تعريف المضمرة والمضمرة المعرف فاطلا فى المضمرة عليها

مجاز فلا اشكال وان كان المراد اعم من اللفظ الموضوع الحكمي  
والحقيقي فتدخل في التعريف والمعرف فلا اشكال والمذهب الرابع  
للقوم على ما فهمه السيلكوتى رحمه الله وهو كونها عبارة عما تقدم  
وكالجزء من العامل وهو مادون الف التثنية سواء كان حركة  
او حرفا او هيئة الكلمة ولم يعبروا عنها بخصوصها والفرق بينهما  
وبين المحذوف بان المحذوف معين بخلافها فعلى هذا الضمائر  
الواجبة الاستتار تكون ملفوظة حكمية ولفظا موضوعا حقيقة  
فتدخل في التعريف والمعرف فلا اشكال والمذهب الخامس للعصام  
رحمه الله وهو كونها عبارة عن المرجع فتكون جواهرها واعراضها  
فعلى هذا تكون لفظا حقيقة وملفوظة حكما وموضوعة حكما  
فان كان المراد بالشأنى المقسم اعم من اللفظ الموضوع حقيقة  
وحكما فتدخل في التعريف والمعرف فلا اشكال وان كان المراد  
اللفظ الموضوع حقيقة فلا تدخل في التعريف لانها حينئذ عبارة  
عن المدلولات فلا دوال فلا وضع حقيقة لانه لكونه امرا نسبيا  
يقضى الشئيين احدهما الدال والاخر المدلول فيخرج  
من المعرف المضمر فاطلاقه عليها مجاز فلا اشكال والمذهب  
السادس للعصام ايضا في شرح الوضعية وهو كونها  
عبارة عن التكلم في المتكلم والتخاطب في المخاطب وسبق الذكر  
في الغائب فعلى هذا يتحقق الوضع حقيقة لتحقق الشئيين واللفظ  
ايضا على التعريف المشهور للفظ فتدخل في التعريف والمعرف  
فلا اشكال وان عرف اللفظ ههنا بالتعريف الغير المشهور وهو  
صوت من شأنه ان يخرج من الفم معتمدا على المخرج فان عم المراد  
من الشأنى المقسم ههنا من اللفظ الحكمي والحقيقي فتدخل  
في التعريف والمعرف فلا اشكال والا فيخرج منهما فلا اشكال  
ايضا وعلى هذا المذهب للعصام يكون قرائن الضمائر ضمائر

والقارئ عنده كون المخاطب ظرف الخطاب في ضمير المخاطب  
المستتر وكون هذا المتكلم صاحب هذا التكلم في ضمير المتكلم وكون  
هذا الشخص ماسبق ذكره في ضمير الغائب ( قوله ) بان  
يشار آه تفسير حسية ودفع اشتباه وهو ان الحسية بحس السمع  
متحققة في قرينة الخطاب فلا يصح المقابلة بينهما بان معنى حسية  
أشارة منسوبة الى حس البصر لان الحس قد يستعمل في حس  
البصر كما يستعمل في مطلق الحس ومرجح الاول ههنا المقابلة  
الى قرينة الخطاب المنسوبة بحس السمع والباء في ذلك متعلق  
بالمراد والباء في بعضو متعلق بإشار ( فان قيل ) ان قرينة  
اسم الاشارة قد تكون وصفاله فلا تنحصر الى الاشارة فلا يكون  
التعريف المستفاد جامعاً لافراده فيقال ان الوصف اذا كان  
قرينة لاسم الاشارة المستعمل في الامر العقلي كما هو الاكثر فلا يرد  
السؤال لانه خارج عن المعرف كما خرج عن التعريف لانه لاسم  
الاشارة المستعمل في المعنى الموضوع له واذا وقع وصفاله لم يكن قرينة  
بل مؤيدة لها لان اسم الاشارة اذا استعمل في المعنى الموضوع له فلا بد  
من اشارة حسية لانه موضوع لكل مشار اليه باشارة حسية فاذا استعمل  
في شئ بدونها لم يكن حقيقة فلا اشكال ( قوله ) فان المعين  
يكسر الياء بيان لصحة المثال ( قوله ) من المعنى المعين بيان لما في  
لما يراد ( قوله ) انما هو هذه اى الاشارة الحسية خبر ان  
( قوله ) الذى هو صفة المراد ( قوله ) باعتبار تعيينه  
اى المراد الباء فيه متعلقة بإشار ومدار بيان لكون القرينة عقلية  
( قوله ) معهود صفة لمضمون ( قوله ) انتسابه اى المضمون نائب  
فاعل لمعهود ( فان قيل ) انتساب مضمون الجملة لكونه مدلول الكلام  
يكون قرينة الخطاب فلا يصح المقابلة بينهما وينتقض التعريف المستفاد  
للمضمون فيقال ان المراد بقرينة الخطاب ما عدا الانتساب بقرينة المقابلة

أو ان الانتساب ليس قرينة بحسب ذاته بل من حيث انه معلوم فيكون  
 القرينة بحسب الحقيقة العلمية وهي خارجة عن الكلام فلم تكن  
 قرينة الخطاب فلا اشكال ( فان قيل ) العلمية يتحقق  
 في قرينة الخطاب لانها اذا لم تكن معلومة لم تكن قرينة فيعود  
 المحذور فيقال ان العلمية فيما عدا العقلية ضرورية ومعلومة  
 الانتساب نظرية فلما اعتبر العلمية فيها دون ماعداها فتيقن  
 الفرق فلا عود ( قوله ) المعلوم صفة لمضمون ( قوله )  
 المجهود صفة لانتساب ومعهودية المضمون لا تستلزم معهودية  
 الانتساب كما في الذي ضرب ابوه فان معلومة ضارية الاب  
 لا تستلزم معلومة انتساب ضارية الاب الى الذي بخلاف العكس  
 فلذا جعل الاول صفة للثاني والثاني للاول لئلا يلزم الاستدراك  
 ( قوله ) ولما ثل ظرف مستقر خبر لمبتدأ مؤخر وهو ان يقول  
 واعترض على التعريفات الثلاثة بان ضمير الغائب قد يرجع  
 الى مفهوم كلي كقولك مفهوم الانسان هو نوع وبان اسم  
 الإشارة قد يشار به الى الجنس كقولك مفهوم الحيوان هذا جنس  
 وبان اسم الموصول قد يراد به الكلي كقولك مفهوم الحيوان الذبي  
 هو جنس فينتقض التعريفات المستفادة لهذه الثلاثة لان جنسها  
 اللفظ الموضوع لشخص بامر عام ولم يوجد الشخصية في المعنى  
 في الصور المذكورة فلم يكن التعريفات جامعة لافرادها وحاصل  
 قوله وقد اجيب ان اسم الإشارة اذا استعمل في الامر الكلي  
 يكون مجازا والتعريف لاسم الإشارة الحقيقي فيخرج المجازي المذكور  
 عن المعرف كما يخرج عن التعريف فلا اشكال وكذا الموصول  
 والضمير للغائب ويجوز توجيه آخر فيهما بانهما موضوعان  
 للجزئيات اضافة كانت او حقيقة فيكون معنى اللفظ الموضوع  
 لشخص اللفظ الموضوع لمعين سواء كليا او جزئيا حقيقيا فدخل

ما دق النقض في تعريفهما كما تدخلان في المعرفين فلا اشكال  
 والشارح اشار الى احد الجوابين في الموصول والاخر في ضمير  
 التعائب ولبس مراده قصرا احد الجوابين الى الموصول والاخر  
 الى الضمير حتى يرد عليه سؤال الحكم ( فان قيل ) هل يصح  
 في اسم الاشارة الجواب الثاني فيقال لا يصح لان قرينته اشارة حسية  
 وهي لا تتحقق في الامر العقلي ( قوله ) واعتراض آه جواب  
 الاعتراض باسماء حروف المباني بلتها موضوعات لمفاهيم كلية  
 مثلاً الف يلاحظ حين الوضع بما يطلق عليه لفظ الالف فيوضع له  
 فتخرج من مقسم اقسام الاربعة كما تخرج منها وكذا جواب  
 الاعتراض بالتشخيص والتعين وجواب الاعتراض باسماء الكتب  
 بانها موضوعة بوضع خاص لموضوع له خاص على مذهب العربية  
 فتخرج عن مقسم الاربعة كما تخرج عنها ( فان قيل )  
 لم اعتبروا التعدد في اسماء الحروف ولم يعتبروا في اسماء الكتب فيقال  
 ان التعدد ذاتي في اسماء الحروف كما يكون الحرف ساكناً ومحرراً  
 والتعدد في اسماء الكتب باعتبار المحال وهو تعدد اعتباري فلذا  
 اعتبروا الاول وجعلوا اسماء الحروف من الوضع العام والموضوع له  
 كذلك ولم يعتبروا الثاني وجعلوا اسماء الكتب من الوضع الخاص  
 والموضوع له كذلك والجواب على مذهب التحقيق بانها موضوعة  
 بوضع خاص لموضوع له خاص اذا كانت اعلام الاجناس  
 وهو الحق او بوضع عام لموضوع له عام اذا كانت اسماء الاجناس  
 وعلى التقديرين تخرج من مقسم الاربعة كما تخرج عنها  
 فلا اشكال انما العلم عند الله ( قوله ) لاجل هذا أي اجل هذا التنبيه  
 المذكور ( قوله ) فقيل الخاتمة الفاء فيه لعطف قال  
 على وضع ولفظ الخاتمة امام صدر كالكاذبة بمعنى الكذب فيكون النقل  
 الى المعنى المراد ههنا نقل المتعلق الى المتعلق بالفتح واما اسم فاعل

فان اعتبر النقل فيكون من نقل اسم السبب وهو المصنف وجه الله  
 الى المسبب وهو الالفاظ الصادرة عن المصنف والا فيكون من اطلاق  
 العام على الخاص بعمومه فيكون حقيقة والنسبة الى ضميره المستتر  
 الراجع الى الموصوف المقدر وهو الالفاظ على المختار مجازية والآخر  
 وان كان تكلفا لكونه استعمال اللفظ في غير المراد ومنا فيا للوضع  
 الثاني في المعرف بلام العهد الخارجي لكنه جائز والتاء فيه للتأنيث  
 ان اعتبر الموصوف في معناه الاصل مؤنث والافه في النقل يعني ينقل  
 لفظ الخاتم الى المعنى المراد هنا فيدخل التاء علامة للنقل وفي لفظ  
 الخاتمة براعة استهلال بالمعنى المشهور وهو كون ابتداء مناسبا  
 للمقصود فهنا يتحقق كون ابتداء البحث مناسبا لمقصوده  
 وهو آخر الرسالة او بالمعنى الغير المشهور وهو كون الاخر مناسبا ومشيئا  
 للابحاث للسابقة لان الخاتمة يدل على الابحاث السابقة اجالا  
 ( قوله ) الظاهر ان يقول وجه الظهور ان يكون الخاتمة  
 مطابقة لآخويه في الاعراب على سبيل القطع بخلاف تشتمل بدون  
 الواو لانه وان امكن المطابقة لكنها على سبيل الاحتمال لاعلى سبيل  
 القطع كما اشار اليه الشارح بقوله ويحتمل آه ( فان قيل )  
 المطابقة حاصلة بينه وبين آخويه لان الاعراض المذكور في آخويه  
 ان كان على سبيل الاحتمال ففي الخاتمة كذلك وان كان على سبيل  
 القطع ففيه كذلك فالفرق بينه وبين آخويه فيقال ان جزالة  
 المعنى تمنع ما سبق من الاخوين عن الاعراب الغير المذكور فيكون  
 الاعراب المذكور بالنسبة الى جزالة المعنى مقطوعا فيما سبق  
 واعتبارها هنا لا يمنع عن الاعراب الغير المذكور لان تشتمل لبس  
 مقصودا نسبة بل هو من المقدمة الى البحث الاتي والاعرابان  
 مساويان بالنسبة الى الجزالة فيرجع الاعراب الغير المذكور بمطابقة  
 تشتمل للخاتمة في التأنيث فيكون المطابقة لآخويه مرجوحة ويمكن

ان يجاب من طرف المصنف بأنه ترك الواو ليكون تفننا ومحتملا للوجوه  
 المختلفة مع عدم المانع ولو اعتبر نكتة المطابقة لم يترك الواو لكن  
 لم يعتبر نكتتها بل اعتبر نكتة الفتن والاحتمال فالظاهر ما قال  
 المصنف ( قوله ) او بالعكس طرف مستقر منصوب معطوف  
 على مبتدأ ( قوله ) حالا من المبتدأ بلا تأويل عند ابن مالك  
 او معه عند الجمهور وهو ان يكون الخاتمة مفعولا لمعنى التعريف  
 المستفاد من اللام اى عرفت الخاتمة ( قوله ) او ضميره اى  
 المبتدأ فالإضافة لادنى ملابسة لانه راجع الى الموصول الذى هو  
 عبارة عن المبتدأ لا الى المبتدأ ( قوله ) مع بقاء النظام اى مع  
 بقاء انتظام الخاتمة مع اخويه فى الاعراب ( قوله ) يحتمل خبر  
 مبتدأ وهو قوله قدم احتمال الالفاظ على احتمال المعاني لان احتمال  
 الالفاظ مذهب المختار ( قوله ) اى الخاتمة تشتمل آه دفع  
 سؤال على احتمال الالفاظ وهو ان الخاتمة عبارة عنها فاذا كانت  
 التنبهات عبارة عنها ايضا لم تشتمل الشئ على نفسه وهو خلف  
 بان الاشتمال حيثئذ اشتمال الكل على كل جزء منه فلا اشكال  
 ( فان قيل ) من اى شئ يستفاد كل تنبيه من التنبهات  
 من لفظ التنبهات فيقال ان الف الجمع مثلا بمنزلة العاطفة بين  
 المتعاطفات ففيها احتمالان ملاحظة العطف قبل الحكم وبالعكس  
 وما هو بمنزلة كذا فلا اعتراض مبنى على الاول والجواب مبنى  
 على الثانى ( قوله ) اشتمال الظرف على المظروف على ما هو  
 المقرر من ان الالفاظ قوالب المعاني بالنسبة الى السامع ( قوله )  
 ولما كان آه بيان للمعنى المراد من التنبيه ههنا من المعنيين المذكورين  
 فى بحث التنبيه وهو الحكم المعلوم التزاما بما سبق للاحكام البديهى  
 لم يدم البداهة فيه ههنا ( قوله ) اى التنبيه الاول اشارة  
 الى موصوف الاول وكون لاهل العهد الخارجى لكون مدخولها

مذكور في ضمن الجمع وهو التبيهات واضراب لفظ التبيه كما ذكر  
 (قوله) اي الضمير آه تفسير للثلاثة بقرينة متعلق الخبر وهو  
 في ان مدلولها لبس آه ودفع احتمال دخول الحرف في الثلاثة لعدم  
 صحة الخبر حينئذ (قال المص) مشتركة بكسر الراء اسم فاعل فان كان  
 بناءه للمطالعة فيكون اسناده مجازا لان ما يقبل الشركة من الغير  
 حقيقة مابة الاشتراك وهو كون المدلول لبس معان في غيرها  
 والثلاثة مشاركة اسم فاعل وان كان بمعنى مشاركة فيكون الاسناد  
 حقيقة (فان قيل) الضمير في ان مدلولها آه عن كونه مابة  
 الاشتراك لان مدلول كل واحد من الثلاثة يكون فيه لا في غيره فيمنع  
 الاضافة عن كونه مابة الاشتراك فيقال مثل هذا من مسامحات المصنفين  
 ان لم يعتبر العلاقة بين الكون المطلق والمقيد والمراد الكون المطلق  
 بقرينة الظهور وكون في مدلولها مفعولا لمشاركة  
 او من قبيل المجاز بطريق ذكر الملزوم واردة اللازم  
 لان مشاركة الثلاثة في كون مدلولها آه تستلزم المشاركة في كون  
 المدلول المطلق آه والمقرينة ما ذكره الفائدة المباعدة في الشركة حتى  
 كان كل واحد منها مشاركا له في مدلوله فضلا عن مطلق المدلول  
 (قوله) يعني ان معاني آه فائدة هذا التفسير كونه مقدمة لدفع  
 السؤال بالتفسير الاكفي في قوله وان كانت آه ودفع سؤال الاستدراك  
 على قول المص لبس معان في غيرها لان كون المدلول مدلولاً للثلاثة  
 يستلزم في كون المدلول في غيرهما حاجة الى التقييد التي يلزمه  
 لبس بمراد حتى يلزم الاستدراك بل المراد غيره وهو كونهما مستقلة  
 بالمفهومية وكون المدلول مدلولاً للثلاثة لا يستلزم الاستقلال  
 في المفهومية كما في الحرف ودفع سؤال تخصيص بيان الاشتراك  
 بالثلاثة مع ان الفعل كالثلاثة في الاستقلال بان المراد الاستقلال في تمام  
 المدلول اشارة اليه الشارح بقوله بتمامه فلا استقلال فيه في تمام معناه



ففي هذا التفسير فوائد ثلث ( قوله ) تلك المدلولات دفع اشتباه  
 تأنيث كانت لان ما سبق مدلول وهو مفرد مذكر فكيف يصح  
 التأنيث بان المدلول المذكور في المتن وان كان مذكرا بالنظر الى ذاته  
 لكنه مؤنث وجع بالنظر الى اضافته الى الثلاثة فيصح التأنيث  
 ( قوله ) اى لبس ~~كل~~ واحد من تلك المدلولات دفع توهم  
 نشأ من رجوع ضمير كانت الى المدلولات وهو كون مجموع  
 المدلولات للثلاثة محصلا بالغير وهو خلاف المراد بان المراد كل واحد  
 كما سبق في التنبيهات ( قوله ) محصلا في التعقل آه دفع سؤال  
 التناقض على عبارة المصنف لان ما سبق من قوله لبس معان في غيرها  
 يدل على نفي الاحتياج الى الغير وما هنا يدل على ثبوت الاحتياج  
 الى الغير فيلزم التناقض بان النفي السابق بالنسبة الى ذات المدلول  
 والثبوت بالنسبة الى تعيينه وفهمه من اللفظ فتغاير الجهتين  
 فلا تناقض للزوم الاتحاد فيه ففي هذا التفسير فائدتان وقرينة  
 ان المراد ههنا الاحتياج بالنسبة الى فهم المراد من اللفظ باب الفعل  
 الدال على التكلف وتغير الاسلوب الواقع في الحرف وهو تعيين آه  
 الى تحصيل واعادة لفظ الغير ظاهرا ( فان قيل ) اعادة لفظ الغير  
 معرفة لا تدل على المغايرة بين النفي والاثبات لان الشيء اذا اعيد معرفة  
 فهو عين الاول فيقال ان هذا الحكم اكثرى قد يعدل عند كراهتها  
 لان الفرض من وضع الظاهر موضع الضمير التنبيه على مغايرة  
 الغيرين وهو ينافي الصنية ويجوز ان يوجد المغايرة بين النفي والاثبات  
 في دفع التناقض بالنسبة الى الغيرين لان الغير الاول المتعلق والغير  
 الثاني القرينة والنفي بالنظر الى الاول والاثبات الى الثاني فلا تناقض  
 وكلا الدفين مستفادان من تفسير الشارح ( وان قيل ) الجهر  
 المدلول بقوله الابانضمام قرينة آه من اى موضع يستفاد من عبارة  
 المصنف فيقال انه وان لم يستفد من عبارة ههنا بالنظر الى نفسها

لكنه يستفاد منها بقرينة ما سبق وهو ما هو من هذا القبيل لا يفيد  
 الشخص الابقرينة معينة ( قوله ) اذا كان آه اشارة الى ان الفاء  
 جواب لشرط محذوف ودفع السؤال الوارد على ملازمة الشرطية  
 وهو ان الاستقلال في المفهومية لا يستلزم الاسمية بانه مبنى على  
 الغفلة من قيد تمامها في المقدم وهو معتبر فيه فلا اعتراض  
 ( قوله ) لان الاسم آه دليل للملازمة ( فان قيل ) ان اسم الفاعل  
 من قبيل الاسماء مع ان تمام معناه لا يكون مستقلا لدخول النسبة  
 في مفهومه كما في الفعل فيقال ان المركب من المستقل وغيره  
 قسمان احدهما ان المحتاج اليه لغير المستقل داخل في المركب  
 وهذا القسم مستقل والآخر ان المحتاج اليه لغيره غير داخل فيه وهذا  
 القسم غير مستقل كما في الفعل لاحتياجه الى الخارج منه وهو الفاعل  
 واسم الفاعل مثلا من القسم الاول لدخول المحتاج اليه له في ما وضع له  
 وهو الحدث والذات فيكون تمام معناه مستقلا فلا يرد الاعتراض  
 ( قال المصنف ) الاشارة العقلية اى المعهودة بسبق ذكرها  
 ( فان قيل ) لاتحاد فيها مع ما سبق في العنوان لان عنوان ما سبق  
 مع مقدره قرينة عقلية فكيف يصح العهدة ههنا فيقال ان الاتحاد  
 في العنوان لا يلزم في العهد الخارجى بل الاتحاد في الذات كاف فيه  
 على انه يمكن ان يوجد الاتحاد في العنوان بتقدير اشارة بدل قرينة  
 في ما سبق اى اشارة عقلية ( قوله ) هذا اى التنبيه الثانى اشارة  
 الى ان هذا التنبيه موضوع لبيان ما به الامتياز كما ان التنبيه السابق  
 مسوق لبيان ما به الاشتراك وهما الغرض من وضع الخاتمة  
 ( فان قيل ) لم قدم التنبيه الاول على الثانى فيقال ان ما به الاشتراك  
 جنس وما به الامتياز فصل والجنس مقدم على الفصل فلذا  
 قدم التنبيه الاول المسوق لبيان ما به الاشتراك واخر الثانى المسوق  
 لبيان ما به الامتياز ( قوله ) بان الموصول مع القرينة التى هى

الصلة لا يفيد الشخص إشارة إلى أن اسناد لا تفيد إلى الإشارة العقلية  
مجاز عقلي لأن المقيد هو اللفظ الموضوع بل المتكلم والقرينة معينة  
لامفيدة (قوله) علل ذلك أي عدم الافادة إشارة إلى أن الغاء  
تعليلية (قال المصريح) فإن تقييد الكلّي آه هو كبرى القياس لا شتماله  
على محمول المطلوب وهو لا تفيد وصغرة مطوية مستفادة من  
المذكورة فقرر القياس بأن الإشارة العقلية لا تفيد الشخص لأنها  
تقييد الكلّي بالكلّي وتقييد الكلّي بالكلّي لا يفيد الشخص فالإشارة  
العقلية لا تفيد الشخص وهذا من الشكل الأول ولو وضع بدل الصغرى  
المذكورة لأن تقييد الكلّي بالكلّي الإشارة العقلية لكان من الشكل  
الثالث والدعوى والدليل مقيدان بعدم انضمام أمر آخر لعدم  
الصدق بدونه (قوله) أما كون آه شروع إلى بيان المقدمتين  
المستفادتين من موضوع الكبرى المذكورة وهما المقيد كلي والمقيد  
كلي ونفس الكبرى بدية لا يحتاج إلى البيان (قوله) مع أن معنى  
الموصول مشخص على ما قرر إشارة إلى سؤال المناقاة بين ما سبق  
وبين هذا وهو أن المستفاد مما سبق مشخصية معنى الموصول والمستفاد  
من هذا كلية معنى الموصول فتنا فيا (قوله) فن حيث آه إشارة  
مع البيان المطلوب إلى دفع السؤال بأن المستفاد ههنا أنه كلي مع  
قطع النظر عن الصلة والمستفاد مما سبق أنه مشخص مع الصلة  
والقرينة فلا تنافي (قوله) فلا يفهم السامع مشخصا بيان لمحمول  
الكبرى (قال المص) بخلاف قرينة الخطاب والحس هذا ظرف  
مستقر حال من فاعل لا تفيد في طرف الدعوى للمناسبة الظاهرة  
بين ذي الحال والمضاف إليه بخلاف في الكون قرينة بخلاف  
ما كان الحال عن فاعل لا يفيد في الكبرى المذكورة ٣ وإضافة القرينة  
إلى الخطاب والحس مجازية عقلية أن لم تكن فبينة والافتكون حقيقة  
عقلية كما في ضرب اليوم (قال المصريح) فلذلك كانا جزئين وهذا

٤ لأن تقييد الكلّي بالكلّي  
وإن كان عبارة عن الإشارة  
العقلية لكنه لم يشتهر  
ولم يظهر كونه قرينة  
عقلية فلا يكون المناسبة  
ظاهرة على تقدير وقوع  
الحال عن ضمير لا يفيد  
في الكبرى

كلياً اسم الإشارة فيه إشارة الى مجموع عدم افادة الإشارة  
 العقلية وافادة قرينتي الخطاب والخس بتأويل المجموع وبلا حظ  
 عطف وهذا كلياً قبل الحكم فيصح الدليل والدعوى  
 بلا اشتباه ( فان قيل ) الفاء تفيد علية ما قبلها لما بعدها  
 واللام كذا لك يلزم استدراك احدهما فيقال الفاء تفيد العلية  
 العلية واللام تفيد العلية الخارجية او يقال الفاء تفيد العلية العلية  
 لما قبلها الى ما بعدها واللام تفيد العلية العلية لما بعدها الى  
 ما قبلها فلا استدراك ( فان قيل ) فيلزم الدوران العلم بما بعدها  
 يتوقف على العلم بما قبلها كما هو مقتضى الفاء والعلم بما قبلها  
 يتوقف على العلم بما بعدها كما هو مقتضى اللام صلى الجواب  
 الاخير فيقال لا يكون الطليقان بالنسبة الى شخص واحد حتى  
 يلزم الدوران والعلم العلية المستفادة من الفاء بالنسبة الى المعلم  
 المتبع والعالمة المستفادة من اللام بالنسبة الى المتعلم فيتعارف  
 الجهتان لان تقرير قياس التوقف حيثئذ هكذا بان العلم بعدم  
 الافادة وبالا فادتين موقوف على العلم بالكونين والكون الواحد  
 بالنسبة الى المتعلم والعلم بالكونين والكون الواحد يتوقف على العلم  
 بعدم الافادة وبالا فادتين بالنسبة الى المعلم المتبع فلا يتكرر  
 الخلد الاوسط فلا ينتج القيناس توقف الشيء على نفسه حتى  
 يلزم الدوران ويمكن الجواب عن اصل الاعتراض بعكس  
 الجواب الاول ( قوله ) اي الضمير واسم الإشارة تفسير  
 الضمير التثنية في كانا ودفع اشباه رجوع الضمير الى قرينة  
 الخطاب والخس والسؤال الوارد على الرجوع المذكور بعدم  
 مطابقة الضمير الى المرجع لانه مؤنث والضمير مذكور بلان  
 الضمير راجع الى الضمير واسم الإشارة المستفادين من لفظ  
 قرينة الخطاب والخس بقرينة ان المقام مقام بيان الفرق

بينهما وبين الموصول وبقرينة تذكير الضمير (قوله) أي الموصول  
تفسير اللفظ هذا ودفع اشتباهه وهو أن لفظ هذا مذكروا الإشارة  
العقلية مؤنثة فكيف يصح الإشارة بهذا اليها بأن هذا إشارة إلى  
الموصول المستفاد من ذكر الإشارة العقلية أو من ذكر الكلي  
بقرينة المقام وبقرينة تذكير هذا (فان قيل) لم يضع المصنف  
رحمه الله لفظ هذا موضع ضمير هو فيقال لو أتى مضمرا لكان راجعا  
إلى ذات الموصول كما هو المقرر في الضمير وذاته بلا صلة ليس بمقصود  
بل المقصود الذات مع الوصف وهو الموصول مع الصلة فقط  
والمفيد لهذا المقصود اسم الإشارة دونه فلذا وضع موضعه  
(فان قيل) لم يضع لفظ كليا مقام ضمير أياه الرجوع إلى الكلي  
المذكور فيقال للإشارة إلى المغايرة بين الكلين الموصول قبل  
التقييد بالصلة فيما سبق بقرينة إضافة تقييد اليه والموصول  
مع التقييد بالصلة ههنا لأن الشيء إذا أعيد نكرة فهو غير الأول  
كما أنه إذا أعيد معرفة فهو عين الأول (قوله) وفيه بحث أي في  
كون الموصول كليا معارضة (قوله) إذا الموصول موضوع  
لشخص دليل لها وتقرير دليل المصنف رحمه الله ليعلم مورد  
المعارضة بأنه كلما لم تفيد الإشارة العقلية الشخص كان  
الموصول كليا لكن لم تفد فكان كليا وتقرير معارضة الشارح  
بأنه كلما كان الموصول موضوعا لشخص كان جزئيا لكن  
المقدم حق كما حقق وكذا التالي فثبت المطلوب وهو كون الموصول  
جزئيا وهو تقيض دعوى المصنف رحمه الله (قوله) وعدم فهم  
السامع إشارة إلى اعراض آخر ومنع ملازمة الشرطية لدليل  
المصنف رحمه الله بأننا لا نسلم لزوم الكلية لعدم إفادة الشخص  
كفهم وعدم فهم السامع المعين لا يوجب الكلية (قوله) اللهم  
إشارة إلى ضعف الجواب لأنه يحمل لفظ كليا على المجاز وعظما

اللهم لا تؤاخذني فيما اقول في مقام الجواب (قوله) الا ان يقال  
 استثناء مفرغ فالتقدير وفيه بحث في كل وقت من الاوقات  
 الا وقت ان يقال وحاصل الجواب تحرير التالي والمطلوب وهما  
 كونه كلياً بان المراد كونه كلياً مجازاً بالنسبة الى فهم السامع  
 من الموصول مع مجرد قرينة الصلة مع قطع النظر عن الانحصار  
 لخارجي فانه منع الملازمة لان لزوم كونه كلياً بالنسبة الى فهم السامع  
 لعدم افادة الشخص ظاهر واندفع المعارضة لان مقتضى دليلها  
 كونه جزئياً بالنسبة الى الوضع ومقتضى دليل المصنف رحمه  
 الله على تقدير التحرير كونه كلياً بالنسبة الى فهم السامع فلاتنا في  
 بين مقتضيهما فلا معارضة ويمكن الجواب من طرف المصنف  
 بمنع ملازمة دليل المعارضة بانا لانسلم لزوم كونه جزئياً لكونه موضوعاً  
 لشخص كيف والمراد منه فيما سبق المعين من حيث انه معين كلياً  
 كان او جزئياً لدخول مدلول علم الجنس فيه كما سبق وتقرير  
 المجاز في لفظ كلياً في جواب الشارح بالتركى هكذا اسم موصول  
 مجرد اشارت عقليه اليه سامعك فهم ابتدكي معناه نسبتله لفظ  
 كليتك مدلوله انسان كي تعدده تشبيه اولدى جنسندن اولسى  
 ادعا اولدى لفظ كليتك مدلوله انسان لفظي كي موضوع  
 اولان لفظ كلي سامعك فهم ابتدكي معناه نسبتله اسم موصوله  
 استعمال اولدى استعاره مصرحة اصلية اولدى (قوله)  
 لان الموصول كلي حقيقة عطف على ان الموصول عد كلياً  
 وفي بعض النسخ لان الموصول آه وفي بعضها لا على ان آه  
 فيثذعطف على نظراً (قوله) والا فلا يستقيم كلامي وان لم يكن  
 المراد ما ذكر بل المراد انه كلي حقيقة فلا آه (قوله) اذ القرينة المفيدة  
 اي القرينة المستقلة في الافادة (قوله) ان اعتبرت فلا فرق  
 فلا يستقيم قول المصنف رحمه الله وهذا كلياً (قوله) وان لم تعتبر

فلا فرق ايضا فلا يستقيم قوله **ك**انا جزئين فلفساد عدم  
 الاستقامة اول الشارح بما ذكر فلذا ضعف الجواب لكونه تأويلا  
 بلا قرينة ويجرد ورود الاعتراض لا يكون قرينة (قوله) لكن لما  
**ك**ان آه دفع وهم واشتباه نشأ من التردد المذكور في وجد  
 عدم الاستقامة والاستقامة في التحرير وهو ان الامور الثلاثة مع  
 اعتبار القرينة المستقلة منسوبة فاعتبارها في الضمير واسم  
 الاشارة حتى حكم فيهما بالجزئية واعتبار القرينة الغير المستقلة دونها  
 في الموصول تحكم وهذا التحكم يلزم على المصنف رحمه الله  
 على تقدير جواب الشارح وتحريره فهو باطل فلم تثبت الملازمة  
 بل ثبت منعها كما قيل الجواب وتقرير الدفع بان هذا التحرير  
 لا يستلزم التحكم لان القرينة الظاهرة في الموصول هي مضمون  
 الصلة فحكموا ان قرينته هي الصلة فلحكمهم اعتبار المصنف  
 رحمه الله تعالى القرينة الغير المستقلة في الموصول حتى حكم  
 بانه كلي بالنظر اليه دونهما لان القرينة الظاهرة فيهما مستقلة  
 فلا تحكم (قوله) على ذلك اى على حكمهم او على ان المعتبر ظاهرا  
 من القرينة هو مضمون الصلة (قوله) اى مما سبق في مباحث  
 التقسيم وهو الثاني فالوضع اما مشخص الى آخره تفسير لهذا  
 بقرينة وقوعه في التنبيه لانه يقتضى المعلومية قبله فان قيل  
 يلزم حيثئذ الاستدراك في قوله علمت من هذا التنبيه لان المعلومية  
 مستفادة من لفظ التنبيه فالناسب ان يقال بدون علمت الفرق  
 بينهما كذا وكذا فيقال علمت تصریح بما علم ضمنا من لفظ  
 التنبيه وتأكيده لان فيه ردا لانكار المنكر بقوله وايضا فساد  
 تقسيم آه والناسب في مقام الرد التأكيده فلا استدراك  
 (قوله) حيث اما متعلق بعلمت او متعلق بسبق في الشرح والمعنيان  
 متلازمان لان السبق في هذا المقام يستلزم العلم بالفرق فيه في الجملة

هو بالعكس (قوله) بخصوص المعنى يرد عليه خصوص المعنى  
 لا يتحقق في علم الجنس فالجواب ان المراد منه تعين المعنى الموضوع له  
 هو عدم تعدده بالذات وان كان متعددًا بواسطة الافراد  
 بخلاف الضمير فانه موضوع لكل واحد من الشخصات فيتعدد  
 الموضوع له بالذات وفي العلم الجنسي لا يتعدد بالذات فيتحقق  
 الفرق بينهما ويرد على قوله والوضع بعض الاعلام الموضوعه  
 على حطة الموضوع له بكل واحد من افراد كلفظة الجلالة  
 لانه لا خصوص في هذا الوضع فكيف يصح الفرق على العموم  
 فالجواب ان كون آلة الملاحظة كلية محصورة في فرد لا يتنافى  
 خصوص الوضع لان عمومته يقتضي تعدد الموضوع له بالذات  
 في الخارج وههنا لا يتحقق فيه فلا عموم ولا تنافي (فان قيل)  
 تعدد الموضوع له يتحقق في العلم المشترك فيتحقق عموم الوضع  
 فلا يصح هذا الفرق بين المضمير والعلم المشترك فيقال المعتبر  
 في عموم الوضع وخصوصه في مقام الفرق العموم والخصوص  
 بالنسبة الى الوضع الواحد ولا تعدد في المشترك ولا عموم بالنسبة اليه  
 ويتحقق تعدد الموضوع له وعموم الوضع بالنسبة اليه في المضمير  
 لانه موضوع لكل واحد من الشخصات بوضع واحد فيصح الفرق  
 بينهما (وان قيل) تخصيص الفرق بينه وبين الضمير فاسد لتحققه  
 في الاشارة والموصول فيقال عبارة المصنف رحمه الله محمولة على التمثيل  
 او على حذف المعطوف والتقدير على الاول والضمير مثلاً وعلى الثاني  
 والضمير واسم الاشارة والموصول والقرينة على الحمل المذكور ظهور  
 الاتحاد بين الثلاثة في الموضوع له والوضع مما سبق (فان قيل)  
 لم ذكر الضمير وترك اخويه في الحمل المذكور فيقال لوجود المناسبة  
 في الجملة بين العلم وبين الضمير بان معنى العلم استفاد من جوهره ومعنى  
 المضمير استفاد بقرينة صفة اللفظ وان لم يستفد من جوهره فقط



ولهذه المناسبة ذكر الضمير في بيان الفرق لأنها تقتضى كمال الاعتناء  
 في الفرق بينهما دون غيره من اسم الإشارة والموصول لأن مدلوليهما  
 مستفاد بقرينة خارجة عن صفة اللفظ وجوهره وهي الإشارة الحسية  
 والعقلية فإن قيل لم يذكر الحرف في الجمل المذكور مع أن الفرق  
 بين العلم والحرف كالفرق بينه وبين اسم الإشارة والموصول فيقال  
 لم يضرب الفرق المذكور بينه وبينها لظهور الفرق بينهما من جهة  
 أخرى وهو الفرق الآتي في التنبيه الآتي بين الحرف والفعل والأمم  
 الشامل للعلم وإن ادركت الحرف في الجمل المذكور لكونها كالأمور  
 الثلاثة في الفرق المذكور لكان جائزا (قال) وأيضا فساد تقسيم  
 الجزئى آه يرد عليه أن الغرض من وضع الحاتمة بيان ما به الامتياز  
 والاشتراك والفساد لبس من أحدهما فالجواب أن الغرض من بيان  
 الفساد بيان الاشتراك في الجزئية للأمور الأربعة فيكون الغرض من  
 هذا التنبيه بيان ما به الاشتراك وما به الامتياز فلذا أخرج عن التنبيهين  
 السابقين لكونه بمنزلة المركب بالنسبة إليهما (قال) المصنف رحمه الله  
 دون أسماء الإشارة أى مثلا أو الموصول فهو محمول على التمثيل لو على  
 حذف المعطوف كما مر في مثله (قوله) أى بناء على ظن إشارة إلى أنه  
 مفعول له خصوصى (قوله) أى اسم الإشارة موضوع لآخر  
 عام وقوله في استعماله في معين دون أصل الوضع تفسير ومستفاد من  
 المقابلة إلى مدلول الضمير بالوضع لأن معناه أن مدلول الضمير يتعين  
 بالوضع مع القرينة بقرينة ماسبق في تنبيه المقدمة وهو ما هو من هذا  
 القبيل آه وفي التقسيم في مقام بيان القرينة فيتعبد قول المصنف رحمه  
 الله بتعين بقرينة الإشارة الحسية بعبارة فقط ليصح المقابلة فعارة الشرح  
 قبل وبعد معنى قيد فقط وبيان المجاز في إصداق بتعين إلى ذلك ما إذا رجع  
 ضمير الإله بتعين إلى أمر عام في الشرح والأفلا (قوله) دون أصل  
 للوضع أما خال من استعمال أو من بقرينة في المتن والأل واحد لأن

تجاوز قرينة التعيين الوضع يستلزم تجاوز استعماله في معين الوضع  
وبالعكس وايضا فذ قرينة الى الاشارة من قبيل اضافة العلم الى  
الخاص او من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف ان جعل على المعنى  
اللغوي اى الاشارة المقارنة لاستعمال اسم الاشارة ( قوله ) الذى  
مناط الجزئية اى مدارها عندهم صفة للوضع بيان لسبب  
اخراج البعض اسم الاشارة عن التقسيم وادخاله الضمير ( قوله )  
ايضا اى كان التعيين بالقرينة كان بالوضع او كالعالم والمضمر  
فقوله كالعالم والمضمر بعد ايضا تأكيد له فى مقام رد انكار  
المكرر ( قوله ) متجاوزين اياه تفسير لدون واشارة الى دفع  
السؤال الوارد على الحاشية كما مر فى دون القدر والى ان المراد  
منه المعنى المجازى بالنسبة الى اللغة والعرف بالنسبة الى اهل العرف  
دون اللغوي وهو التخطي المكاني والى انه مضاف الى المفعول  
وتقرير المجاز فى دون بالتركى هكذا تخطي ربي تفتا وتمه تخطي  
مكاني به تشبيه اولندي جنسند ن اولسى ادعا اولندي تخطي  
مكاني تخطي ربيده استعمال اولندي استعاره مصرحة اصله  
اولدى ثانيا تخطي ربيتك لازمى اولان تجاوز معناسى اراده اولندي  
ذكر ملزوم ارادة لازم طريقه ثالثا ذكر جزء ارادة كل  
طريقه تجاوز دن متجاوز معناسى اراده اولندي فان قيل لم لم يترك  
الاستعمال فى التخطي الربى بان يستعمل من التخطي المكاني فى التجاوز  
فيقال التجاوز المراد فى امثال هذا المقام العقلي واللازم للتخطي  
المكاني الحسى والعقلي لبس بل لازم فلا علاقة بينهما فلذا اختير  
الاستعاره فى التخطي الربى حتى يلزم له التجاوز العقلي وقرينة  
التجاوز فى المرتبتين الاولين عدم امكان التخطي المكاني وهو ظاهر  
والتخطي الربى لان تقسيم الجزئى اليهما لا يقتضى تخطيهما  
عن اسم الاشارة بل ضده وفى المرتبة الثالثة كونه حلا ( قوله )

حيث لم يشمله التقسيم اشارة الى ان استعمال دون يقتضى التفاوت بين  
المضاف اليه وبين ذي الحال في معنى العامل بحسب الوجود والعدم  
والعامل ههنا التقسيم وهو متحقق في العلم والضمير ومنف  
في اسم الاشارة (قوله) ظنا مفعول له تصریح بما اشار اليه فيما سبق  
بقوله اى بناء على آه (قال المصنف تبين لك) يدل علمت في التنبيه  
السابق للتفنن ولكمال الظهور (قوله) اى من التقسيم المذكور  
اى مباحث التقسيم او التقسيم المذكور في قول المصنف رحمه الله  
والثاني ان مدلوله آه اى من قوله يتعين بانضمام ذلك الغير اليه  
(قال انه لا يستقل بالمفهومية ضمير انه اما راجع الى الحرف فلا يصح  
حمل هذا على معنى قول النحاة لان معنى قولهم الحرف ما يدل الخ  
كل والحرف لا يستقل الخ جزء فثبتت المبينة واما راجع الى  
المعنى في معنى في غيره فلا يصح الحمل ايضا لان معنى لا يستقل  
بالمفهومية جزء معنى قولهم وهو كل فثبتت المبينة فالجواب على  
الاول بان معنى انه لا يستقل الحرف ما يدل على معنى لا يستقل بها  
فالمدكور جزء والمراد كل اما بطريق المجاز ان لوحظ علاقة الكلية  
والجزئية او بطريق المسامحة ان لم تلاحظ وعلى الثاني يعتبر عكس  
المدكور باحد الطريقتين يعنى معنى قول النحاة الحرف آه معنى قولهم  
معنى في غيره في الحرف ما يدل آه فان قيل مادة الف ونون في انه  
مكسورة او مقنونة فيقال مكسورة قطعا لانه اذا فتح لم يصح الحمل  
على معنى قولهم لان المعنى حيثئذ على الاول دلالة الحرف على معنى  
لا يستقل بها وهى لا يتحد بمعنى قولهم وهو معنى الحرف ما يدل دون  
دلالة الحرف آه وعلى الثاني عدم استقلال المعنى بالمفهومية وهو  
لا يتحد بمعنى قولهم وهو معنى معنى في غيره لان معناه معنى متصف  
بالكينونة في غيره لا عدم استقلال بها (فان قيل) جملة انه الخ خبر معنى  
قولهم فلا يتحقق العائد منها الى المبتدأ على التقديرين في ضمير انه فكيف

بصح الخبرية فيقال ان هذا الخبر الجملة عين المبتدأ والعينية  
 كافية في العائدية كما في قل هو الله احد (قوله) بان يكون آه تفسير  
 لا يستقل بها بطريق تفسير احد اللازمين بالآخر لان عدم الاستقلال  
 مستلزم لعدم كونه ملحوظا قصدا وبالعكس وخلاصة تفصيل  
 الشارح بان معنى الحرف لا يستقل بها لانه ما لا يكون ملحوظا قصدا  
 ولا بسا بالذات بل تعالى للغير وما لا يكون كذلك لا يستقل فعنى الحرف  
 لا يستقل بها وبين الصغيرى بان معنى الحرف ما لا يكون محكوما عليه او  
 به بالوجدان الصادق وبالتثنية وما لا يكون كذلك لا يكون ملحوظا  
 قصدا وبالذات فعنى الحرف لا يكون ملحوظا قصدا وبالذات  
 وهذا البيان مستفاد من الشرح وبيان الكبرى بان ما لا يكون  
 ملحوظا كذلك لو استقل بها لزم عدم احتياج التابع وهو الحرف الى  
 المتبوع وهو المتعلق ولولزم لزم ان لا يكون التابع تابعا والمتبوع  
 متبوعا وهو باطل لكونه خلاف المفروض (قوله) ولك بعد  
 ملاحظة آه جواب سؤال مقدر وهو انه اذا لزم في الاسمية الملاحظة  
 الاجالية للمتعلق فاذا لوحظ المتعلق تفصيلا لزم ان يخرج المعنى  
 من الاسمية بان الاسمية اذا تحققت بالملاحظة الاجالية للمتعلق  
 فلا يخرج المعنى عنها بالملاحظة التفصيلية العارضة على تحققها  
 لعدم توقفها على الملاحظة التفصيلية والجواب الصواب عن السؤال  
 بان الفرق بين الحرفية والاسمية الملاحظة التسمية والقصدية  
 لا الاجالية والتفصيلية حتى يرد السؤال ابتداء سبرى من البصرة  
 والملاحظة القصدية موجودة فيه ويمكن ان يرجع جواب الشارح  
 الى الصواب (قوله) وجعله بالجر عطف على مدخول حيث  
 وضميره اما راجع الى العقل اوالى معنى الابتداء فعلى الاول المصدر  
 مضاف الى الفاعل وعلى الثانى مضاف الى المفعول ويجوز ان يقرأ  
 جعل فعلا ماضيا معطوفا على خبر ان وهو حاله وضميره المستتر تحت

راجع الى العقل او معطوف على مدخول حيث فعلى التقديرين  
 يكون العطف عطفاً الجملة على المفرد بشرط ان يتجانسا بالتأويل  
 على رأى ( قوله ) حالهما اى السير والبصرة حال السير كونه  
 مبتدأ به وحال البصرة كونها مبتدأ منها السير وكون معنى الحرف  
 آلة وحرآة محمول على التشبيه فى الكون غير مقصود ووسيلة  
 ( قوله ) على هيئة الانتظام والارتباط وهو تفسير للانتظام يعنى  
 ان معنى الاشتداء الحرفى يكون آلة للملاحظة حال السير بالنسبة  
 الى البصرة وحالها بالنسبة الى السير ولا يكون آلة للملاحظة  
 حالها المطلقة ( قوله ) وهذا اى كون المعنى ملحوظاً قصداً  
 وكونه ملحوظاً تبعاً ( قوله ) باعتباره فى نفسه اشارة الى ان فى  
 فى نفسه معنى الباء السببية ودفع سؤال وارد على رجوع الضمير  
 الى المعنى وهولته اذا رجع الضمير الى المعنى يلزم ظرفية الشئ  
 لنفسه بان فى معنى السبب والاعتبار فلا يكون للظرفية حتى يلزم  
 المحذور المذكور وتقرير المجاز فى فى بالتركى هكذا ملا يستند سببية  
 مطلقة ظرفية مطلقة به تشبيه اولدى جنسند ن اولمنى ادعا  
 اولدى بوتشبهته تبعاً ظرفية مطلقة نك جزئياته موضوع اولان  
 لفظ فى سببية مطلقة نك جزئياتند معانك كندى نفسه سببية  
 جزئية سنده استعمال اولدى استعارة مضروحة تبعية اولدى ( ويرد  
 على الرجوع المذكور بعد حل فى بمعنى السببية انه يستلزم سببية  
 الشئ لنفسه ويحاج بان سببية الشئ لنفسه كناية عن عدم  
 الاحتياج الى الغير كما يقال فى ما يقوم بذاته فى تعريف الجوهر حين  
 اعترض عليه بان القيام بالذات يقتضى المغايرة بين الشئ وذاته وهو  
 باطل ان القيام بالذات كناية عن عدم الاحتياج الى الغير والجواب  
 المذكور الذى هو الكناية اشير اليه بقوله لا باعتبار امر خارج  
 عنه ( قوله ) ولذلك اى لكون فى بمعنى الاعتبار والسبب قيل

الحرف آه لانه لولم يكن بمعنى السبب للزم التلاني بين اول التعريف  
 وآخره لان كون الغير ظرفا للمعنى يقتضى كون المعنى مدلولاً للغير  
 واول التعريف وهو ما دل على معنى يقتضى كونه مدلولاً للحرف فاذا  
 حل على السبب اندفع المناقاة فلذا قال ولذلك قيل (قوله) اى  
 باعتبار متعلقه لفظ اعتبار اشارة الى ما ذكر من المجاز ولفظ متعلق  
 اشارة الى ان اضافة غير الى الضمير عهد خارجى بقرينة شهرة كون  
 الغير فى بحث الحرف وتعريفه بمعنى المتعلق و اشارة الى دفع سؤال  
 وهو ان المعنى الحاصل بالغير المطلق يتحقق فى الفعل والاسم  
 لان معناهما حاصل بلفظهما وهو غير للمعنى فيكون تعريفه  
 غير مانع لاغيره (قوله) فقد انضح اى اذا عرفت معنى ما ذكره  
 ابن الحاجب رحمه الله وما قبله (قوله) اذ هو آلة للملاحظة يعنى تابعة  
 للغير فى الملاحظة فلولو لحظ بدون الغير لزم خلاف المفروض  
 (قوله) لان الواضع عطف على قوله التحصيل (قوله)  
 الافرادى صفة لمعناه احتراز عن معناه التركيبى مع الغير لان الاحتياج  
 فيه مشترك بين الثلاثة وما هو مختص بالحرف لايجب ذكر المتعلق  
 معناه الافرادى فلذا قيد به (قوله) ولولم يشترط الى آخره بيان  
 للمقدمة الشرطية للقياس الاستثنائى المستقيم وتقريره بأنه لولم يشترط  
 الواضع هذا لا يمكن فهم معناه الى آخره يعنى لم يجب ذكر متعلقه  
 فى فهم معناه لكن اشترط الى آخره وهذه المقدمة معنى قوله لان  
 الواضع اشترط آه فوجب ذكر متعلقه فى فهم معناه قوله فانه لا يرجع  
 آه علة للنفي فى قوله لان الواضع وتقص شبيهى للمقدمة الواضحة  
 تقريره بان هذا الاشتراط باطل لانه امر لا يرجع الى طائل تحته يعنى  
 العبث وهذه المقدمة مذكورة فى الشرح وكل امر لا يرجع الى طائل  
 تحته فهو فاسد من الواضع وهذه المقدمة مطوية فهذا الاشتراط  
 فاسد (قوله) وايضا يعنى واقول كما قلت فانه لا يرجع آه فهذا

الضرورى بلو العربية  
 لكون الاشتراط علة  
 خارجية عند هذا القائل  
 لاعلة علمية لوجوب ذكر  
 المتعلق فى الحرف لكونه  
 معلوماً فى الخارج وانما  
 الاستنباه علة الخارجية  
 فالعلة العلمية بالعكس  
 ٥٤

والاولى ان يحمل لو على  
 الاستدلال فيكون قوله  
 ولولم يشترط آه قياسا  
 استثنائيا غير مستقيم  
 حقيقيا واثباتا للاشتراط  
 بالتزام ذكر المتعلق  
 فلا يحتاج الى تقدير دليل  
 التزام ذكره من خارج  
 الشرح ٥٥

انفقال من النقص الشبهى الى النقص التحقيقى المشار اليه بقوله  
وهو مشترك الى آخره ودفع المنع الوارد عليه المشار اليه بقوله  
فالفرق الى قوله تحكم بحت الى آخره وحله على الفرق مع قوله  
حبت لا دليل آه دفع المنع بابطال السند وتقرير دليل التزام ذكر  
المتعلق بانه كلما التزم ذكر المتعلق فى الحرف فى الاستعمال اشترط  
الواضع هذا لكن المقدم حق فثبت الاشتراط وهذا التقرير موقوف  
عليه لتقرير النقص التحقيقى وتقريره بان هذا الدليل فاسد لان  
هذا الدليل جار فى الاسماء اللازمة الاضافة مع انه يتخلف عنه حكم  
مدعاه وهو الاشتراط لانه لو لم يتخلف لزم ان يكون الاسماء المذكورة  
حروفا وكل دليل شانه هذا فهو فاسد فهذا الدليل فاسد وبيان  
الجزيان بانه كلما التزم ذكر المتعلق فى هذه الاسماء لزم الاشتراط  
لكن المقدم حق والتالى لا وبيان المنع بانه لانسلم الجريان المذكور  
كيف والتزام المتعلق فى الحرف لاجل الدلالة وفى الاسماء للتوسل  
الى الغرض وبيان الدفع بان هذا السند باطل لانه مستلزم للترجيح  
بلا مرجح وكل سند شانه كذلك فهو باطل فهذا السند باطل وعلى  
اصل الدليل نقض آخر غير مشار اليه فى الشرح وهو ان هذا الدليل  
وهو لان الواضع آه فاسد لانه لو صح لزم كون الحرف بعد وجود  
الشرط مستقلا والتالى باطل والمقدم مثله فثبت المطلوب وهو فساد  
اصل الدليل (قوله) واما بيان عموم الوضع الى آخره عطف  
على مقدم تقريره هكذا اما بيان معنى الحرف هذا واما بيان  
عموم الوضع الى آخره والفرض من هذا ابضاح عموم الوضع بالمثل  
وان فهم عموم الوضع فى الحرف للناسبه بينه وبين بيان معنى الحرف  
فى الجملة (قوله) وقس على هذا اى على لفظ من سائر الحروف  
كالسواء فلان الواضع تعقل معنى الاصا ق المطلق يعنى الماهية  
لا بشرط شئ وتعقل به كل واحد من الاصا قات المشخصة

المحوظة تبعا فوضع الباء ليكل واحد من هذه الشخصيات  
 (قال المصنف بخلاف الاسم والفعل) ظرف مستقر حال من الحرف  
 لكونه معرفا باللام فيكون داخل تحت التبيين بالواسطة فيكون  
 المال تبيين عدم استقلال الحرف واستقلال الفعل والاسم  
 (فان قيل ان عدم الاستقلال تبيين من تعريف الحرف والاستقلال  
 لم يتبين فيلزم الكذب بالنسبة اليه فيقال يستفاد من مانعية  
 تعريف الحرف انه كل ما ليس بحرف ليس غير مستقل بل كان  
 مستقلا فالفعل والاسم غير الحرف يفهم ك كونهما مستقلين  
 من تعريفه بملاحظة منعه فلا يلزم الكذب والسؤال والجواب  
 مبنيان على تخصيص اشارة هذا في من هذا بتعريف الحرف والا  
 فلا يرد السؤال لان استقلالهما حيثئذ مستفاد من التقسيم استفادة  
 ظاهرة كما لا يخفى لاهلها (قوله) فان معنى الاسم الى قوله فالخاص  
 بيان للمخالفة ودفع اشباه وهو ان المخالفة بين الحرف والاسم  
 موجودة دون الحرف والفعل لان تمام معنى الفعل كالحرف غير  
 مستقل وان كان بعض معناه مستقلا بان المخالفة بين الشئيين لا يقتضي  
 المغايرة بينهما من جميع الوجوه بل تكفي المغايرة من جهة واحدة  
 وهي موجودة في الفعل فالمخالفة موجودة ايضا (قوله) والخاص  
 اي حاصل الكلام في استقلال معنى الفعل وعدمه ايضا لهما  
 بالتشليل (قوله) وعلى نسبة مخصوصة قيد مخصوصة اختراز  
 عن نسبة مطلقة لانها مستقلة وليست بمدلوله للفعل (قوله)  
 اعني الى آخره تفسير لنسبة مخصوصة وتقييدها لانها تحتل الملاحظة  
 القصدية والتبعية وملاحظة النسبة الحكمية تبعية قطعا فتخص  
 بها والنسبة الحكمية عند المتأخرين متحدة في السالبة والموجبة  
 وهي الثبوت فيهما وعند القدماء متعددة وهي الثبوت في الموجبة  
 والانتفاء في السالبة هذا اذا لم يتعلق بهما نصديق واما اذا



تعلق بهما تصديق تسمى نسبة تامة خبرية و حكمها فالحكم لفظ  
مشترك بين العلم والمعلوم واما النسبة الحكمية عند المتأخرين  
فلا يتعلق بهما غير التصور ( فان قيل ان النسبة المذكورة ههنا  
ان حلت على المعنى الاول وهو النسبة بين بين لزم ان لا يتعلق  
التصديق بهما وهو باطل ههنا فان ضرب مثلا في ضرب زيد  
موضوع لثبوت الضرب زيد ويتعلق لهذا الثبوت تصديق في  
بعض الاوقات فعلى تقدير الحمل على معنى المتأخرين يلزم ان لا يتعلق  
التصديق به في وقت من الاوقات وهو باطل وان حلت على المعنى  
الثاني وهو معنى المتقدم لزم ان يكون الفعل موضوعا للاتقاء  
وهو باطل لان حرف السلب خارج عن الفعل فيقال ان النسبة  
الحكمية ههنا محمولة على احد جزئي المعنى الثاني وهو الثبوت الذي  
يجوز ان يتعلق به التصديق وهو متحقق في جميع الافعال كعدم  
زيد فعدم موضوع لثبوت العدم زيد ومعنى الحكمية نسبة منسوبة  
الى الحكم بمعنى التصديق فيكون النسبة من قبيل نسبة المتعلق  
بالفتح الى المتعلق بالكسر (قوله) فانها الى آخره تعليل للتفسير  
يعني (قوله) الا ان احدهما آه ٣ الا بمعنى لكن دفع توهم نشأ  
من كونها حالة بين الحدث والفاعل وهو ان الفاعل داخل  
في المعنى الموضوع له كالحدث (قوله) بوجه اى بوجه الفاعل  
وهو كفهومه المستفاد من لفظه كرجل في جاءنى رجل (قوله)  
والا لما يمكن ايقاع تلك النسبة لفظ الإيقاع فيه ان كان بمعنى  
التصديق فيكون المعنى لم يمكن الإيقاع لعدم تحقق النسبة الحكمية  
لان تحقق العلم بعد تحقق المعلوم وان كان بمعنى الوقوع بمعنى  
الوجود فيكون المعنى لم يمكن وجود تلك النسبة لعدم تعيين طرفيها  
لان تحققها يقتضى تحقق الطرفين على التعيين على تقدير كون  
الفعل موضوعا لنسبة الحدث الى فاعل معين وهو المراد ههنا

٣ وفي قوله الا ان احدهما  
ربط آخر وهو دفع توهم  
نشأ من قوله يدل على  
الحدث وهو القيام وعلى  
نسبة مخصوصة وهو انه  
اذا كان الفعل دالاعليهما  
فستفاد النسبة منه بلا ذكر  
فاعل كما يستفاد الحدث  
بان الحدث متعين بدلالة  
الفعل لاستقلاله والنسبة  
لاتعين بها بل مع ذكر  
الفاعل لعدم استقلالها  
فعلى هذا الربط قوله  
والاخر عبارة عن النسبة  
كما كان عبارة عن الفاعل  
على الربط الاصل وقوله  
بوجه عبارة عن الفاعل  
وقوله لكن اللفظ لا يدل  
عليه يكون بمعنى ان لفظ  
الفعل لا يدل تضمننا على  
النسبة بدون الفاعل بل  
مع الفاعل

بقرينة فلا بد من ذكره واما اذا كان موضوعا للنسبة الحدث الى فاعل ما  
 فلا يتوقف على تعيين الفاعل وذكره بل يتوقف على تعيين الحدث  
 وملاحظة فاعل ما لا على التمين ( قوله ) لكن اللفظ اى لفظ  
 الفعل لا يدل عليه اى على الفاعل المعين دلالة مطلقة التزاما  
 او تضمنا او مطابقة ( قوله ) فلا يتحصل ذلك الجزء اى النسبة  
 المذكورة الفاء فيه متفرع على ما قبله اى اذا لم يمكن ايقاع تلك  
 النسبة بلا تعيين الفاعل مع عدم دلالة لفظ الفعل عليه مطلقا  
 سواء كانت التزاما او تضمنا او مطابقة وان دل التزاما على فاعل ما  
 ( قوله ) فالفعل الى آخره الفاء جواب لشرط محذوف فالتقدير اذا  
 عرف المذكور من والحاصل الى ههنا فالفعل ( قوله ) نعم  
 دفع وهم نشأ من الاكتفاء بقوله فلا يصلح لان يحكم عليه بشئ  
 دون ان يحكم به على شئ وهو ان الفعل بمجموع معناه يصلح ان  
 يكون محكوما به بان كونه محكوما به انما هو باعتبار الحدث لا باعتبار  
 مجموع معناه او جزئه النسبة فلذا فسر الجزء بقوله اعني الحدث  
 وحده ( قوله ) قصار الفعل الى فان قلت فذلك التفصيل من  
 المتن اى ههنا واجال المخالفة المستفادة من قول المصنف بخلاف  
 الاسم والفعل بعد التفصيل ( فان قيل قولك مجموع معنى الفعل  
 غير مستقل مثلا يستلزم الاستقلال لكون مجموع معنى الفعل محكوما  
 عليه في هذا القول فبستلزم كونه مستقلا وغير مستقل وكذا قولك  
 معنى من غير مستقل فيقال ان لمجموع معنى الفعل حثيتين حثية  
 كونه في قالب الفعل وحثية كونه في قالب الاسم وهو لفظ مجموع  
 معنى الفعل وعلى الثاني يكون مستقلا ومحكوما عليه لعدم الاستقلال  
 وعلى الاول يكون غير مستقل فلاننا قض لا اختلاف الجهتين  
 وكذا لمعنى من حثيتان حثية كونه في قالب الحرف وحثية كونه  
 في قالب الاسم وعدم الاستقلال بالنسبة الى الاول والاستقلال

بالنسبة الى الثانية فلا تناقض وكذا قولك نصر فعل ماض  
لان الفعلية تنافي الابتدائية وهى تناقضها فيقال ان لنصر جهتين  
جهة كونه مراداه نفس اللفظ وجهة كونه مراداه المعنى واقعا  
فى التركيب ونصر بالنظر الى الجهة الاولى يكون اسما ومحكما  
عليه وبالنظر الى الجهة الثانية يكون فعلا فتغاير الجهتان  
فلا تناقض وههنا تعبير آخر وهو ان الحاكى مستقل واسم والمحكى  
غير مستقل وفعل وحرف ( قوله ) فان قلت الى آخره اذا عرفت  
ان الفعل باعتبار مجموع معناه غير مستقل فهو متفرع عليه للسؤال  
ومورده والمنشأ قوله وعلى نسبة مخصوصة بينه وبين فاعله  
الى قوله الا ان احدهما ( قوله ) كذلك اى كضمه الى المنسوب  
( قوله ) مع انها حالة الى آخرها الى قلت اشارة الى منشأ السؤال  
( قوله ) فى ذلك اى كون النسبة مضمومة الى المنسوب دون المنسوب  
اليه وتقرير السؤال بان مجموع معنى الفعل مستقل لانه لو لم يستقل  
لزم دخول النسبة فيه ولو لزم دخولها لزم الترجيح بلا مرجح  
وهو باطل بل النسبة مضمومة اليهما ومدلوله لهيئة الجملة دفعا  
للتحكم وهذا التقرير مبنى على كون الاستفهام انكاريا  
ولاحاجة الى التقرير على تقدير كونه استفساريا وتقرير الجواب  
بالمعنى باننا لانسم اذا دخلت النسبة فى معنى الفعل لزوم الترجيح  
بلا مرجح كيف وههنا مرجح لدخولها وهو كون النسبة صفة  
للمنسوب ومتعلقا بالمنسوب اليه كضرب زيد فانها فيه ثبوت الضرب  
زيد فالثبوت صفة قائمة بالضرب دون زيد بل متعلق به تعلق  
الموقوف على الموقوف عليه لانها تقتضى الطرفين كالابوة القائمة  
بالاب المتعلقة بالابن تعلق الموقوف على الموقوف عليه لان تحققها  
يتوقف على الابن ( قوله ) فان قلت كما ان الى آخره اى اذا عرفت  
جواب السؤال المذكور فى عدم استقلال مجموع معنى الفعل بلا فاعل

فان قلت بالنظر الى الفعل والفاعل الى آخره فهو مناسب لهذا  
 في الجملة وههنا دعوى مطوية وهو ان الفعل مع الفاعل لا يكون  
 محكوما عليه اوبه وهذه الدعوى مستفادة من لفظ النسبة التامة  
 في الاعراض السابق وهى مورد السؤال ومنشأؤه كون الصفة  
 مع الفاعل محكوما عليه وبه وتقرير فان قلت الى آخره بان الفعل  
 مع الفاعل يكون محكوما عليه اوبه لانه لو لم يكن كذلك كالصفة  
 مع الفاعل لزم الترجيح بلا مرجح لكن التالى باطل وكذا المقدم  
 فثبت المطلوب ويان الملازمة في الشرح وتقرير جواب اجيب  
 باننا لانسلم لزوم الترجيح بلا مرجح لعدم كون الفعل مع الفاعل  
 محكوما عليه اوبه كيف والمرجح متحقق وهو كون النسبة في الفعل  
 مع الفاعل تامة وكونها في الصفة مع الفاعل ناقصة (قوله) اضلا  
 سواء كان بطريق ان يكون المحكوم عليه اوبه (قوله) فلهذا آه  
 لكون نسبة الصفة تقييدية او لكونها غير مقصودة بالذات بالافادة  
 يلاحظ جانب الذات تارة كقاتل ضرب ويلاحظ جانب الوصف  
 كزيد ضارب (قوله) فان قلت ما ذكرته اى اذا عرفت جواب  
 السؤال المذكور فان قلت آه وهذه معارضة اخرى للدعوى المطوية  
 المذكورة فهى مورد للسؤال ومنشأؤه قول النجاة من ان المسند آه  
 وتقرير السؤال بان الفعل مع الفاعل يكون محكوما به لانه  
 لو لم يكن لزم المنافاة لما ذكره النجاة وهو مذكور في الشرح  
 لكن التالى باطل والمقدم كذلك فثبت الكون المطلوب وتقرير  
 خلاصة الجواب بان المراد من الدعوى المطوية ان الفعل مع الفاعل  
 مع النسبة المقصودة بالذات لا يكون محكوما عليه اوبه وبمعنى الملازمة  
 باننا لانسلم لزوم المنافاة لعدم الكون المذكور كيف ومعنى ما ذكره  
 النجاة ان الفعل مع الفاعل ومع النسبة الغير المقصودة يكون  
 محكوما به وعدم الكون المذكور بالنسبة الى النسبة المقصودة

بالذات فلا تنافي ولا لزوم (فان قيل كون النسبة مقصودة بالذات يتناقى  
 كونها حالة بين الطرفين وللمحوظة تبعاً فيقال ان النسبة في الملاحظة  
 لا تنافي المقصودة في الافادة من اللفظ لتعارضه في النسبة والمقصودية  
 (قوله) صريحاً مطابقة بقرينة التزاما والحكم المذكور في هذا المقام  
 في اى موضع كان بمعنى المعلوم وهو الثبوت ههنا لا بمعنى العلم والتصديق  
 بقرينة يفهم لان المفهوم من الكلام المعلوم لا العلم (قوله) ايضا اى  
 كقام ابو زيد ومعنى كذلك اى كقام ابو زيد فيكون ايضا متعلقا  
 بطرف الشرط وكذلك متعلقا بطرف الجزاء وهو لم ترتبط فلا يلزم  
 الاستدراك فعلى هذا يكون ايضا خبر كان وكذا من جملة الجزاء ولفظ  
 كذلك محمول على التأكيد (قوله) ومن ثمة اى لاجل عدم ارتباط  
 قام ابوه الى زيد اذا كان معنى قام ابوه قام ابو زيد (قوله) قام ابوه  
 جملة لبس بكلام يعنى لبس بمعنى قام ابو زيد (قوله) لتجريد عن  
 ايقاع تعطيل للبس والايقاع التصديق (قوله) بقرينة متعلق لتجريد  
 (قوله) وارباع عطف على ذكر زيد (قوله) يستحيل وجوده مع  
 الايقاع الواقع في الجملة الصغرى لان النفس الناطقة بسيطة لا تتوجه  
 بالعادة قصدا وبالذات الى الشئين وظهر من بيان القرينة لكون نسبة  
 الكبرى مقصودة ان نسبة الصغرى ليست مقصودة في زيد قام ابوه  
 وان كونها مقصودة من جوقة المخالفة للقرينة انما العلم عند الله (قال  
 الخامس قدم الارباع على الخامس مع ان ذكر ما ذكره في الخامس فيما  
 سبق مقدما يقتضى تقديمه على الرابع لانه يتعلق بتحقيق معنى الحرف  
 وهو بعض الفرض من تأليف هذه الرسالة بخلاف الخامس المتعلق  
 بالفعل والمشتق فلذا جعل الرابع رابعا والخامس خامسا (قوله) مما  
 سبق اشارة الى اللام في الفرق للجهل الخارجى لسبق الذكر فيما سبق  
 (قوله) نحو بون حدوا اشارة الى ان اضافة الحد الى الفعل للعهد  
 الخارجى بقرينة الشهرة للعهد الخارجى بقرينة الذكر في التقسيم

فلا يكون المراد من الحد الحد المستفاد من تقسيم المصنف بل المراد  
 الحد المشهور بين القوم وهو ما ذكره الشارح (قوله) بأنه أي الفعل  
 ما دل به على أنه يستلزم الدور لأنه أخذ في طرف التعريف المعروف  
 بصيرته فيجب أن لا نسلم الاستلزام كيف والباء في بانه تفسيرية فيكون  
 المراد بيان طريق التعريف وهو ذكر المعرفة أولا والتعريف ثانيا  
 وانما يلزم الدور لو كان للصلة وهو ممنوع أو كيف والمراد من بانه ما دل  
 ما دل بطريق ذكر الكل وإزادة الجزء بقرينة وقوعه في مدخل  
 حدوا وفائدة المجاز الإشارة إلى أن بيان التعريف لا يكون بدون  
 ذكر العرف حتى كان المعرفة يكون كالجزء من التعريف (قوله)  
 فالحد ليس بما نع تفرع على القضيتين المذكورتين قبله لأن عدم  
 المنع يقتضي صدق التعريف على شيء وعدم صدق المعرفة عليه  
 فقوله إن ضاربا يصدق عليه هذا الحد إشارة إلى مقتضى الأول  
 وقوله وليس بفعل إشارة إلى مقتضى الثاني (قوله) فمما سبق تفرع  
 على تفصيل الشرح وإشارة إلى ربط قوله فانه إلى المتن يعني أن فاء  
 فانه تعليل لعدم الورود (قال المصنف رحمه الله على حديث ونسبة  
 إلى موضوع) فان قيل إن النسبة متعددة بمعنى الأبيات والفعل  
 لا يدل على الأبيات بل للفعل يدل على ثبوت الحد لشيء فيقال إن  
 المراد بها المعنى الاصطلاحي وهو الوقوع والثبوت ههنا لا المعنى  
 اللغوي الذي هو الأبيات حتى يرد عدم دلالة الفعل عليها ويرد  
 عدم صدق التعريف على فعل من الأفعال (فان قيل إن الحد أمر  
 قائم بالغير كما مر والقيام عين النسبة فيلزم استدراك لفظه نسبية  
 في التعريف والافل فيلزم تكرار النسبة في أفراد الفعل وهو استدراك  
 فيها فيقال إن المراد به ما صدق عليه الحديث فلا يكون النسبة  
 مستفادة منه لأن القيام بالغير إنما يعتبر في ماهيته لا في ما صدق عليه  
 حتى يلزم إحد المحذورتين (فان قيل لم قال المصنف إلى موضوع

بمعنى محل قيام الحدث ولم يقل الى شئ فيقال اشارة الى ان الفعل  
موضوع بحسب اصل الوضع للنسبة القيامية لا الوقوعية وان كان  
موضوعا لها بحسب الوضع الثاني (فان قيل فيلزم خروج المجهول  
عن التعريف فيقال لا يلزم لان المراد من الدلالة في مادل الدلالة  
بحسب اصل الوضع وهي متحققة في المجهول فيه دخل فيه كما يدخل  
الافعال المنسلخة عن الزمان كنعم وبئس (فان قيل لم لم يقل الى  
موضوع ما اولى موضوع معين حتى يطابق الى اخذ المذهبين  
مذهب الوضع للنسبة الى فاعل ما اولى فاعل معين فيقال لو قال  
احدهما لزم خروج افراد الفعل عن التعريف على مذهب الاخر  
ولو كان كليهما لزم التطويل فيقال الى موضوع مطلقا يشمل كلا  
المذهبين مع الاختصار (قوله) على ان الحدث آه تعليل لعدم الوجود  
المقيد المعطل بقول المصنف رحمه الله وبما ان اعلية فانه آه لعدم  
الوجود خفائها من المتن فلا يلزم التوارد (فان قيل) لم لم يقل اولا  
مادل على حدث اعتبر اولا حتى لا يحتاج الى التفسير والبيان فيقال  
للاختصار مع الاعتماد الى ما ذكر في التقسيم (قوله) فالحوطة آه  
فذلكة قوله فانه الى الفاء وحاصل كلام المصنف رحمه الله على ما  
ذكره الشارح ان المعنى في قولهم مادل على معنى في نفسه لبس بزعمان  
بقريئة مقترن باحد الازمنة الثلاثة للزوم اقتران الشئ الى نفسه وهو  
باطل ولبس بنسبة لعدم استقلالها وبس المجموع للامرين المذكورين  
فالمراد الحدث لكن لا مطلقا بل الحدث الذي اجتمع النسبة من طرفه  
يعنى اعتبر اولا وبالدات بقريئة شهرة الحدث في الفعل فلا يرد  
ضارب مثلا لان المعترف به اولا الذات فيكون قول المصنف فانه بيانا  
للرأى من معنى في نفسه ووجههم لا تعريفا للفعل فلذا ارجع ضمير  
فانه الى الفعل لا الى الحدث لان مادل آه في المعنى لبس يعين خذهم  
ويمكن حمل خذ الفعل على الحدث المستفاد من التقسيم فيجوز ان يرجع

٩ فان قيل انه اذا كان  
الضمير راجعا الى الفعل  
كان تعريفا له فيكون  
الرجوع اليه منافيا لقوله  
لا تعريفا للفعل فيقال ان  
اللازم للرجوع له تعريف  
بواسطة بيان مرادهم  
وتنفي التعريف بقوله لا  
تعريفا له تنفي التعريف  
بالذات فلا تنافي

ضمير فانه الى الفعل وهو الظاهر في اضافة العام الى الخاص والى  
الحد لكون ما دل آه عين الحد المستفاد (فان قيل) قيد الزمان  
لم يذ كر فيما سبق فلا يجوز هذا الجمل فيقال ان الزمان وان لم يذ كر  
فيه حقيقة لكن ذ كر حكما لان الترك فيه لشهرة كون الزمان مدلولاً  
للفعل والترك لها بمنزلة الذ كر ولورود الاعتراض المجاب حمل  
السارح على ما حمل (قوله) ويحتمل آه اشار بالتأخير والتعير يحتمل  
الى ضعف هذا الاحتمال مع ان المقام وهو بيان عدم ورود الاعتراض  
بضارب يقتضى رجحانه لان ما في ما دل ظاهر في الموصول او الموصوف  
لان الظاهر في مقام النفي كلمة لم ولا دون ما (قوله) ويكون ما نافية  
لانه لا يصح الجمل على تقدير كونها غير نافية لان ضاربا لم يدل على  
حدث اولاً وبالذات (قال المصنف) السادس انما اخر السادس  
عن الخامس لان اسم الجنس وان كان مقدما على المشتق والفعل  
في التقسيم لكن علم الجنس مؤخر عنهما في التقسيم اذا دخل علم  
الجنس في القسم العلمى (قال المصنف) ومنه يعلم الفرق الواو فيه  
عاطفة على مقدر وهو تبين اوزائده وعلى التقديرين فائدتها الاشارة  
الى ان عنوان السادس لا يرتبط الى ما بعده بل هو مبتدأ خبره  
مخوف او بالعكس لما مر في المقدمة (قوله) وهو الاكثر اى اكثر  
الاستعمال لكون الاحكام باعتبار الافراد في الغالب وقوله لا يعينها  
احتراز عن الوحدة المعينة الموجودة في الاعلام (قوله) كما ذهب اليه  
المصنف رحمه الله في التقسيم حيث ذكر ذات وقيد بقيد ووحده بقرينة  
المقابلة فيكون المعنى الماهية وحدها فيكون ما سبق في التقسيم اشارة الى  
هذا المذهب ولكن هذه العبارة مع قطع النظر عن مذهب المصنف  
في الخارج محتمل كلا المذهبين لان الاولى ٣ والاقل تكلفا كون الذات  
بمعنى المستقل بالمفهومية ويقيد بغير الحدث ووحده بقرينة المقابلة  
ومعنى قيد وحده عدم التركيب من الذات والحدث فلا يثنى الماهية

٣ فان قيل ما وجه الاولوية  
فيقال انه اذا اريد بالذات  
المستقل بالمفهومية  
فيتحقق المقابلة في الظاهر  
الى نسبة بينهما بلا اعتبار  
قيد ويشمل كلا المذهبين  
يخلاف ما اذا اريد به  
الماهية لانها تشمل النسبة  
بحسب الظاهر فلا يتحقق  
المقابلة بلا تأويل في  
الظاهر ولانها لا تشمل  
مذهب الماهية مع وحدة

مذهب



مع وحدة فلا يذهب المذهب الثاني في التقسيم فكيف يصح قول  
الشارح هنا فيمكن ان يوجه قول الشارح وهو كما ذهب اليه بان  
معناه كما ذهب اليه المصنف في التقسيم على سبيل الاحتمال او بالنظر  
الى ان مذهب في الخارج هذا وعلى المذهب الاول اذا اريد باسم  
الجنس الماهية بالام الجنس ونحوه يكون مجازا بطريق ذكر المفيد  
وارادة المطلق او بطريق ذكر الكل وازادة الجزء ويحتمل ان يكون  
حقيقة بان يكون موضوعا ثانيا بوضع نوعي مع اللام وعلى المذهب  
الثاني اذا اريد به الفرد يكون مجازا بعكس الطريق المذكور ويحتمل  
ان يكون حقيقة بان يستعمل العام بعومده في الخاص وهو الفرد  
وبان يكون موضوعا ثانيا بوضع نوعي مع اللام العهد الخارجي مثلا  
(قوله) ولا يخفى ان علم الجنس غير مذكور في التقسيم هذا القول من  
الشارح مبني على تخصيص العلم المذكور بالشخصي والتخصيص  
فاسد بقريته هذا التنبيه فثبت المذكورية في كلا قسمي العلم (قوله)  
وهو اى التأويل الى قول المصنف السابع بيان للتأويل وخلاصته  
ان معلومية الفرق وان كانت موقوفة على سبق اسم الجنس وعلم  
الجنس لكن العلم الجنسى لشهرته مستغن عن الذكر فاسند معلومية  
الفرق الى اسم الجنس بطريق الاسناد المجازي من قبيل اسناد ماهو  
حفه ان يسند الى الكل وهو سبقهما الى الجزء وهو سبق اسم الجنس  
لقيام شهرة وضع علم الجنس لمعين من حيث التوهمين مقام الذكر  
(قوله) مبني على قول من يجعل آه لان الفرق ظاهر على مذهب من  
يجعله موضوعا للفرد المنشئ فلا يحتاج الى البيان (قال المصنف  
رحمه الله تعالى وضع بمجهره اى بذاته مع قطع النظر عن اداة التعريف  
قال المصنف وضع لغير معين ثم جاء التعيين فان قيل فيلزم جمع  
المتافين وهما التعيين وعدم التعيين فيقال انما يلزم لو كان معنى وضع  
لغير معين وضع للماهية المشروطة بعدم التعيين وهو ممنوع لانه

لو وضع لها بشرط بعد التعين عند السامع لزم أحد الفسادات  
الثلاثة لأن اشتراط عدمه يقتضي عدم المعلومية وعدم الحصول  
في ذهن السامع والوضع يقتضي الحصول في ذهنه لأنه الفرض منه  
فلو حصل معنى اسم الجنس في ذهنه لزم المخالفة حينئذ للشرط  
ولو لم يحصل لزم قو ث الفرض من وضعه ولو حصل مقتضيان  
لزم جمع المتنافيين والاحتمالات الثلاثة اللازمة لوضع اسم الجنس  
للماهية المشروطة بعدم التعيين فاسدة وكذا الملزوم فاسد فتعين  
الوضع للماهية المطلقة اعني عدم اعتبار التعيين ولا يلزم من عدم  
الاعتبار اعتبارا لعدم حتى يلزم جمع المتنافيين بعد محيى التعيين من  
نحو اللام (قوله) فلما كان آه مداريبا ن التأويل وتفرع على  
التفصيل المذكور من قوله الا ان ينهما الى ههنا يعنى اذا كان اسم  
الجنس موضوعا لغير معين وعلم الجنس موضوعا لمعين فلما كان آه (قوله)  
هذا إشارة الى فرق آه هذا الإشارة الى ان التنبيه السابع اوالى الموصول  
عكس الحرف وفي الاخير مسامحة لان المشير الى الفرق ليس المشار اليه  
بهذا فقط بل يامع ما بعده بخلاف الاول لان المشار اليه بهذا على الاول  
التنبيه السابع الذى هو عبارة عن الالفاظ المذكورة من اوله الى  
آخره (قوله) يفهم التزاما من الفرق المذكور صريحا إشارة الى  
وجه اطلاق لفظ التنبيه على ما ذكره (قوله) وهو اى المذكور  
صريحا استقلال المعنى وعدمه (فان قيل) المذكور في التفسير  
في الحرف ان مدلوله معنى في غيره وفي الموصول ان مدلوله ليس معنى  
في غيره وكان قرينه الاشارة العقلية والاستقلال وعدمه ليسا  
مذكورين صريحا فكيف يصح قوله المذكور صريحا فيقال ان اللازم  
في اطلاق لفظ التنبيه المعلومية بما ذكر سابقا في اى موضع كان  
وعدم الاستقلال المذكور صريحا في التنبيه اربع بقول المصنف  
رحمه الله تعالى انه لا يستقل بالمفهومية فلا استقلال المذكور صريحا في

في الاسم الشامل للموصول وغيره بقوله بخلاف الاسم والفعل لو يقال  
 ان معنى في غيره كان حقيقة عرفية في عدم الاستقلال وان لا يكون  
 في غيره كان حقيقة عرفية في الاستقلال فثبت المذكورة صريحا  
 في التنبيه الرابع اوفى التقسيم فيصح قول الشارح المذكور صريحا  
 (فان قيل ما وجه المذكورة للفرق بين الحرف والموصول التزاما  
 من الفرق المذكور صريحا فيقال ان استقلال المعنى في الموصول  
 مع كون قرينه الاشارة العقلية اى انتساب مضمون الصلة يستلزم  
 كون المضمون معنى قائما بالموصول وعدم استقلال المعنى وتبعيته للغير  
 يستلزم كون ذلك المعنى معنى قائما بالغير (قال المصنف رحمه الله)  
 بما هو معنى فيه معنى معنى فيه وصفا قائما به (فان قيل) ان معنى همزة  
 الاستفهام طلب الفهم وهو معنى قائما بالمستفهم لا بالتعلق وكذا معنى  
 من ابتداء قائم بالبدئ لا بالتعلق فيقال ان الموضوع له الهمزة ومن  
 المصدر المبني للمفعول للابتداء والاستفهام وهو قائم بالتعلق ويمكن  
 الجواب بان معنى معنى فيه معنى ملحوظ بتبعيته فلا يرد السؤال المذكور  
 (قال المصنف) مبهم عند السامع يرد عليه ان الابهام يتألف كون  
 الموصول من المعارف وكونه منها يتألف الابهام فيجاء بان الابهام  
 فيه مع قطع النظر عن الصلة وكونه من المعارف بالنظر الى الصلة  
 فلا يتألف (قال المصنف رحمه الله) يتعين بمعنى فيه فان قيل كون  
 مضمون الصلة معنى في الموصول يقتضى ربطها الى الموصول  
 والربط يقتضى توقف الصلة اليه لان الرباطة الدالة على الربط من  
 طرف الصلة والموصول يتوقف على الصلة على ما يقتضيه قوله  
 ويتعين بمعنى فيه فيلزم الدور فيقال ان توقف الموصول على مضمون  
 الصلة من حيث التعين وتوقفها عليه من حيث الذات فالموصول  
 المتوقف عليه ذاته والمتوقف عليه فتاير جهتها التوقف (فان قيل)  
 هو دور من جهة اخرى وهو ان الربط لكونه اعم من التوقف

على الصلة مع الموصول والصلة تتوقف على الربط فيقال ان الصلة  
من حيث انها صلة تتوقف على الربط وهو يتوقف على ذاتها  
فالصلة موقوفة على الربط من حيث كونها صلة والصلة موقوف  
عليها للربط من حيث ذاتها فلا دور ويمكن ان يكون ايضاً معنى  
بمعنى فيه معنى ملحوظاً بتبعية الموصول (فان قيل) فيلزم ان يكون  
تحرّف الحرف صادقا على الصلة فيكون غير مانع لاغياره فيقال  
ان الصلة تخرج من جنس تعريف الحرف وهو اللفظ الموضوع  
لشخص لان المراد به المفرد والصلة ليست بمفرد فلا يلزم المحذور  
(قوله) وانما قيدنا الابهام يشعر ان التقييد من طرفه مع انه من  
المصنف رحمه الله فلهذا لم يوجد في نسخته او لكونه راضياً له قال  
هكذا (قال المصنف رحمه الله) باعتبار كونه ثابتاً للغير اى ثابتاً في  
الذهن وملحوظاً بتبعية الغير وهذا المعنى في الفعل النسبة وحدها ومع  
الحدث وفي الحرف مدلوله المطابق (فان قيل) ان النسبة في المشتقات  
كنسبة الفعل فلم يخص الاشتراك بالفعل فيقال نسبتها تقييده  
ونسبته تامة والنسبة التقييدية بالنسبة اليها ساقطه عن درجة  
الاعتبار فللتنبية على السقوط والانحطاط عنها خص بيان  
الاشتراك بالفعل دونها ويمكن ان يحمل قوله ثابتاً للغير على معنى  
وصفاً قائماً بالغير في الخارج وهذا المعنى في الحرف كما سبق وفي الفعل  
الحدث (فان قيل) وفي المشتق معنى قائماً بالغير كالفعل فلم خص  
بيان الاشتراك وامتناع الخبر بالفعل والحرف دونه فيقال نسبة الحدث  
وقيامه تقييدية في المشتق لا تمنع الخبر عن حده بخلاف الفعل لان  
ان شئ لو اريد لا يكون منسوباً او منسوباً اليه بنسبة تامة دون الناقصة لانه  
يكون منسوباً ومنسوباً اليه بنسبة ناقصة في كليهما وفي احدى  
(قوله) هذا اشارة لفظ هذا اشارة الى ما بعد التنبية الثامن او اشارة  
اليه فتكون مسامحة لان التنبية الثامن عبارة عن مجموع العلل والمعلول

فيكون اشارة اليه على طريق الحقيقة والى العلة فقط على طريق  
 المسامحة ٩ (قوله) موقوفة على ثبوته في نفسه لان ثبوت الشيء للشيء  
 فرع ثبوت المثبت له والفرع يتوقف على الاصل (قوله) ومعنى  
 ضرب هو ذلك لفظ هو فاعل ضرب وذل لك مفعوله والحدث  
 المنسوب خبر لمعنى ضرب وفيه اشعار ٧ ان الشارح حل قول  
 المصنف ثابتا للغير على الاحتمال الثاني من الاختالين (فان قيل)  
 لم اختيار وضع الفعل للنسبة الى فاعل ماههنا وفي شرح قول المصنف  
 رحمه الله بخلاف الاسم والفعل وضعه للنسبة الى فاعل معين حيث  
 قال فلا بد من ذكره لانه اذا وضع للنسبة الى فاعل ما فلا يحتاج الى  
 ذكره فيقال للإشارة الى المذهبين في المقامين مع ان الحدث مع  
 النسبة الى فاعل ما اذا كان غير مستقل فيكون الحدث مع النسبة  
 الى فاعل معين غير مستقل بطريق الاولى فيكون اختيار ما اختاره  
 ههنا ابلغ في بيان علة امتناع الخبر عن الفعل فلذا اختار ما اختاره  
 ههنا (قال المصنف رحمه الله) لا يثبت له الغير (فان قيل) لم اعاد  
 لفظ الغير ظاهرا مع ان سبق المرجع يقتضي الضمير فيقال للتنبيه  
 على المغايرة بين الغيرين (فان قيل) اذا اعيد الشيء معرفة يكون  
 عين الاول فكيف يحصل المغايرة بالاعادة فيقال ان قضية الاعادة  
 قد تعدل عنها كما ههنا لكونها اكثرية لا كلية او يقال انها مفيدة  
 بكونها في مادة يكون فيها في مرجع الضمير التباس اذا اورد به واما  
 الاعادة في مادة لم يكن فيها التباس في مرجع الضمير فالاعادة اسما  
 ظاهرا تدل على المغايرة كما ههنا (فان قيل) المغايرة حاصلة بالضمير  
 بطريق الاستخدام مع الاختصار فيقال العينية في الضمير ظاهرة  
 والاستخدام خلافا للظاهر بخلاف الاسم الظاهر فانه ظاهر في  
 المغايرة اذا اعيد في المادة المذكورة (فان قيل) ما الداعي الى اعتبار  
 المغايرة فيقال الداعي ان يفهم من عدم ثبوت الغير الذي لم يثبت له  
 معنى الحرف والفعل عدم ثبوت الغير الذي يثبت له معنى الحرف

٩ يعني يكون نسبة الاشارة  
 المتعلقة بالتنبيه الثامن الى  
 علة الامتناع نسبة ماهو  
 حقه ان ينسب الى الكل  
 الى الجزء منه  
 ٧ لان الحدث ثابت للغير  
 بالمعنى الثاني لا بالمعنى الاول  
 لاستقلاله بحسب ذاته  
 ولكن ذلك المشعر لبس  
 بمراد لاياله عنه قوله سابقا  
 وكل من مدلوليهما غير  
 مستقل بالمفهومية وقوله  
 بحيث تكون آه وقوله  
 الا يثبت ان شيء اصلا بل  
 المراد المعنى الغير المستقل  
 بالمفهومية وهو الحدث مع  
 النسبة من ظاهر قوله  
 الحدث المنسوب والفاضل  
 انصاحا لعل النسبة فقط  
 ليكون عدم الاستقلال  
 متحققا بالذات في الحرف  
 والفعل وعدم الاستقلال  
 على ظاهر ما ذكره الشارح  
 بواسطة النسبة في الفعل ٢

والفعل بطريق الاولوية بخلاف عدم اعتبار المغايرة فانه لا يفهم منه الحكمان لجواز ان يكون الغير الذي يثبت له معنى الحرف والفعل غير ثابت له لثبوت معناه له مع ثبوت الغير الذي لم يثبت معناه له (قوله) اى لكل منهما تفسير لضمير له ودفع رجوع ضمير له الى الحرف والفعل بتأويل المجموع فيبعد ان المجموع لا يثبت له الغير وهو ليس بمطلوب بل المطلوب ما ذكره الشارح فلذا فسر به كما فسر به لقوله ومن هذه الجهة (قوله) بل لا يثبتان لشيء اصلا ترق في النفي لان النفي الثاني مستلزم للاول دون العكس لان الفعل لا يكون محكوما عليه وكذا الجملة لكن يكون محكوما به ومسندا وما ينبغي ان يعلم ان الفعل باعتبار النسبة الى فاعل ما والى فاعل معين لا يكون محكوما عليه وبه لعدم استقلاله بهذا الاعتبار وباعتبار الزمان كذلك لانه وان كان مستقلا لكنه ظرف وقيد لثبوت الحدث الى الفاعل والظرف لا يكون محكوما عليه وبه وباعتبار الحدث يكون محكوما به لا يكون محكوما عليه لانه وان كان مستقلا لكنه خلاف وضعه وباعتبار الحدث والزمان والنسبة لا يكون محكوما عليه وبه لما منع الزمان والنسبة وباعتبار الحدث والنسبة كذلك لما منع النسبة وباعتبار الحدث والزمان والنسبة كذلك لما منع الزمان والنسبة فيمكن ان يحمل قول المصنف رحمه الله على معنى باعتبار كونه ثابتا للغير على كل من الاحتمالات السبعة وان رجع العصام رحمه الله احتمال النسبة والشارح احتمال الحدث مع النسبة على ما هو الظاهر من عبارته وان امكن جل قوله على ما جل عليه العصام (قوله) ومنهم من قال وهو العلامة التفتازاني الغرض من هذا الكلام دفع اشتباه وهو ان كون الشيء مبتدأ من خواص الاسم فكيف يصح ان يكون الالفاظ التي اريد بها نفسها محكوما عليها ومبتدأ بانها موضوعة لانفسها فتكون اسما فيصح ان تكون محكوما

٣ ويمكن جل قوله على ما  
جل عليه العصام بان  
يقال ان ذكر الحدث  
استطردى والمقصود  
بيان النسبة ويمكن  
التوفيق بينهما بان  
مقصودهما الحمل على  
المعنى الغام للاحتتمالات  
السبعة لكن اكتفيا ببيان  
احدهما احالة على  
المقابلة

عليها ومبتدأة ( قوله ) في ضمن ذلك الوضع فإنه اذا قال الواضع  
من موضوع لكل ابتداء من الابتدآت الشخصية فذكر لفظ من و اريد  
به نفسه فلهذا الذكر و الارادة اعتبر وضع لفظ من لنفسه وقيل  
لهذا الوضع وضعا ضميا شخصيا عند التفتازاني رحمه الله قال العصام  
ان هذا الوضع الضمني الشخصي لا يتحقق في صورة وضع الالفاظ  
بالوضع النوعي لانها لم تذكر بخصوصها ولم يرد انفسها في هذه الصورة  
حتى يتحقق الوضع المذكور بل التحقيق ان هذا الوضع وضع نوعي  
ثابت بقاعدة كلية وهي كل لفظ اريد به نفسه حين الحكم عليه فهو  
موضوع لنفسه وعلى هذا التحقيق يكون معنى ضمنية الوضع ان  
لا يكون مقصودا بالذات كوضع الالفاظ للمعاني المقصودة منها  
ويسمى هذا الوضع وضعا متطفلا ويمكن ان يقال من طرف العلامة  
ان الواضع لذكر نفس اللفظ و ارادة نفسه اعتبر الوضع في صورة  
الوضع الشخصي واعتبر في غيره اطرا اذا للباب فيتحقق هذا الوضع  
في صورة الوضع النوعي ( قوله ) وحيث لا دليل آه متعلق بالزم  
المتأخر والملمزم الشريف العلامة رحمه الله وحاصل الازام ان وجه  
اعتبار هذا الوضع ذكر اللفظ و ارادة نفسه وهو متحقق في مثل جسق  
مهمل فان قال العلامة التفتازاني رحمه الله بوجود هذا الوضع  
في المهملات يلزم المخالفة لاهل اللغة لاتفاقهم على عدم الوضع فيها  
وان لم يقل لزيم الحكم لوجود علة اعتبار الوضع فيها فيمكن الجواب  
باختيار الشق الثاني ودفع المحذور بان علة الاعتبار ذكر الواضع  
حين الوضع و ارادة نفسه لا مطلق الذكرك لانه لو كان مطلق الذكرك  
والارادة علة الاعتبار لكان غير الواضع واضعا و ذكر الواضع و ارادة  
نفسه لم يتحقق فيها فعدم تحقق علة الاعتبار فيها مرجح لعدم  
الاعتبار والتحقيق في غيرها مرجح للاعتبار او بان علة الاعتبار  
الذكر والارادة مع وجود المعنى المقصود في المذكور وهي لا تتحقق

فيها فلا تحكم اصلا ويمكن الجواب باختيار الشق الاول ودفع  
 محذوره بانه لا مخالفة فيه لاهل اللغة لان اتفاقهم على عدم الوضع  
 للمعنى لا على عدمه للفظ نفسه فلا يقول القائل بهذا الوضع بالوضع  
 للمعنى حتى يلزم المخالفة (قوله) ولما قيل ان يقول من طرف العلامة  
 المختار اني رحمه الله على السيد الشريف رحمه الله وحاصل الاعتراض  
 بان انكار هذا الوضع فاسد لانه امر يقتضي عدم صدق قول النجاشي  
 ولا يأتى الا في اسمين على مثل واذا قيل لهم آمنوا مع انه كلام مركب  
 من فعل وهو قيل ومن نائب فاعل وهو آمنوا وكل امرئ شانه هذا فهو  
 فاسد فالانكار المذكور فاسد وحاصل الجواب باننا لانسلم ان الانكار  
 يقتضي عدم صدق القول المذكور كيف ومعنى في اسمين في قولهم  
 في اسمين او ما يقوم مقامهما بناء على تعميم الاسمين من الحقيقي والحكمي  
 او على حذف المعطوف فيصدق على مثله القول المذكور والاسم  
 الحكمي في مثل آمنوا لكونه مؤنلا بهذا اللفظ وهو اسم حقيقة  
 والمؤنل به يكون اسما حكما اولكونه مشابها للاسم في الاستقلال  
 كما اشار اليه الشارح (قوله) ولا بد من هذا التأويل الى الاسمية  
 الحكمية على هذا التقدير اي تقدير انكار الوضع التبعي معارضة اخرى  
 بعد الجواب على الانكار بانه فاسد لانه امر يستلزم التأويل في مواد  
 كثيرة وكل امر يستلزم التأويل في مواد كثيرة فهو فاسد فالانكار  
 فاسد (قوله) الا ان يقال استثناء مفرغ عن عموم الاوقات اي لا بد  
 في كل وقت من الاوقات الاوقات ان يقال وخلاصة الجواب باننا لانسلم  
 ان الانكار يستلزم التأويل في مواد كثيرة كيف وهي محمولة على ما  
 هو الشائع في الاستعمالات لاهل النوازل حتى يلزم التأويل المذكور  
 وهذا الحمل وان كان اعم من التأويل المذكور لكنه صرف عن  
 الظاهر ونوع التأويل لان الظاهر المعلوم وانما اشار الى ضعف قوله  
 اللهم ويمكن ان يحمل قوله ولا بد على ابطال السند في الجواب



بعد تعميمه وتعميم اعتراضه والجواب حيثذا انتقل الى جواب آخر  
 وهو منع الكبرى المذكورة في تقرير اعتراض ولقائل آه بعد منع  
 الصغرى ودفعه بابطال سنده (قوله) واذا كان معنى الفعل والحرف  
 كذلك اى ثابتا للغير اولا يثبت له الغير او اشارة الى كليهما وهو  
 الظاهر لان فاء فامتنع آه نتيجة وهى متفرعة على كلتي المتقدمتين  
 لا على احديهما حقيقة وتقرير القياس ان الحرف والفعل امران  
 يدلان على معنى ثابت للغير وكل امرين شائهما كذلك امران لا يثبت له  
 الغير وكل امرين لا يثبت له الغير فامتنع الخبر عنهما فالحرف والفعل  
 امتنع الخبر عنهما وبمعنى المقدمة الثانية باننا لانسلم ان كل امرين شائهما  
 كذلك لا يثبت له الغير كيف ونصرف فعل ماض ومن حرف جري يثبت  
 لهما الغير في هذين التركيبين ويجاب بالتحريير بان المراد لا يثبت لهما  
 الغير اذا كانا مستعملين في معناه وما ذكر في سند المنع لم يستعمل  
 في معناه و اشار الشارح الى جواب هذا الاعتراض في الموضوعين  
 وصرح ثالثا بقوله وانما قيدنا آه (قوله) ولما ذكر آه القرض منه  
 بيان فائدة هذا التنبيه وبيان وجه تأخير عن التنبيه الثامن بانه بمنزلة  
 الجنس في الكون ما به الاشتراك وهذا التنبيه بمنزلة الفصل في الكون  
 ما به الامتياز والجنس مقدم على الفصل وكذا ما كان بمنزلة كليهما (قوله)  
 في زمان معين اى معين بتعين نوعى وهو الحال او الاستقبال او الماضى  
 والا فلا تعين يحسب الشخص في الزمان الداخلى في مفهوم الفعل  
 (قوله) ففي كليته نظر خبر ميتدأ محذوف اى اما الفعل باعتبار تمام  
 معناه ففي كليته نظر وجه النظر ان المركب من المستقل وغيره غير  
 مستقل وغير المستقل لا يجوز العقل صدقه على كثيرين فلا يتحقق  
 الكلية فيه (قوله) بل باعتبار آه ترقى من النظر في الكلية المحتمل  
 لتحقيقها وعدم تحقيقها الى تعيين عدم التحقق (قوله) كذلك اعادة  
 لكاف كايوناً كيد له لبعده في الذكرو قد تم المشبهة في مثل هذه الصورة

ليستفاد اجمالا حال المشبه من حال المشبه به فيتعين بذكرة ثانيا  
 فيتحقق الاجال اولا والتفصيل ثانيا فيكون اوقع في النفوس والتنبية  
 ان حال المشبه في الظهور في غاية حتى يليق ان يذكر في مقام المشبه به  
 اوليبت حال المشبه معللا في اول الامر لان حال المشبه به بمنزلة  
 التعليل لحال المشبه (قوله) غير مستقيم خبر جهله وجه عدم الاستقامة  
 مامر وهذا اعتراض على المصنف رحمه الله بان ادخال الفعل في قسم  
 الكل في اول التقسيم غير صحيح لعدم الكلية في تمام معناه لعدم  
 الاستقلال والجواب بان الادخال باعتبار بعض معناه وهو الحادث وهذا  
 الجواب صحيح سواء كان الفعل موضوعا لنسبة الحادث الى فاعل ما  
 اولى فاعل معين ويمكن جواب آخر على التقدير الاول بان الفعل  
 بتمام معناه على ذلك التقدير مستقل لعدم الاحتياج الى الخارج عن الفعل  
 لانفهام فاعل مامنه بالالتزام فيصح الادخال بتمام معناه وهذا الجواب  
 مبني على ما هو المشهور وهو ان الفعل بتمام معناه اذا كان موضوعا  
 لنسبة الى فاعل ما مستقل ومخالف لما ذكره الشارح ويمكن التوفيق  
 بينهما بان المراد بالمشهور ان الفعل بتمام معناه مع اعتبار مدلوله  
 الالتزامي مستقل وبما ذكره ان الفعل بتمام معناه بلا اعتبار مدلوله  
 الالتزامي غير مستقل فلانما فات بينهما (فان قيل) ان الفعل اذا كان  
 موضوعا للنسبة الى فاعل ما يلزم التأكيذ او التجريد في الاستعمالات  
 فيقال لا يلزم التأكيذ لانه يكون عين المؤكذ وههنا ليس كذلك  
 لان المؤكذ عام والتأكيذ خاص فلا اتحاد ولا تأكيذ ولا يلزم التجريد  
 لانه من قبيل تحقق العام في الخاص واصح محلا له فيه والفرق في النسبة  
 في الوضعين ان تعين النسبة على تقدير الوضع لنسبة الحادث الى  
 فاعل مامن جهة الحادث فقط بحسب الوضع وعلى تقدير الوضع  
 للنسبة الى فاعل معين من جهتي الحادث والفاعل بحسب الوضع  
 (قوله) ولما كان الحادث آه اشارة الى ان فاعل الحادث جزءا لشرط

مخذوف ومستقلا خبر كان وقد يتحقق خبر بعد الخبر باعتبار مزج  
 الشرح الى المتن ولم يقل في تقدير الشرط ولما كان الحدث قد يتحقق  
 آه وضم اليه قوله مستقلا وهو معنى الكلّي المذكور في المتن لان التحقق  
 لا يستلزم جواز النسبة لجواز وجوده في امور متعددة مع عدم الاستقلال  
 مثل النسبة فانها تتحقق في الافعال المتعددة مع انها لا تستقل (قوله)  
 صالحا للانساب الى كل منها تفسير بقريضة تفريع جواز النسبة  
 وفائدته تصحيح التفريع لان التحقق في ذوات متعددة بدون هذا  
 القيد لا يستلزم جواز النسبة الى خاص منها بل يستلزم الجواز الى  
 ذوات متعددة (قوله) اي من كل واحد منها اشارة الى ان ضمير منه  
 راجع الى ذوات بتأويل كل واحد وفائدة هذا التأويل مع ايراده مفردا  
 مذكرا افادة ان النسبة الى كل واحد منها لا الى الذوات على ما  
 اوهمها التأنيث اذا اروده (قوله) اي الفعل باعتبار ذلك الحدث  
 عن شئ تفسير لضمير به بقريضة التفريع على ما تقدم ودفع اشباه  
 نشأ من الضمير لان المتبادر منه الفعل المطلق ههنا بلا وصف  
 الاعتبار المذكور فيكون المعنى فيخبر بالفعل مطلقا وهو فاسد (قوله)  
 وهو بهذا دفع اشباه نشأ من تفسير ضمير به بما ذكر وهو ان الفعل  
 بهذا الاعتبار مستقل بالمفهومية فيصلح ان يكون محكوما عليه وبه  
 فكيف يصح تخصيص بكونه مخبرا به بان الفعل بهذا الاعتبار وان  
 امكن كونه مخبرا عنه بالنظر الى استقلا له لكنه لا يكون مخبرا عنه  
 لكونه خلاف وضعه وتقرير قياس المتن مر كبا هكذا ان الفعل امر  
 مدلوله كلّي يتحقق في ذوات متعددة وكل امر شانه هذا جاز نسبته  
 الى خاص منه وكل امر جاز نسبته الى خاص منه فيخبر به بالفعل  
 بخبره (قوله) دون الحرف حال من ضمير به (قوله) اي تعقل تفسير  
 لتحصل المدلول بحمله على التحصل الذهني وفائدته دفع توهم  
 سؤال الاستدراك في جل انما هو آه لان التحصل المتبدأ معتبر في الخبر

بان التحصيل المعتبر في طرف الخبر التحصيل الخارجي والتحصيل المتبادر  
 ذهني كما اشار اليه الشارح بقوله في التعقل والتحقيق لان التعقل بالنسبة  
 الى الذهن والتحقيق بالنسبة الى الخارج كما هو المتبادر على ما هو  
 مقتضى التأسيس (قوله) انه يتبعه ما آه اشارة الى ان الباء سببية  
 وان يحصل بمعنى ثبت من الثلاثي وضميره المستتر راجع الى مدلول  
 الحرف وكلمة ما عبارة عن المتعلق بقرينة الشهرة لامن العقل والذهن  
 فقيه فواذا ربيعة (قوله) واذا كان آه اشارة الى تقريرة فاء فلا يتصل  
 لغيره (قوله) فلا يكون آه اشارة الى النتيجة ولكن جعل عدم كونه  
 مخبرا به مشبها وعدم كونه مخبرا عنه مشبها به ولم ينف على السوية  
 لمنااسبة الاول لمقام المقابلة الى الفعل وتقرير القياس بين الحرف لا يكون  
 مخبرا به كما لا يكون مخبرا عنه لانه امر يحصل مدلول آه وكل امر شانه  
 هذا فلا يتصل بغيره وكل امر لا يتصل بغيره فلا يكون مخبرا به كما  
 لا يكون مخبرا عنه فالخرف لا يكون مخبرا به كما لا يكون مخبرا عنه انما  
 العلم عند الله العلامة (قوله) فقد علم منه اشارة الى معلومية عدم  
 الكلية مما سبق لان المعلوم من موضوعية الضمير لكل من مشخصات  
 معلوم مما سبق لانها سبقت في المقدمة والتقسيم (قوله) لمفهوم كلي  
 وهو آلة الملاحظة في الوضع (قوله) نظرا اسم ان في ان في كلية  
 (قوله) والحق يبين لوجه التأمل (قوله) انما عده من الجزئيات  
 حيث قال في التنبيه الثاني فلذلك كانا جزئين وجاصل وجه التأمل  
 عده من الجزئيات معنى على زعمهم والحق انه لا يعد من الجزئيات  
 لانه قد يكون الشيء الذي يرجع اليه الضمير كليا وقد يكون جزئيا  
 وانما يكون رأيهما زعما لمصادق المعنى عليه لان تعريفهم المعروف بما  
 وضع لشيء بعينه لا يقتضي اعتبار جزئية المعنى عليها عند الضمير  
 من الجزئيات لان معنى بعينه معين كليا كان او جزئيا وفي ضمير الغائب  
 مذاهب ثلاثة الاول مذهب المصنف رحمه الله على التخصيص في المنز

وهو ان ضمير الغائب موضوع لكل واحد من الشخصات سواء كان جزئيا حقيقيا او كليا في هذا المذهب نظم جميع الضمائر الغائبة في سلك واحد وهو الحقيقة واحتراز عن المجاز في المواد الكثيرة المستعملة فيها الضمير في الكلى فان قيل هذا المذهب مستفاد من نسخة وفي كليته وجريته نظر ولا يستفاد من نسخة وفي كليته نظر لانها تقتضى انتفاء الكلية وثبوت الجزئية فيه بل النسختان متنافيتان فيقال ان الكلية التي تقتضى انتفاءها النسخة المذكورة بمعنى آلة الملاحظة والكلية التي تقتضيها النسخة الاخرى بمعنى فرد من افراد آلة الملاحظة فلانفاة بل مألها واحد والثاني مذهب السيد الشريف رحمه الله على ما قال البعض وهو ان ضمير الغائب موضوع لجزئى حقيقى والمستعمل في الكلى بحسب الظاهر مستعمل في الجزئى بحسب التأويل في المرجع لاني الضمير وهو المذكر كورية بذكر جزئى كقولك مفهوم الانسان هو نوع فانه وان كان كليا بحسب ذاته لكنه جزئى من حيث انه مذكر بذكر جزئى وفي هذا المذهب نظم الضمير مطلقا سواء كان مخاطبا او غائبا او متكلما في سلك واحد وهو الاستعمال في الجزئى الحقيقى (فان قيل) الجزئية والكلية بالنظر الى ذات المفهوم لا بالنظر الى الخارج فكيف يتحقق الجزئية في المرجع الكلى بالنظر الى المذكر كورية فيقال ان كونها بالنظر الى ذات المفهوم اصطلاح معقول والمعتبر عند اهل الوضع الكلية والجزئية مطلقا وهذا من قبيل تحالف الاصطلاحين ويؤيده ان معنى من في سرت من البصرة ابتداء مشتمل على ابتدآت كثيرة وكلى بالنظر الى ذاته وجزئى بالنظر الى انه معنى الحرف لعدم صدقه على كثير من لعدم استقلاله ولموافق اصطلاحان لقال اهل الوضع معنى من في مثل هذا كلى لكنهم لم يقولوا ثبت تحالف الاصطلاحين والبال مذهب الجمهور وهو ان ضمير الغائب موضوع لجزئى

واذا استعمل في الكلّي يكون مجازاً بتزيله منزلة الشخص في التعيين  
وفي هذا المذهب نظم الضمائر في سلك واحد وهو الموضوعية الجزئية  
الحقيقية وهذا المذهب لبس بفساد بالنظر الى هذا المبنى وان كان  
فاسداً بالنظر الى المبنى الذي ذكره الشارح بعد قوله والحق (قال  
المصنف رحمه الله) فان مفهومهما كلي لانهما لفظان بمعنى الصاحب والعلو  
ان ذو وفوق مفهومهما كلي لانهما لفظان بمعنى الصاحب والعلو  
وهي المذكورة في المتن ويضم اليها كبرى مطوية وهي وكل لفظين  
بمعنى الصاحب والعلو مفهومهما كلي فذو وفوق مفهومهما كلي  
ويعترض على الكبرى بان لا نسلم ان كل لفظين بمعنى الصاحب  
والعلو مفهومهما كلي كيف ولا يستعملان الا في الجزئي فيجاب بالتحريز  
بان الاستعمال في الجزئي لعروض الاضافة وهو ليس بمعتبر في الكلية  
والجزئية بل المعتبر فيهما الوضع الافرادي والموضوع له لذو وفوق  
معنى الصاحب والعلو فهما كليان فتبت الكبرى المنوعة واثار  
المصنف رحمه الله الى هذا الجواب بقوله وان كانا آه وفي هذا القول  
فائدة اخرى وهي اثبات عدم الجزئية ليحصل كمال الامثاليين  
الحرف وبين الاسماء اللازمة الاضافة وتقرير قياس هذا القول  
هكذا ان ذو وفوق امران لا يستعملان الا في الجزئين لعروض  
الاضافة وكل امرين شأنهما هذا لا يكونان جزئين فذو وفوق  
لا يكونان جزئين ويعترض على الصغرى بانها تستلزم كونهما من  
المجازات المتروكة الحقايق فيجاب بان الاستعمال في الجزئي لعروض  
الاضافة لبس بمجازي حتى يلزم ما ذكر بل وضعي بالوضع التركيبي  
(فان قيل) يمنع الكبرى حيث لان الاستعمال في الجزئي بحسب الوضع  
بعضي الجزئية لاعداد الجزئية فيقال ان المعتبر الوضع الافرادي  
لا التركيبي فتبت الكبرى واثار المصنف رحمه الله الى هذا الجواب  
في التنبيه الاتي بقوله ان المعتبر الوضع اي الوضع الافرادي فيكون التنبيه

الاتي دليلا لهذا التنبيه (قوله) بحسب الوضع دفع سؤال التناقض  
 من المتن وهو ان الاستعمال في الجزئي فقط يقتضي كونهما جزئيين  
 وقول المصنف رحمه الله فلا يكونان جزئيين يتنافي مقتضى ما سبق  
 فلزم التناقض بان الاول بالنسبة الى الاستعمال والثاني بالنسبة الى  
 الوضع الافرادى فتغاير الجهتان فلا تناقض (قوله) الجزئيين  
 الاضافيين اشارة الى ان المراد من الجزئي المذكور في المتن الجزئي  
 الاضافي بقريضة كثرة استعمالهما في الكل في التركيب الاضافي  
 (قوله) ولذا اى لكونهما كليين (قوله) على ما يتبادر متعلق بالنفي  
 لا بالنفي لعدم صحة المعنى على تقدير التعلق بالنفي (قال المصنف)  
 بعضها بالجر بدل من الالفاظ بدل البعض من الكل او بالرفع مبتدأ  
 خبره مكان بعض والجملة حال مؤكدة لان معنى تعاور الانفاظ تناوب  
 بعضها مكان بعض واشارة اليد الشارح بقوله وان قرئ بالضم آه (قوله)  
 واقعا بعضها مكان بعض بيان لحاصل المعنى لا بيان لاصل المعنى  
 لانه بعضها واقع مكان بعض ووجه معلومية هذين التنبيهين  
 التزاما بما سبق جعل المصنف رحمه الله الكل والشخص  
 من اقسام المدلول الوضعي للفظ الموضوع فيفهم منه  
 ان الكلية والجزئية باعتبار الوضع عند  
 اهل الوضع انما العلم عند الله  
 العلم



❦ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ❦

الحمد لله الذي خص الانسان بمعرفة اوضاع الكلام ومبانيه \*  
وجعل الحروف اصول كلمته وظروف معانيه \* والصلوة على المشتق  
من مصدر الفضل والحكم \* الجا مع لحا سن الافعال ومكارم  
الشيم \* الموصول بالفاظه انواع السعادة والهدى \* المضمير في اشاراته  
اصناف الحكم والتقى \* محمد المذكور اسمه في التورية والانجيل \*  
وعلى آله مظهر الحق ومبطل الاباطيل \* ما ظهر النجم في العلم \*  
وما اشتهر النجم في العلم (وبعد) فلما شاع في الامصار \* وظهر  
ظهور الشمس في النهار \* الرسالة العنصرية التي افادها المولى الامام  
المحقق والفاضل المدقق خاتم المجتهدين \* عضد الحق والدين \*  
اعلا الله درجته في اعلى عليين \* وكانت مشتملة على مسائل دقيقة  
وتحقيقات عميقة مع غاية الایجاز ونهاية الاختصار ولم يكن لها بد من  
شرح لا بغادر صغيرة ولا كبيرة الا احصاها ويبلغ في تبيين المرام

❦ وتحقيق ❦



وتحقيق المقاصد اقصاها اردت الخوض في تنجيم هذا المرام \* على وجه يكشف عن وجوه خرائذه اللثام \* مع جود القريحة وكمال الطبيعة تحفة المحضرة العلية الامير الاعظم \* والقهر زمان الاكرم ظل الله على الانام \* فانح ابواب الانعام والاكرام \* الذي اشتاقت تيجان السلطنة الى هامته \* وباهت حلال الامارة على قامته \* الفائر بالحكمين العلية والعملية \* الحائر للرياستين الدينية والديوية \* اشرف السلاطين في الاصل والنسب \* واحققهم في الفضل والادب \* فياض سيجال النوال على الخلايق \* وهاب جلائل النعم والدقايق \* وما نوال الغمام وقت الربيع \* كنوال الامير يوم السخاء \* فنوال الامير بكرة \* عين فنوال الغمام قطرة ماء \* المؤيد بتأييد الملك العليم \* مغيب الدولة والدين الامير عبد الكريم \* لا زال رقاب الامم خاضعة لاوامره \* واعناق الخلايق ممتدة نحو مور اسمه \* وهذا دعاء قد تلقاه ربنا بحسن القبول \* قبل ان ارفع الصوت والطول \* فان وقع في حيز القبول والرضاء \* فهو في غاية المقصد ونهاية المبتغى \* والله المبسر للامال \* وعليه التوكل في جميع الاحوال \* قال المصنف رحمه الله بعد التسمية (هذه فائدة) المشار اليه بهذه العبارات الذهنية التي اولاد كتابتها وبيان اجزائها نزلت منزلة المشخص المشاهد المحسوس فاستعملت كلمة هذه الموضوعية لكل مشار اليه محسوس فيها (والفائدة في اللغة ما حصلته من علم او مال مشتق من القيد بمعنى استحداث المال او الخير وقبل اسم فاعل من فادته اذا اصبحت فؤاده وفي العرف هي المصلحة المرتبة على فعل من حيث هي ثمرته ونتيجته وتلك المصلحة من حيث انها على طرف الفعل تسمى غاية له ومن حيث انها مطلوبة للفاعل بالفعل تسمى غرضا ومن حيث انها باعثة للفاعل على الاقدام على الفعل وضدور الفعل لاجلها تسمى علة غائية فالفائدة والغاية متعدهان بالذات

ومختلفان بالاعتبار كما ان الغرض والعللة الغائية ايضا كذلك لان  
الحيتين متلازمان ودليل اعتبار كل حية فيما اعتبرت فيه اضافة  
الغرض الى الفاعل دون الفعل والعللة الغائية بالعكس فالاولان اعم  
من الاخيرين مطلقا اذ ربما يترتب على الفعل فائدة لا تكون مقصودة  
لغايله واما اجل الفائدة على ما اشير اليه بهذه حقيقة عقلية لغة  
وعرفا ان العبارات في انفسها فائدة اما باعتبار اللغة فظاهرا واما  
باعتبار العرف فلا انها مصلحة يترتب على تصحيح حروفها واخراجها  
عن محالها هي المخارج ويجوز ان يكون مجازا في الاستناد باعتبار  
ان لتلك العبارات مدخلا في حصول الفائدة (تشمّل) اما خبر بعد  
خبر او حال او صفة لفائدة والمراد انها تشمّل اشتمال الكل على  
الاجزاء (على مقدمة وتقسيم وخاتمة) وجه الترتيب ان ما يذكره  
في هذه الرسالة من العبارات اما ان يكون لافادة المقصود او لافادة  
ما يتعلق به اذا اخرج منها لا يذكر فيها فان كان الاول فهو التقسيم  
وان كان الثاني فان كان ذلك التعلق يتعلق السابق باللاحق اى  
التعلق من حيث الاعانة في الشروع على وجه البصيرة فهو المقدمة  
وان كان يتعلق باللاحق بالسابق اى التعلق من حيث زيادة التوضيح  
والتكميل فهو الخاتمة والمقدمة في اللغة مأخوذة اما من قدم اللزوم  
بمعنى تقدم او المتعدي وفي الاصطلاح عبارة عما يتوقف عليه الشروع  
في العلم والمناسبة ظاهرة لتقديمها في الذكر او لتقديمها الطالب  
في الشروع في المقاصد بالذات او بالواسطة والمراد بالمقدمة ههنا  
المعاني المخصوصة او العبارات المعينة فلا بد من اختيار التجوز بان  
يكون من قبيل اطلاق اسم الكل على بعض جزئياته او اطلاق  
اسم المداول على بعض ما دل عليه وما وقع في بعض النسخ على  
مقدمة وتنبية وتقسيم وخاتمة فهو سهو من قلم الكاتب اذ التنبية  
من المقدمة فلا معنى لعدة جزأ مستقلا (المقدمة) مبتدأ خبره

محذوف أي هذا الذي نشرع فيه أو بالعكس وأما جعل مجموع هذه  
العبارات التي بعدها إلى قوله التقسيم خبرا لها فغير مناسب في أمثال  
هذا المقام تأمل ولما كان معرفة أقسام اللفظ باعتبار خصوص الوضع  
وعومته وتعلق الموضوع له كذلك مما يتوقف عليه المقصود كما يظهر لك  
بعيد ذلك بدأ في المقدمة بتقسيم اللفظ بذلك الاعتبار فقال (اللفظ  
قد يوضع لشخص بعينه) اعلم أن اللفظ في أصل اللغة مصدر بمعنى  
الرمي فهو بمعنى المفعول فيناول ما لم يكن صوتا وحرفا وما هو حرف  
واحد أو أكثر مهملا أو مستعملا صادرا من الهمز أو لا لكن خص  
في عرف اللغة بما هو صادر من الهمز من الصوت المعتمد على الخرج  
حرفا واجدا أو أكثر مهملا أو مستعملا فلا يقال لفظة الله بل كلمة الله  
وفي اصطلاح النحاة ما من شانه أن يصدر من الهمز من الحرف واجدا  
أو أكثر أو يجري عليه أحكامه كالعطف والإبدال فيندرج فيه كلمات الله  
وكذا الضمائر التي يجب استنارها وهذا المعنى اعم من الأول وهو المراد  
ههنا واللام فيه أما للجنس من حيث حصوله في بعض أفرادها أعني  
العهد الذهي أو لخصه معينة من جنس مطلق اللفظ وهي الموضوع  
منه أعني العهد الخارجي وحيث يجب أن يحمل قوله قد يوضع على  
العدول عن الماضي إلى المضارع أما لاستحضار الصورة لتوخي غرابية  
أولئنا آخر الوضع عن اللفظ بالنظر إلى الذات إذا تم هذا فنقول  
أقسام اللفظ الموضوع من حيث تشخص المعنى وعمومه وخصوص  
الوضع وعمومه على ما يتضاهي التقسيم العقلي ابتداء أربعة لأن المعنى  
أما تشخص أولا وعلى كلا التقديرين فالوضع إما خاص أولا فالأول  
ما يكون موضوعا لتشخص باعتبار تعلقه بخصوصه ويسمى هذا  
الوضع وضعاً خاصاً لموضوع له خاص كما إذا تصورت ذات زيد  
ووضعت لفظة بازائه والثاني ما وضع لتشخص باعتبار تعلقه  
لا بخصوص بل بامر عام ويسمى ذلك الوضع وضعاً عاماً لموضوع له  
خاص كاسماء الإشارات على ما سيأتي وهذا القسم مما يجب أن يكون

معناه متعددا والثالث ما وضع الامر كلي باعتبار تعقله كذلك اى  
على عموميه ويسمى هذا الوضع وضعاً عاماً للموضوع له عام كما اذا تصور  
معنى الحيوان الناطق ووضعت لفظ الانسان بازائه والرابع ما وضع  
لكلي باعتبار تعقله بخصوصية بعض افراده وهذا القسم مما لا وجود له  
بل حكموا باستحالته لان الخصوصيات لا يعقل كونها مراًة للملاحظة  
كلياتها بخلاف العكس واكتفى بذكر القسمين من تلك الاقسام  
الاربعة لعدم تحقق الرابع وظهور الثالث وعدم تعلق الغرض به فيما  
هو المقصود الاصلى من تلك الرسالة وهو تحقيق معنى الحرف والمضمر  
واسم الاشارة والموصول والاول وان كان كذلك الا انه لما شارك الثاني  
فى تشخيص المعنى تعرض له لمزيد توضيح صاحبه وقوله بعينه يحتمل  
ان يكون صفة كاشفة لشخص ويحتمل ان يكون فى مقابلة قوله  
بامر عام اى قد يوضع اللفظ لشخص باعتبار تعقله بعينه وشخصه  
(وقد يوضع باعتبار امر عام) اى باعتبار تعقله بامر عام (وذلك) اى  
الوضع لشخص باعتبار امر عام بتحقيق (بان يعقل امر عام مشترك  
بين الشخصات ثم يقال هذا اللفظ موضوع لكل واحد من هذه  
الشخصات بخصوصه) اى بعين اللفظ بازاء كل واحد من افراد  
المشخصة سواء كان ذلك الامر العام من ذاتياتها كما فى معانى الجروف  
او من عوارضها كما فى المضمرات واسماء الاشارات وذلك الامر العام  
ملحوظ باعتبار كونه مراًة للملاحظة تلك الافراد التى هى السميات  
الموضوع لكل منها اللفظ وليس ذلك الامر العام موضوعاً له كما  
توهمه بعض الافاضل فى الضمائر والموصولات وغيرها وانما عبر عن  
ذلك التعيين الذى هو الوضع حقيقة بالقول اذ به يظهر ذلك  
التعيين غالباً وانما قيد بالحيثية بقوله (بحيث لا يفهم ولا يفاد منه الا  
واحد بخصوصه دون القدر المشترك) لئلا يتوهم ان ما وضع له اللفظ  
ههنا مفهوم كل واحد من افراد ذلك الامر المشترك حتى يستعمل

فيه ويفاد ويفهم هو منه فان ذلك باطل بل المقصود ان الموضوع له  
والمستعمل فيه هذا الشخص من افراده على حدة وهذا كذلك دون  
القدر المشترك فانه غير مفاد وغير موضوع له فقوله دون القدر  
المشترك حال من قوله واحد بخصوصه اى مجاوزا عن القدر المشترك  
فانه غير مفاد وغير مفهوم منه بطريق الاستعمال فيه بحسب الوضع  
فلا يقال هذا مثلا ويراد به الامر العام الذى هو مفهوم المشار اليه  
المفرد المذكور واذا كان كذلك (فتعقل) الواضع (ذلك المشترك  
آلة للوضع) ووسيلة الى حصوله (لانه) اى المشترك (الموضوع له)  
قوله انه بتقدير اللام معطوف على الخبران قرئ فتعقل مصدرا  
وان قرئ على صيغة المضارع المجهول من الثلاثي المجرد فآلة  
منصوب على الحالية ولانه عطف عليه (فالوضع كلنى والموضوع له  
مشخص) كما قررناه (وذلك) اى اللفظ الموضوع لشخص باعتبار  
امر عام (مثل اسم الاشارة) نحو هذا نزل ذلك الامر الكلى منزلة  
المشار اليه المعين لكمال التميز الحاصل بالبيان السابق فاستعمل فيه  
ذلك الموضوع للاشخاص (فان هذا مثلا موضوع ومسماه) اى  
معناه (المشار اليه الشخص) اى كل واحد من افراد مفهوم المشار  
اليه مطلقا والشخص صفة لكل واحد من حيث انه المراد بالمشار  
اليه ههنا ولا يجوز ان يكون صفة للمشار اليه كما لا يخفى على ذى مسكة  
قوله موضوع فى بعض النسخ بناء التأييد على انه خبر هذا بتأويل  
اللقطة او الكلمة وفى بعض آخر باضافة الضمير على انه من قبيل  
الاسماء ومسماه حيثئذ بيان له وقوله (بحيث لا يقبل الشركة) تأكيد  
لما استفاد من الشخص يعنى ان مفهوم هذا ما صدق عليه المشار  
اليه الشخص الذى لا يقبل الشركة لامفهومه الذى يقبل الشركة  
والحاصل ان معنى لفظ هذا كل مشار اليه مفرد مذكر مشخص  
لوحظ بالامر عام وهو مفهوم المشار اليه المذكور المفرد الصادق على

هذا المشار اليه الشخص وعلى ذلك الآخر كما اذا حكمت على كل روى  
بانه ايض بهذا العنوان فقد لاحظت جميع الشخصيات الرومين  
من زيد وهرو وغيرهما بأمر عام وهو الرومي وحكمت عليه بانه  
ايض (تنبه) لفظ التنبيه يستعمل في مقامين احدهما ان يكون  
الحكم المذكور بعده بديهيا والثاني ان يكون معلوما من الكلام  
السابق وههنا الحكم بديهي اولي اذ تصور طرفة مع الاستناد يكفي  
في الجزم بالنسبة وليس ما ذكره استدلالا بل تنبيه يذكّر في صورة  
الاستدلال والبديهيات قد بينه عليها ازالة لما قد يكون في بعض  
الاذهان الفاصرة من الخفاء (ما هو من هذا القبيل) اي ما صدق  
عليه اللفظ الموضوع لشخصات باعتبار ان راجعها في امر عام  
(لا يفيد الشخص الاقرينة معينة) لان وجه افادته الواحد من تلك  
الشخصات بمعنى ليس الا وضعه له هو لا يختص به (لاستواء نسبة  
الوضع الى الشخصات) المسماة اي لا شراك الشكل في تلك فلا بد  
في افادة التعيين من امر ينضم اليه يحصل ذلك التعيين وهو المعنى  
بالقرينة فان قيل ما هو من هذا القبيل والالفاظ المشتركة بيان في عدم  
افادته المعنى الموضوع له بدون القرينة وتعدد المعنى الموضوع له  
في الفرق بينهما قلنا الفرق لزوم التعيين في المعنى وحده ووحدة  
الوضع وتعدد فان قلت اللفظ بحسب استعماله في معناه الحقيقي  
لا يحتاج الى قرينة دون المعنى المجازي على ما هو المقرر فكيف حكمت  
بالاحتياج قلنا المراد بما ذكره ما هو ان اللفظ الموضوع لمعنى يكفي  
في صحة استعماله في معناه كونه موضوعا لتلك المعنى الحقيقي ولا يحتاج  
الى القرينة لمجرد الاستعمال بخلاف المجاز فانه يحتاج الى قرينة لمجرد  
ذلك لتصرف عن ارادة المعنى الحقيقي الذي وضع اللفظ للاستعمال  
فيه واحتياج القرينة فيما نحن فيه وفي المشترك لدفع مزاحة المعاني  
الحقيقية وفهم المراد لا للاستعمال فيه ولما فرغ من المقدمة شرع

في المقصود فقال (التقسيم) مبتدأ او خبر على مامر والمخذوف  
هو المذكور ومعنى التقسيم هو ضم قديين او اكثر الى عام ليصير  
ذلك العام بانضمام كل قيد قسما مابينا للقسام الاخر او غير مابين له  
باعتبار تنا في القيود او تخالفها فقط والمتبادر بحسب الحرف هو  
اعتبار التباين وما نحن فيه من هذا القبيل وحاصله مجملاتقسيم اللفظ  
باعتبار مدلوله اولا الى قسمين ماهو مدلوله كلي وما هو مدلوله مشخص  
وتقسيم القسم الاول منه الى اسم جنس ومصدر والى مشتق وفعل  
وتقسيم الثاني الى العلم والحرف والضمير واسم الاشارة والموصول على  
وجه ينضبط به تلك الاقسام فان تحقيقها من مزالق الاقدام (اللفظ)  
اي الموضوع (مدلوله) اي المعنى الموضوع له فان الحاصل في العقل  
من حيث حصوله فيه يعبر عنه بهذه العبارة ومن حيث انفهامه  
مطلقا يسمى مفهوما ومن حيث انفهامه بانفهام غيره مدلولاً ومن  
حيث وضع اللفظ بازائه موضوعاً له ومن حيث القصد اليه من اللفظ  
افادة منه معني (اما كلي او مشخص) لان مدلوله اما ان يمتنع من فرض  
صداقه وحله على متعدد فهو المشخص ويسمى جزئياً حقيقياً  
اولاً يمتنع كذلك وهو الكلي فان قيل هذا التقسيم فاسد لان الالف  
واللام في اللفظ ههنا للاستغراق فهناه حيث يند كل لفظ موضوع  
لمعنى اما مدلوله كلي او مشخص ولا شك ان مورد القسمة هو اللفظ  
الموضوع لمعنى فنقول مورد القسمة اللفظ الموضوع وكل لفظ كذلك  
فمدلوله اما كلي او مشخص فمورد القسمة اما من القسم الاول او من  
الثاني فان كان الاول لا يشمل الثاني وان كان الثاني لا يشمل الاول قلنا  
معنى قولنا كل لفظ اما كذا وكذا ان كل فرد من افراد متصف  
باحد هذين الوصفين على سبيل الانفصال فمورد القسمة غير متدرج  
في هذه القسمة لانه نفس مفهوم هذا اللفظ وما قيل في امثال هذا  
المقام من ان الانقسام الى الاقسام لازم للمقسم والمقسم لازم للاقسام

ولازم اللازم لازم لذلك الشيء فيلزم لزوم الانقسام الى الاقسام لكل  
منها ويلزم انقسام الشيء الى نفسه ومقابله وانه باطل فيكون هذا  
التقسيم باطلا كأمثاله فالجواب عنه ان الانقسام المذكور لازم للتقسيم  
بحسب وجوده الذهني والمقسم لازم لاقسامه لامن تلك الحيثية بل  
من حيث حصوله العيني ولازم الشيء باعتبار لا يلزم ان يكون لازما  
للزومه باعتبار آخر كالكلية اللازمة لمفهوم الحيوان اللازم لزيد مثلا  
(والاول) اي اللفظ الذي مدلوله كلي (اما ذات) اي امامدلوله ذات  
او يقال بالتجاوز باطلاق اسم الذات والحدث على ما يدل عليهما من  
اللفظ وحينئذ يستقيم قوله (وهو اسم الجنس) كرجل (او حدث وهو  
المصدر) انما اخرج المصدر عن اسم الجنس ليتنى التقسيم الى الفعل  
والمشتق عليه فكانه قال اللفظ الذي مدلوله كلي مدلوله اما حدث وحده  
او غير حدث وحده او مركب منهما والمراد بالذات ههنا ما لا يكون  
حدثا ولا مركبا منه ومن غيره منسوبيا احدهما الى الآخر وبالحدث  
امر قائم بغيره يعبر عنه بالفارسية بما آخره دال ونون كالضرب اوتاء  
ونون كالقتل فيخرج معنى السواد والبياض لعدم التعبير ومعنى الجيد  
والمتوال لعدم القيام بالغير ومعنى اختصاص الناعت بالمنعوت او  
التعريف في التحيز اي الاتحاد في الاشارة الحسية كافي للماديات والعقلية  
كافي للمجردات ولما كان اعتبار التركيب بينهما من غير اعتبار النسبة  
لا يفيد اختصاص ذلك المركب بما اعتبر فيه مع الطرفين نسبة فعبّر عنه  
بقوله (او نسبة بينهما) لانها السبب في وضع اللفظ بازاء ذلك المركب  
(وذلك) اي النسبة والتذكير باعتبار المذكور او المركب المشتق  
عليها (اما ان يعتبر) نسبته (من طرف الذات وهو المشتق او) يعتبر  
(من طرف الحدث وهو الفعل) فان قيل المراد من الذات غير الحدث  
وحده كما مر وهو يتناول القسم الثالث قلنا قيد وحده متعلق بغير  
الحدث لا بالحدث الداخل عليه لفظ الغير فلا اشكال حيث ذوالانقسام



الى الاربعة استقرأى وان كان مر ددا بين النفي والاثبات بحسب  
المآل وراجعا الى تقسيمات ثلثة فلا يضر ارسال القسم الاخير واحتمال  
اتقسام بعض الاقسام الى اقسام مندرجة تحتها لا يمنع الانحصار كالنفع  
والمشتق فان كلا منهما ينقسم فالمشتق ينقسم بان يقال المشتق اما  
ان يعتبر فيه قيام ذلك الحدث به من حيث الحدوث وهو اسم الفاعل  
او الثبوت وهو الصفة المشبهة او وقوع الحدث عليه وهو اسم  
المفعول او كونه آلة لحصوله وهو اسم الآلة او مكانا وقع فيه وهو ظرف  
المكان او زمانا وهو ظرف الزمان او يعتبر قيام الحدث به على وصف  
الزيادة على غيره وهو اسم التفضيل وكذلك الفعل ينقسم باعتبار  
الزمان الى الماضى والمستقبل والحال وباعتبار الطلب الى الامر وغيره  
(والثانى) اى اللفظ الموضوع لمعنى مشخص (فالوضع) اى وضع  
اللفظ لذلك الشخص (اما مشخص) ايضا بان يكون الموضوع له  
مشخصا واحدا لوحظ بخصوصه اى بما يعينه (او كلى) اى عام  
بان يكون الموضوع له كلا من الشخصات لو حظت اجالا بامر  
كلنى يعمها صدقا (والاول) اى اللفظ الموضوع لمشخص وضعا  
خاصا (العلم) اى الشخصى واما العلم الجنسى فخراج عن مورد القسمة  
اذ معناه كلى (والثانى) اى اللفظ الموضوع لمشخص وضعا عاما  
اقسام اربعة الحرف والمضمر واسم الاشارة والموصول ووجه الحصر  
فى هذه الاقسام (ان مدلوله اما ان يكون معنى فى غيره) اى حاصل  
فى متعلقه (يتعين بانضمام ذلك الغير اليه) بمعنى انه لا يتحصل  
فى الذهن ولا فى الخارج بنفسه بل يتحقق بانضمام متعلقه اليه ويتعقل  
بتعقله (وهو الحرف) كمن والى (اولا يكون كذلك) بان يكون معنى  
حاصلا فى نفسه متحصلا بدون انضمام امر اليه واذا عرفت ان  
الالفاظ الموضوعات لمشخصات وضعا عاما يحتاج حين استعمالها  
الى قرينة لافادة التعيين (فالقرينة ان كانت فى الخطاب) يعنى

المخاطبة فيناول ضميرى المتكلم والغائب (فالضمير) كائنا وانت وهو  
 فان ما يفيد ارادة التعيين منها من القرينة انما هو الخطاب الذي هو  
 توجيه الكلام الى حاضر (وان كانت) تلك القرينة (في غيره) اى غير  
 الخطاب (فاما حسية) بان يشار الى المراد بذلك اللفظ بعضو من  
 الاعضاء المحسوسة (وهو اسم الاشارة) كهذا وذلك فان المعين بما  
 يراد منهما من المعنى المعين انما هو هذه (او عقلية) بان يشار الى  
 المراد باللفظ الذى هو المعين عند المخاطب باعتبار تعيينه بنسبة  
 مضمون جملة اليه معهود بين المتكلم والمخاطب انتسابه اليه (وهو  
 الموصول) كالذى والتى فان المعين للمراد من كل منهما انتساب  
 مضمون صلته اليه المعلوم قبل اقترانها به المعهود لهما كقولك لمن  
 سمع انه جاء واحدا من بغداد الذى جاء من بغداد رجل فاضل مشيرا  
 بنسبة مضمون هذه الجملة الى هذا المعين عند المخاطب باعتبار تعيينه  
 عنده ولا يخفى ان هذه الاشارة لا توجب التعيين الا بانضمام امر  
 خارجي مع تلك النسبة كالتحصيص مضمون الصلة مثلا فبما اشير اليه  
 بهذه النسبة كما سيجي تحقيقه ولقائل ان يقول كون الحرف وضميرى  
 المتكلم والمخاطب موضوعا لشخص ظاهر واما ضمير الغائب فقد  
 يعود الى مفهوم كلي ولفظ هذا قد يشار به الى الجنس وكذا الذى  
 مثلا قد يراد به كلى وقد اجب عن الاشارة الى الجنس بانها مبنية  
 على جعله بمنزلة الشخص المشاهد وكذا في الموصول واما ضمير  
 الغائب فالظاهر ان لفظه هو موضوعة للجريئات المندرجة تحت  
 مفهوم الغائب المفرد المذكور سواء كانت جزئيات حقيقية او اضافية  
 كما يجي تحقيقه واعترض بان هذه القسمة اى قسمة اللفظ الموضوع  
 لشخص وضعها عاما الى تلك الاقسام الاربعة غير حاصرة لجواز  
 ان يكون ههنا لفظ وضع عام لكل من الافراد المشخصة ولم يكن  
 قرينة احدى التثنية المذكورة كاسماء حروف المباني كالالف والباء

وكذا اللفظ الثعين وأسماى الكتب كالكافية والشافية ولما كان الاقسام  
تشارك في شئ وتتماز في شئ آخر اراد ان يشير الى ما به الاشتراك وما به  
الامتيار فوضع الخاتمة لاجل هذا فقال (الخاتمة تشتمل) الظاهر ان  
يقول وتشتمل بالعطف لتكون مبتدأ محذوف الخبر اى هذه التى نذكرها  
او بالعكس ويحتمل ان يكون تشتمل حالا من المبتدأ او من ضميره في الخبر  
فلا يحتاج الى الواو مع بقاء النظام قوله (على تنبيهات) يحتمل ان يراد بها  
الالفاظ اى الخاتمة تشتمل على كل منها ويحتمل ان يراد بها المعاني  
فتكون الالفاظ مشتملة عليها اشتمال الظرف على المظروف فلا يلزم  
اشتمال الشئ على نفسه ولما كان ما فيهما من الاحكام علم مما تقدم اطلق  
التنبيهات عليه (الاول) اى التنبيه الاول (الثلاثة) اى الضمير واسم  
الاشارة والموصول (تشارك في ان مدلولاتها ليست معان في غيرها)  
يعنى معاني هذه الثلاثة مشتركة بان كلاً منها بتمامها معنى في نفسه ملحوظ  
قصداً مستقلاً بالمفهومية وصالح للحكم عليه وبه (وان كانت)  
تلك المدلولات (تتوصل بالغير) اى لبس كل من تلك المدلولات  
متحصلاً في العقل بحسب فهمه مما وضع بازائه الا بانضمام قرينة  
اليها من الخطاب او الاشارة حساً او عقلاً (فهى اسماء لاهروف)  
اى اذا كانت معانيها بتمامها مستقلة بالمفهومية فهى اسماء لان الاسم  
ما يكون تمام معناه كذلك التنبيه (الثانى الاشارة العقلية لا تفيد  
التشخيص) هذا اشارة الى الفرق بين الموصول وبين الضمير واسم  
الاشارة بان الموصول مع القرينة التى هى الصلة لا تفيد التشخيص  
وعلى ذلك بقوله (فان تقييد الكل بالكل لا يفيد الجزئية) اما كون  
القيد كلياً فظاهر نظراً الى ان مجرد الصلة لا يدل الا على انسلب  
مضمون جملة الى ذات ما من غير تعين واما اعتبار كلية المقيد مع ان  
معنى الموصول مشخص على ما قرر فنحن حيث ان المفهوم للعالم بالوضع  
من الموصول وحده حين الاطلاق لبس الامر الذى هو آلة

لملاحظة الشخصيات ولا شك انه كل من مضمون الصلة الذي  
 هو كل من ايضا فلا يفهم السامع شخصا (بخلاف قرينة الخطاب  
 والحسن) فان كلا منهما يفيد الشخص ففهم السامع منهما ما يتبع  
 فيه الشراكة (فلذلك كانا) اي الضمير واسم الاشارة (جزئين وهذا)  
 اي الموصول (كلية) وفيه بحث اذا الموصول موضوع للشخص  
 على ما حقيقة وعدم فهم السامع المعين لا يوجب الكلية اللهم الا ان  
 يقال المراد ان الموصول عد كلية نظرا الى فهم السامع من مجرد  
 قرينة الصلة والاشارة العقلية مع قطع النظر عن الانحصار الخارجي  
 لا ان الموصول كل حقيقة والا فلا يستقيم كلامه اذا القرينة المبيدة  
 للشخص المحتاج اليها في الاستعمال ان اعتبرت فلا فرق وان لم تعتبر  
 فلا فرق ايضا لعدم افاة الجزئية في الكل لكن لما كان الاعتبار ظاهرا  
 من القرينة هو مضمون الصلة حكموا بان قرينة الموصول هي الصلة  
 والاشارة العقلية المفهومة منها والمصنف بي هذه التفرقة على ذلك  
 التنبيه (الثالث علمت من هذا) اي مما سبق في مباحث التقسيم (الفرق  
 بين العلم والمضمير) حيث صرح بخصوص المعنى والوضع في العلم  
 وتعدد المعنى وعموم الوضع في المضمير وعلمت ايضا (فساد تقسيم  
 الجزئي اليهم بادون اسم الاشارة) كما فعله بعضهم (ظنا) اي بناء على  
 ظن (ان ذلك) اي اسم الاشارة موضوع لامر عام الا انه (انما يتعين  
 بقرينة الاشارة الحسية) في استعماله في معين دون اصل الوضع  
 (ومذلول الضمير) بتعين (بالوضع) الذي هو مناط الجزئية ووجه  
 الفساد ما مر من ان التعيين فيه ايضا وضعي كالعلم والمضمير قوله دون  
 اسم الاشارة حال من ضمير اليهما اي متجاوزين اياه حيث لم يشمله  
 التقسيم وقوله ظنا مفعول به للتقسيم التنبيه (الرابع علمت لك من هذا)  
 اي من التقسيم المذكور (ان معنى قول النحاة الحرف ما يدل على معنى  
 في غيره انه لا يستقل بالمفهومية) بان لا يكون ملحوظا قصدا وبالذات

بل يكون ملحوظا تبعا وعلى انه وسيلة الى ملاحظة غيره وهذا المعنى  
 لا يتضح غاية الاتضاح الا بتجهيد مقدمة فنقول ان المعاني  
 قد تكون ملحوظة قصدا وبالذات وقد تكون ملحوظة تبعا غير  
 مقصودة بذواتها بل على انها آلة لملاحظة غيرها ومراة لمشاهدة  
 ماسواها وهي بالاعتبار الاول مستقلة بالمفهومية والتعقل وصالحة  
 لان يحكم عليها وبها وبالاعتبار الثاني غير مستقلة بالمفهومية  
 وغير صالحة للحكم عليها وبها واستوضح ذلك من قولك قام زيد  
 وقولك نسبة القيام الى زيد فانت في الحالتين مدرك نسبة القيام اليه  
 لكشها في الحالة الاولى مدركة من حيث انها حالة بين زيد والقيام  
 وآلة تعرف حالهما فنكاتها مراة لمشاهدتهما ولذلك لا يمكن لك  
 ان تحكم عليها او بها واما في الحالة الثانية فهي ملحوظة بالذات  
 ومدركة بالقصد يمكنك اجراء الاحكام عليها بانها من باب النسب  
 والاضافات فهي على الاول غير مستقلة بالمفهومية وعلى الثاني مستقلة  
 بها وهذا كما ان المبصر قد يكون مبصرا بالذات مقصودا بالابصار  
 وقد يكون مبصرا تبعا على انه آلة لا يبصار غيره كالمرآة فانك اذا  
 نظرت اليها وشاهدت ما ارتسم فيها من الصورة فان قصدت  
 الى مشاهدة الصورة فالمرآة في تلك الحالة مبصرة ايضا لكنها غير  
 مبصرة قصدا بل تبعا ولا يمكن لك ان تحكم عليها او بها كما يمكن  
 للصورة وان قصدت الى مشاهدة المرآة نفسها تكون صالحة لان  
 يحكم عليها او بها وتكون الصورة حينئذ مبصرة تبعا غير محكوم عليها  
 او بها فنسبة البصيرة الى مدركاتها كنسبة البصر الى محسوساته  
 واذا تجهيد هذا فنقول معنى الابتداء معنى له تعلق بغيره كالسير مثلا  
 فذلك المعنى اذا لاحظته العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا  
 بالمفهومية صالحا لان يحكم عليه كما تقول الابتداء معنى اضافي اوبه  
 كما تقول ما يبحث عنه معنى الابتداء ويلزم منه ادراك متعلقه تبعا

وبالعرض اجمالا وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء ولك بعد  
ملاحظته على هذا الوجه ان تقيده بمتعلق مخصوص فتقول ابتداء  
سيرى من البصرة ولا يخرج ذلك عن الاستقلال واذا لاحظته العقل  
من حيث انه حالة بين السير والبصرة وجعله آلة لمعرفة حالهما  
ومرآة لمشاهدتهما على هيئة الانضمام والارتباط كان معنى غير مستقل  
بالمفهومية وغير صالح لان يحكم عليه اوبه وهو بهذا الاعتبار  
مدلول لفظ من وهذا معنى ماذكره ابن الحاجب في الايضاح حيث  
قال الضمير في ما دل على معنى في نفسه يرجع الى معنى اى ما دل على  
معنى باعتباره في نفسه وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج  
عنه ولذلك قيل الحرف ما دل على معنى في غيره اى حاصل في غيره  
اى باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه فقد انضح ان ذكر متعلق  
الحرف انما واجب ليحصل معناه في الذهن اذ لا يمكن ادراكه الا بادراك  
متعلقه وهو آلة للملاحظة لا لان الواضع اشترط في دلالة على معناه  
الافرادى ذكر متعلقه ولو لم يشترط ذلك لا يمكن فهم معناه والحكم  
عليه وبه في نفسه فانه لا يرجع الى طائل تحته وايضا حيث لا دليل  
على هذا الاشتراط في الحرف سوى التزام ذكر المتعلق في الاستعمال  
وهو مشترك بينهما وبين الاسماء اللازمة الاضافة فالفرق الذى ذكره  
بان ذكر المتعلق في الحروف لاجل الدلالة وفي تلك الاسماء لاجل  
تحصيل الغاية التى هى التوصل تحكم بحت واما بيان عموم الوضع  
في كلمة من فهو ان الواضع تعقل معنى الابتداء مطلقا وهو امر مشترك  
بين الابتداءات الشخصية التى هى كل منها ملحوظة تبعا ووضع لفظ  
من له اى ليكل منها وقس على هذا سائر الحروف (بخلاف الاسماء  
والفعل) فان معنى الاسم يتامه مستقل بالمفهومية والفعل وان كان  
تمام معناه غير مستقل بالمفهومية وغير صالح للحكم عليه وبه الا ان  
جزء معناه اعنى الحدث مستقل بالمفهومية والحاصل ان قام مثلا

يدل على حدث وهو القيام ونسبة مخصوصة بينه وبين فاعله اعني  
النسبة الحكمية الخبرية فانها ملحوظة من حيث انها حالة بين الحدث  
وبين فاعله وآلة التعرف حالهما الا ان احدهما متعين بدلالة  
اللفظ عليه والاخر وان كان متعينا في نفسه بوجه وملحوظا  
بذلك الوجه والا لما أمكن ايقاع تلك النسبة لكن اللفظ لا يدل  
عليه فلا يتحصل هذا الجزء اى النسبة الحكمية الا بملاحظة  
الفاعل فلا يد من ذكره كما هو حال متعلق الحرف والفعل باعتبار  
مجموع معناه غير مستقل بالمفهومية فلا يصح لان يحكم عليه بشئ  
ثم جزؤه اعني الحدث وحده مأخوذ في مفهوم الفعل على الله  
مؤند الى شئ آخر فصار الفعل باعتبار جزء معناه محكوما به  
ومتنازا عن الحرف ولم يبلغ الى مرتبة الاسم (فان قلت لم جعل  
النسبة التامة مضمومة الى المنسوب وجعل المجموع مملول لفظ الفعل  
ولم تضم الى المنسوب اليه كذلك مع انها حالة بينهما ولا اختصاص  
لها باحدهما) قلت لعل السبب في ذلك ان النسبة قائمة بالمنسوب  
متعلقة بالمنسوب اليه كالابوة القائمة بالاب المتعلقة بالابن (فان  
قلت كما ان مجموع الفعل والفاعل في مثل قام زيد يستفاد منه  
نسبة غير مستقلة وطرفان كذلك الصفة محو قائم فلم جاز ان يكون  
الصفة محكوما عليها او بها دون الفعل) اجيب بان النسبة  
في الفعل نسبة تامة منفردة بنفسها غير مر بوسطة بغيرها اصلا  
والمقصود من التركيب افادة تلك النسبة بخلاف الصفة فان  
النسبة المعتبرة فيها نسبة تقييدية غير تامة لا تقتضي انفراد المعنى  
المعتبر عن غيره وعدم ارتباطها به ولا تكون هي ايضا مقصودة  
اصالية بالافادة من العبارة فلذا جاز ان يلاحظ جانب الذات  
تارة فيحمل محكوما عليها وتارة جانب الصفة ويجعل محكوما بها  
واما النسبة المعتبرة فيها فلا تصلح عليها ولا بها فان (قلت

ما ذكرته من ان مجموع الفعل وفاعله لا يصلح لان يكون محكوما به  
 يتاقي ما ذكره النحاة من ان المسند في قولنا زيد قام ابوه هو  
 الجملة الفعلية (اجيب بان المقصود ههنا تحكمان احدهما الحكم  
 بان ابا زيد قائم والثاني الحكم بان زيدا قائم الاب ولا شك ان هذين  
 الحكمين ليسا بمفهومي صريحين من هذا الكلام بل المقصود  
 الاصلى احدهما والاخر يفهم التزاما فان كان المقصود هو  
 الاول فزيد في هذا الكلام باعتبار مفهومه الصريح غير محكوم  
 عليه ولا به بل هو لتعين المحكوم عليه وان كان المقصود  
 هو الثاني فالمسند هو القيام المقيد بالاب الاترى انك لو قلت قام  
 ابو زيد و اوقعت النسبة بينهما لم يرتبط بغيره اصلا فلو كان معنى  
 قام ابوه ايضا كذلك لم يرتبط بزيد ولم يقع خبرا عنه ومن ثم  
 تسمع من النحاة يقولون قام ابوه جملة ولبس بكلام تجريده عن  
 ايقاع النسبة بين طرفيها بقرينة ذكر زيد قبله و ايراد الضمير  
 الدال على الارتباط الذي يستحيل وجوده مع الايقاع التنبيه  
 (الخامس قد عرفت) مما سبق (من الفرق بين الفعل والمستق  
 ان ضاربا لا يرد على حد الفعل) الخويون حدوا الفعل بانه مادل  
 على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة واورد عليه ان ضاربا  
 يصدق عليه هذا الحد ولبس بفعل فالحد لبس بما نفع فيما سبق  
 من الفرق بين الفعل والمستق علم انه لا يرد (فانه) اى الفعل (مادل  
 على حدث ونسبة الى موضوع وزمانها) على ان الحدث اول  
 ما اعتبر في مفهومه فضارب لبس كذلك لانه يدل على ذات ونسبة  
 الحدث اليها فالمحوظ اولا في الفعل الحدث وفي المشتق الذات  
 ويحتمل ان يعود الضمير في قوله فانه الى ضارب ويكون كلمة ما نافية  
 التنبيه (السادس ويعلم منه) اى مما سبق من التقسيم (الفرق بين  
 اسم الجنس وعلم الجنس) اعلم ان في اسم الجنس مذهين احدهما



وهو الأكثر استعمالاً أنه موضوع للماهية مع وحدة لا بعينها  
ويسمى فرداً منشراً ذهب إليه ابن الحاجب والرخشي والآخر  
أنه موضوع للماهية من حيث هي كما ذهب إليه المصنف رحمه الله  
في التقسيم ولا يخفى أن علم الجنس هير مذكور في التقسيم فلا بد من  
تأويل لهذا الكلام وهو أن الفرق الذي ذكره مبني على  
قول من يجعل اسم الجنس موضوعاً للماهية من حيث هي كما أن علم  
الجنس كذلك إلا أن بينهما فرقاً (فإن علم الجنس كاسامة وضع  
بجوهره للجنس المعين) فبدل بجوهره على كونه تلك الحقيقة  
معلومة للمخاطب متعينة عنده معهودة كما أن الاعلام الشخصية  
تدل بجواهرها بحسب الوضع على أن تلك الأشخاص معهودة  
متعينة لديه واسم الجنس كاسد لا يدل على ذلك التعيين بجوهره  
اصلاً بل (وضع لغير معين) من تلك الحقيقة (ثم جاء التعيين وهو  
معنى فيه) من خارج بآلة (من) نحو (اللام) للتعريف فالتعيين  
جزء مفهوم علم الجنس وخارج من مفهوم اسم الجنس فلما دل  
التقسيم على أن اسم الجنس موضوع للمعنى الكلي الذي هو نفس  
الحقيقة من غير اعتبار التعيين وإن معنى علم الجنس معلوم موضوع  
للحقيقة باعتبار التعيين فيه أسند معرفة الفرق إلى هذا التقسيم  
الدال على مبنى الفرق تأمل التنبيه (السابع الموصول عكس  
الحرف) هذا إشارة إلى فرق آخر بين الموصول والحرف يفهم  
التراب من الفرق المذكور صريحاً وهو استقلال المعنى  
وعدمه (فإن الحرف يدل على معنى في غيره وتخصله وعمله بما)  
أي بذلك الغير الذي (هو) أي معنى الحرف (معنى فيه  
والموصول) عكس ذلك إذ معناه امر (مبهم) عند السامع  
(يتعين) عنده (بمعنى فيه) أي بفهوم الصلة الذي هو معنى  
فيه أي في الموصول وإنما قيدنا الإبهام بكونه عند السامع

لاتقاء الابهام في المعنى المراد بالموصول بحسب الوضع عند  
 المتكلم التنبيه (الشامخ الفعل والحرف يشتركان في انهما يدلان  
 على معنى باعتبار كونه ثابتا للغير) هذا اشارة الى علة امتناع  
 الحكم على الفعل والحرف مستعملين في معناهما وهي ان صحة  
 الحكم على الشيء موقوفة على ثبوته في نفسه اى استقلاله بالمفهومية  
 ليتمكن اثبات غيره له وكل واحد من مدلوليهما غير مستقل  
 بالمفهومية بل امر ثابت للغير فعنى من مثالا كما ذكر هو الابتداء  
 الخاص الذى يكون آلة للملاحظة الغير كالسير والبصرة ومعنى  
 ضرب هو ذلك الحدث المنسوب الى فاعل ما بحيث تكون النسبة  
 مرآة للملاحظة طرفيها وآلة لتعرفهما (ومن هذه الجهة) اى  
 من كون كل من مفهومى الفعل والحرف امرا غير ثابت  
 في نفسه بل لغيره (لا يثبت له الغير) اى لا يثبت الغير لكل منهما  
 بل لا يشيان بشئ اصلا اذا كانا مستعملين في معناهما وانما قيدنا  
 بالاستعمال لئلا ينقض بقولهم ضرب فعل ماض ومن حرف  
 جر فاذا الالتاظ كلها من حيث انفسها اى مقطوعا فيها  
 النظر عن ارادة معانيها الموضوعية هي لها مساوية الاقدام  
 في صحة الحكم عليها وبها ومنهم من قال ضرب ومن مثالا  
 في تلك الصورة اسمان باعتبار دعوى وضع الالفاظ الموضوعية  
 لمعان لانفسها ايضا في ضمن ذلك الوضع وحيث لا دليل لهم  
 على تلك الدعوى الا ذكر اللفظ واردة نفسه لزم عليهم  
 دعوى وضع المبهملات في مثل قولهم جنى مهمل او ثلثة  
 احرف ولا يقدم عليها العاقل فضلا عن فاضل والمقابل ان  
 يقول فحيث لا يكون آمنوا في قوله تعالى واذا قبل لهم آمنوا  
 اسما لاتقاء وضعه ولا فعلا لان المراد به لفظه فلا يصدق قول  
 التحاة ولا يتأتى الكلام الا في اسمين او فعل واسم والجواب

ان المراد من قولهم ولا يتأتى آه انه لا يتأتى الا في اسمين حقيقة  
او ما يقوم مقامهما وآمنوا من حيث ارادة نفس اللفظ به كالاسم  
مستقل بالمفهومية ولا بد من اعتبار هذا التأويل على هذا التقدير  
ثلاثا يشكل ذلك الحصر وتعريف الكلام والمبتدأ (الهم الا ان  
يقال ذلك الحصر وتلك التعريفات مبنية على اعتبار ما هو  
الشائع في الاستعمالات لا على اعتبار التوارد واذا كان معنى الفعل  
والحرف كذلك (فامتنع الخبر عنهما) التنبيه (التاسع الفعل  
مدلوله كلي) ولما ذكر في التنبيه الثامن جهة الاشتراك بينهما  
ذكر في التنبيه التاسع جهة الافتراق (اعلم ان الفعل باعتبار بعض  
معناه وهو الحدث كلي واما باعتبار تمام معناه وهو الحدث  
ونسبته في زمان معين الى موضوع ما ففي كليته نظير بل هو  
باعتبار تمام معناه كالخرف فكما ان لفظة من موضوع وضعا عاما  
لكل ابتداء معين خاص بخصوصه كذلك لفظة ضرب موضوع  
وضعا عاما لكل نسبة للحدث الى فاعل ما بخصوصها جملة من  
اقسام اللفظ الموضوع لمعنى كلي غير مستقيم ولما كان الحدث  
الذي هو جزء معنى الفعل مستقلا بالمفهومية (قد يتحقق في ذوات  
متعددة) صالحا للنسب الى كل منها (بحار نسبته الى خاص  
منه) اى من كل واحد منها (فيخبر به) اى بالفعل باعتبار  
ذلك الحدث عن شئ وهو بهذا الاعتبار مسند دائما اذ قد اعتبر  
في مفهومه ذلك بحسب الوضع فلا يمكن جعله مسندا اليه  
(دون الخرف اذ تحصيل مدلوله) اى تعقل مدلول الخرف  
الذى هو تحصيله الذهني (انما هو بما يحصل له) اى بتبعيه  
ما يحصل مدلول الخرف له من متعلقه واذا كان غير مستقل  
في التعقل والتحقق (فلا يعقل لغيره) فلا يكون محملا به كما لا يكون

مخبر عنه لذلك التنبيه ( العاشر في ضمير الغائب وفي كليته نظر  
 فتأمل ) وجه النظر ان الضمير مطلقا سواء كان للغائب او للتكلم  
 او للمخاطب موضوع لكل من الشخصات وضعا كلياً عاماً فقد علم  
 منه ان في كلية ضمير الغائب باعتبار توهم وضع كل واحد من  
 افراده لمفهوم كلي كوضع هو المفهوم الواحد الغائب المذكور  
 نظراً وفي بعض النسخ وفي كليته وجزئته نظر ووجهه ان كثيراً  
 ما يكون المرجع اليه للضمير الغائب كلياً كما يكون جزئياً والحكم  
 بانه في احدهما مجاز بعيد لكثرة فالجزم بكليته وجزئته محل النظر  
 فتأمل والحق انه قد يكون كلياً وقد يكون جزئياً والمصنف  
 اعاده من الجزئيات نظراً الى ان اكثر ائمة اللغة عدوا  
 المضمرات مطلقاً من المعارف واعتبروا فيها الجزئية بناء على  
 تعريفهم المعرفة بما وضع لشيء بعينه التنبيه ( الحادي عشر )  
 المقصود من هذا التنبيه الاشارة على تفرقة بين الاسماء تشابه  
 الحرف في التزام ~~تكرار~~ المتعلق وذلك مثل ( ذو وفوق فان  
 مفهوماهما كلي لانهما بمعنى صاحب وعلو وان كانا لا يستعملان  
 الا في جزئين ) اضافين بالنسبة الى معناهما الذي هو صاحب  
 والعلو ( لغرض الاضافة فلا يكونان جزئين ) بحسب الوضع بل  
 مجرد استعمالهما في الجزئين الاضافيين اللذين قد يكونان جزئين  
 حقيقيين وقد يكونان كليين ايضا كما تقول الانسان ذو نطق  
 وذو حية ولذا لا يصح ان يحمل على الجزئية الحقيقية على  
 ما بينا در من المقابلة بالكلية فظهر التفرقة بينهما وبين الحرف  
 اذ معني الحرف جزئي مشخص كما بين التنبيه ( الثاني عشر  
 لا يربك ) اي لا يوقعك في ريبه وشك ( تعاود الالفاظ بعضها  
 مكان بعض ) اي تناوب بعضها مكان بعض وان قرئ بالضم

فالمعنى تناوبها واقعا بعضها مكان بعض على ان الجملة جال  
مؤكدة ( اذ المعتبر الوضع ) ختم الرسالة بدفع ما عسى ان يخطر  
ببعض الاوهام وهو ان الحكم بالكلية والجزئية والعلمية والموصولية  
وامثالها للالفاظ انما هو باعتبار ما استعمل فيها من المعاني فاذا قلت  
مثلا جاءني ذو مال و اردت به زيدا فيحتمل ان يتوهم انه جزئى  
لاستعماله في الجزئى وكذا اذا انحصرت في بلدة حفظ التورية في زيد  
فقلت الذى حفظ التورية في هذه البلدة حاضر فربما يتوهم  
ان هذه الفاظ اعلام شخصية لاتحاد والمراد من كل منها ومن العلم  
الشخص وجه الدفع ما ذكر ان المعتبر في الالفاظ هو حال الوضع  
والموضوع له في ذواته كلى وان استعمل ههنا في شخص  
فلا يكون جزئيا بخلاف زيد فانه جزئى بوضعه  
لذلك الشخص وكذا الحال في مثل

هذه الصورة

م م

م



بسم الله الرحمن الرحيم

هذه فائدة تشتمل على مقدمة وتقسيم وخاتمة (المقدمة) اللفظ  
قد يوضع لشخص بعينه وقد يوضع له باعتبار امر عام وذلك  
بان يعقل امر مشترك بين الشخصات ثم يقال هذا اللفظ موضوع لكل  
واحد من هذه الشخصات بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم منه الا واحد  
بخصوصه دون القدر المشترك فتعقل ذلك الامر المشترك آلة  
للموضوع لانه الموضوع له فالوضع كلي والموضوع له مشخص وذلك  
مثل اسم الاشارة فان هذا مثلا موضوع ومسماه المشار اليه الشخص  
بحيث لا يقبل الشراكة (نبيه) ما هو من هذا القبيل لا يفيد الشخص  
الا بقرينة معينة لاستواء نسبة الوضع الى السميات (التقسيم)  
اللفظ مدلوله اما كلي او مشخص والاول اما ذات وهو اسم الجنس  
او حدث وهو المصدر او نسبة بينهما وذلك اما ان يعتبر من طرف  
الذات وهو المشتق او من طرف الحدث وهو الفعل والثاني فالوضع  
اما مشخص او كلي والاول العلم والثاني ان مدلوله اما ان يكون  
معنى في غيره يتعين بانضمام ذلك الغير اليه وهو الحرف ولا يكون

كذلك

كذلك فالقرينة وان كانت في غيره فاما حسية وهو اسم الإشارة  
 او عقلية وهو الموصول (الخاتمة) تشتل على تنبيهات (الاول الثلاثة)  
 تشتك في ان مدلولاتها ليست معان في غيرها وان كانت تحصل  
 بالغير فهي اسماء لاحروف (الثاني الإشارة العقلية لانفيد الشخص  
 فان تقييد الكل بالكل لا يفيد الجزئية بخلاف قرينة الخطاب والحس  
 فلذلك كانا جزئيين وهذا كليا) الثالث علمت من هذا الفرق بين العلم  
 والمضمير وايضا فساد تقسيم الجزئي اليهما دون اسم الإشارة فلما  
 ان ذلك انما يتعين بقرينة الإشارة ومدلول الضمير بالوضع (الرابع)  
 تبين لك من هذا ان معنى قول النحاة ان الحرف يدل على معنى في غيره  
 انه لا يستقل بالمفهومية بخلاف الاسم والفعل (الخامس قد عرفت  
 من الفرق بين الفعل والمشتق ان ضاربا لا يرد على حد الفعل فانه  
 ما دل على حدث ونسبة الى موضوع وزمانها) السادس ومنه يعلم  
 الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس فان علم الجنس كاسامة وضع  
 بجوهره للجنس المعين واسد وضع لغير معين ثم جاء التعيين وهو معنى  
 فيه من اللام (السابع الموصول عكس الحرف فان الحرف يدل  
 على معنى في غيره وتحصله وتعقله بما هو معنى فيه والموصول مبهم  
 يتعين بمعنى فيه (الثامن الفعل والحرف يشتركان في انهما يدلان  
 على معنى باعتبار كونه ثابتا للغير ومن هذه الجهة لا يثبت له الغير  
 فامتنع الخبر عنهما (التاسع الفعل مدلوله كلي قد يتحقق في ذوات  
 متعددة فجاز نسبته الى خاص منه فيخبر به دون الحرف اذ تحصل  
 مدلوله انما هو بما يحصل له فلا يعقل لغيره (العاشر في الضمير الغائب  
 وفي كليته نظرا مل (الحادي عشر ذو وفوق مفهومهما كلي  
 لانهما بمعنى صاحب وعلو وان كانا لا يستعملان الا في جزئيين لمرور  
 الاضافة فلا يكونان جزئيين) الثاني عشر لا يريك تعاور الالفاظ  
 بعضها مكان بعض اذ المعتبر الوضع م

قد طبعت هذه الحاشية  
 المرغوبة لمطبعة ❖ التي نظم  
 درر مبانيتها ❖ ورصع نقائس معانيها  
 ❖ بفكره الوقاد ❖ فاحسن واجاد ❖ الفاضل  
 التحرير ❖ والكامل الخطير ❖ السيد حافظ شكر  
 المولى سعيه ❖ وادام للأطلاب نفعه ❖ على شرح رسالة  
 الوضعبة المنسوبة للفاضل التحرير ❖ المشتهر بعلي قوشى مع  
 الشرح المذكور ❖ ومنته الموجز المشهور ❖ فى ظل سماء  
 سلطاننا الاعظم ❖ وخاقاننا المعظم ❖ السلطان بن السلطان  
 ❖ السلطان عبد المجيد خان ❖ ادام المولى ظلال رأفته  
 على مفارق الانام ❖ فى دار الطباغة العامرة ❖  
 بنظارة محمد رجاى فى اواسط شهر  
 شعبان لسنة سبع وستين ومائتين  
 والف

١٢٦٧







LIBRARY  
OF  
PRINCETON UNIVER

2271

502

897 /

2272

7015

.556

118

SY

Z8027

XC8

Princeton University Library



32101 076411956